فتح رب البرية

على

الدرة لبهية نظم الاجرومية

(لشيخ الاسلام)

الشيخ ابراهيم البيجوري

رحمه الله آمين

﴿وبهامشه نظم الاجرومية للشيخ العمريطي﴾

بالمعنى على فسانترين

Bo.5000
إلزام

فتح رب البرية

على

الدرة لبهية نظم الاجرومية

(لشيخ الاسلام)

الشيخ ابراهيم البيجوري

رحمه الله آمين

وبهامشه نظم الاجرومية للشيخ العمريطى

بالمعنى على فسانترين

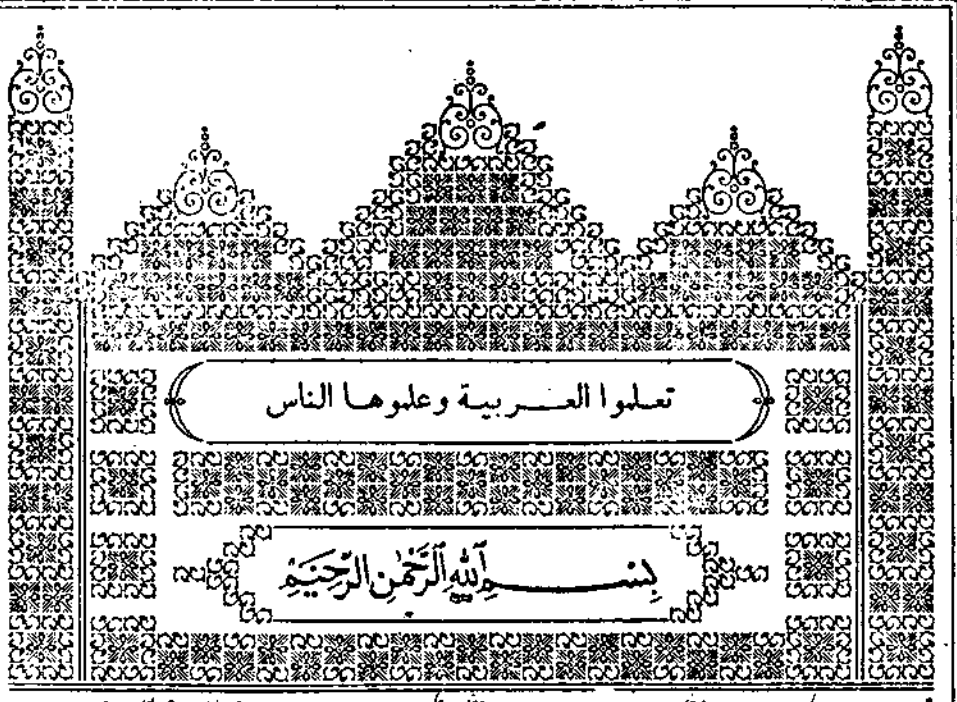

أحمدك اللهم حمد من رفع نفسه الى المعالي ونصب ذاته لطاعتك على التوالي وأصلي وأسلم على من خفض جناحه لأمته وعلى آله وأصحابه الذين جزموا أصيرهم ببعثته ﴿وبعد﴾ فيقول ابراهيم البيجوري ذو التقصير غفر له مولاه الخير البصير قد التمس مني بعض الاخوان اصلح الله لي وله الحال والشان شرحا لطيفا على منظم الآجرومية في علم العربية لشرف الدين يحيى العمريطي رحمه الله تعالى فاجبته الى ذلك وان لم اكن أهلا لما هنالك رجاء بحمد الله شرحا تجلى ألفاظه ويبين مراده ويتمم مفاده ويذلل صعابه ويكشف نقابه ﴿سميته﴾ فتح رب البرية على الدرة البهية نظم الآجرومية ﴿والله أسأل أن ينفع به النفع العميم انه جواد كريم﴾ ﴿مقدمة﴾ ينبغي لكل شارع في فن من الفنون أن يعرف حده وحكمه وموضوعه وفائدته الى آخر المبادي العشرة المشهورة ۞ فحد هذا الفن علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم اعرابا وبناء ۞ وحكمه الوجوب الكفائي كما قاله النووي وغيره ۞ فان قيل كيف يكون فرض كفاية مع أن الصحابة رضي الله عنهم مما قالوه أذ لو كان فرض كفاية لما تركوه ۞ أجيب بمنع أنهم ما قالوه وعلى تسليم أنهم ما قالوه نقول كان متروكا في طبائعهم فما فاتهم الا تجرد الاصطلاحات ۞ وموضوعه الكلمات العربية ۞ وفائدته صون اللسان عن الخطأ في الكلام والاستعانة به على فهم كلام الله تعالى وكلام رسوله ۞ وهاأنا أشرع في المقصود بعون الملك المعبود فأقول وبالله التوفيق ۞ قد افتتح الناظم رحمه الله تعالى بالبسملة حيث قال (بسم الله الرحمن الرحيم) اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر وفي رواية فهو أقطع وفي رواية فهو أجذم والمعنى على كل انه ناقص وقليل البركة لانه وان تم حسا لا يتم معنى ولا يعارض ذلك خبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله الخ لان الابتداء نوعان حقيقي وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود ولم يسبقه شيء واضافي وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود وان سبقه شيء وعلى الاول حمل حديث البسملة وعلى الثاني حمل حديث الحمدلة ولم يعكس عملا بالاجماع ۞ والجار والمجرور متعلق بمحذوف والاولى تقديره فعلا خاصا مؤخرا وهذا على ما هو الصحيح من أن الباء حرف جر أصلي وقيل زائدة لا تتعلق بشيء وعلى الاول فاسم مجرور بالباء وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره وعلى الثاني فاسم مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اجتلبها حرف الجر الزائد والخبر محذوف تقديره مبدوء به

(بسم الله الرحمن الرحيم)

* وبعد * وهي كلمة يؤتى بها للانتقال من اسلوب في الكلام الى اسلوب آخر والباء فيها نائبة عن اما الشرطية فلذا لزمت الفاء بعدها وقد يقال فيها اما بعد فكلمات اتى بها نائبة عن مهما - الشرطية وفعله وبعد ظرف مضاف لما لازم للاضافة لكنه لما حذف المضاف اليه وبعد ما ذكر من البسملة والصلاة والسلام اذا كان كذا

* مقدمة * ما يذكر في قبل الشروع في المقصود لارتباطها ومقدمة العلم ما يتوقف عليه الشروع فمقدمة الكتاب اعم من مقدمة العلم بينهما عموم وخصوص مطلق والفرق بين المقدمة والمبادي ان المقدمة اعم من المبادي وهو ما يتوقف عليه المسائل بلا واسطة والمقدمة ما يتوقف عليه المسائل بواسطة او بلا واسطة

اهـ التقريرات

* تنبيه *

التعريف الاصطلاحي هو العلم المستخرج بالقانون المستنبطة من استقراء علوم العرب الموصلة الى معرفة احكام اجزائه التي تتألف منها اهـ الصبان ج ١ ص ١٥

وجاء الحد في اللغة لمعان خمسة

القصد يقال: نحت كذا اي قصدته وقصدت له، والمثل يقال: مررت برجل كذا اي مثله، والجهة يقال: ذهبت نحو البيت اي جهة البيت، والمقدار يقال له عندي نحو الف اي مقدار الف، والقسم يقال: هذا على اربعة اوجه اي اقسام ...

* وعلم العربية اثنا عشر علما: علم اللغة، وعلم التصريف، وعلم النحو، وعلم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع، وعلم العروض، وعلم القوافي، وعلم صنعة الانشاء، وعلم قوانين الكتابة، وعلم انشاء الرسائل والخطب، وعلم المحاضرات، وعلم التاريخ، والمراد بعلم العربية هنا علم النحو فقط لان هذا الكتاب لم يشتمل الا عليه فقط، وقصدا نفع علوم العربية اجمالا بقدر الامكان

اهـ كواكب الدرية ص ٤

وسبب تسمية هذا العلم بذلك (النحو) ما روي أن عليا رضي الله عنه لما أشار على أبي الأسود الدؤلي أن يضع علما للإعراب قال: انحو هذا النحو يا أبا الأسود. وتسمى بذلك بركة لفظ الواضع له. اهـ كواكب ص٥

وعلم العلم على ثلاثة أقسام: عقلي وضعي كما لسان ولا يضر جهل قائله دليله معه. ونقلي وضعي كالدين والمذهب مرجع قائله وعدالته والله أعلم. ومركب منهما كالنحو فمرجع قائله متأكدة تغليبا لجانب العقل على النقل لأن الإنسان إذا علم بدلالة الناقل أقبل على ما نقل بقلبه فيحصل له النفع في أقرب مدة فتفريق المولفين بأنفسهم منه بابا بابا تضييع للثمرة وتنظيم نعمة العلم. وفي الحديث: ليس منا من لم يتعاطم بالعلم ويحاشم أن يتصدر وافترا ورياء ومباهاة إن لم يعرف مخلفة في كتاب منه غير أساسه وكمله بعرف البعد. اهـ محمدون

الحمد لله الذي قد وفقا
للعلم خير خلقه والتقى
حتى نحت قلوبهم لنحوه
فمن عظيم شأنه لم تحوه
فأشربت معنى ضميره
الشان
فأعربت في الحان
بالألحان
ثم صلاة مع سلام
لائق
على النبي

حمد: واقسام الحمد أربعة حمد ذاتي وهو أن تحمد الله نفسه لما له من الجلال الذي خلق السماوات والأرض. وحمد بعض عباده له: نعم الصيانة أوآباء وحمد عباد بعضهم بعضا لبعض. اهـ

من خلقه: لقوله صلى الله عليه وسلم: إن الله اختار خلقه فاختار بعضهم بنو آدم ثم اختار بني آدم بعضهم فاختار منهم العرب ثم اختار العرب فاختار منهم بني هاشم ثم اختار بني هاشم فاختارني منهم فلم أزل خيارا من خيار. اهـ ابن حمدون ص١٣

الصلاة: وهي من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الآدميين تضرع ودعاء. اهـ الجمل ص٦

السلام: سبع معان: التحية والسلامة من النقائص والاستسلام واسم الله واسم شجر والبراءة من العيوب، والمراد هنا الأول. اهـ محمدون. كذا في خط سبع والمعدود ستة فتعلل. اهـ الجمل

ولفظ الجلالة مجرور بالمضاف على الراجح وقيل بالإضافة وقيل بحرف الجر المقدر وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره والرحمن الرحيم يجوز جرهما وهو متعين قراءة ويجوز أيضا فيهما ونصبهما ورفع الأول مع نصب الثاني والعكس وجر الأول مع رفع الثاني أو نصبه فهذه تسعة أوجه وبقي وجهان آخران وهما رفع الأول أو نصب مع جر الثاني فقيل يمتنعان لما فيهما من القطع عن الأتباع ولذلك قال بعضهم

إن ينصب الرحمن أو يرتفعا ۞ فالجر في الرحيم قطعا منعا
وإن يجر فاجز في الثاني ۞ ثلاثة الأوجه خذ بياني
فهذه تسعة منع ۞ وجهان منها قد رأيت هذا وأسمع

لكن الصحيح جوازهما فكان على الناظم أن يقول في الشطر الثاني من البيت الأول ۞ فالجر في الرحيم وجها منعا ۞ (الحمد لله) أي مختص أو مستحق أو مملوك فاللام للاختصاص أو للاستحقاق أو للملك وعلى كل فأل إما للجنس أو للاستغراق أو للعهد فالاحتمالات تسعة قائمة من ضرب ثلاثة في ثلاثة لكن الأولى جعل اللام للاختصاص وأل للجنس وإنما عدل عن الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية لأنها تدل على الدوام والاستمرار ووجه العدول أن الأصل حمدت الله أي حمدت حمد الله فادخلت أل على المصدر ورفع فصار الحمد لله (الذي قد وفقا) بألف الإشباع وقد هنا للتحقيق ويحتمل أنها للتقليل لما اشتهر من أن التوفيق عزيز والتوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد وتسهيل سبل الخير إليه ومن القواعد المقررة أن الموصول وصلته في قوة المشتق فكأنه قال الموفق (للعلم) الشرعي كعلم التفسير والحديث ونحوهما (خير) بالنصب على المفعولية وهو أفعل تفضيل فأصله أخير حذفت منه الهمزة للتخفيف ونقلت حركته الياء الساكن قبلها فصار خير (خلقه) أي مخلوقه فالمصدر بمعنى اسم المفعول مجازا بحسب الأصل لكن صار حقيقة عرفية ولا يخفى أن قوله خير خلقه فاصل بين المتعاطفين أعني قوله للعلم (والتقى) اسم من التقوى وهي امتثال المأمورات واجتناب المنهيات ثم فرع على ذلك ما ذكره بقوله (حتى نحت) أي قصدت (قلوبهم) أي قلوب خلقه والقلوب جمع قلب وهو لحم صنوبري الشكل وسمي قلبا لتقلبه (لنحوه) أي لجهته (فمن) معاني النحو الجهة وقد نظمها بعضهم في بيت فقال

قصد ومثل جهة مقدار ۞ قسم وبعض قاله الأخيار

والضمير لله تعالى وكذلك الضمير في قوله (فمن عظيم شأنه) والإضافة في ذلك من إضافة الصفة للموصوف والأصل فمن شأنه العظيم (لم تحوه) أي لم تحط به وفي ذلك تقديم العلة على المعلول وعلم من ذلك أن من هنا للتعليل (ف) بسبب توفيقهم للعلم والتقى (أشربت) بالبناء للمفعول الذي هو ضمير القلوب أي أدخل فيها وتداخلها حب (معنى ضمير الشان) كما يتداخل الثوب الصبغ وكما يمتزج اللون باللون يقال بياض مشرب بحمرة إذا امتزج البياض بها واختلط وضمير الشان هو المذكور في قوله تعالى فاعلم أنه لا إله إلا الله فان الضمير في ذلك ضمير الشان بمعنى كلمة التوحيد (ف) بسبب ذلك الإشراب (أعربت) أي بينت ضميرها (في الحان) أي الحانة وهي حانوت الخمار (بالحان) وهي نغمات الأوتار والمراد بالحانة هنا مقام المحبة أو حضرة الرب التي يسقى من دخلها من الرحيق المختوم فيدرك كل سر في الكون مكتوم وقد عطف الناظم على جملة الحمدلة جملة الصلاة والسلام بثم المفيدة للترتيب والتراخي إشارة الى أن رتبة ما يتعلق بالمخلوق متراخية عن رتبة ما يتعلق بالخالق فقال (ثم الصلاة) أي الرحمة المقرونة بالتعظيم (مع سلام) أي تحية واعظام (لائق) بجنابه ﷺ لأن ما يعطيه الله لنبيه يزيد على جميع ما يعطيه لأهل عنايته والصلاة اسم مصدر لصلى والمصدر الحقيقي لم يسمع بها لأبيها العذاب والسلام اسم مصدر لسلم والمصدر التسليم ولم يعبر به لمناسبة الصلاة وإنما قرن بينهما لكراهة افراد أحدهما عن الآخر عند المتأخرين (على النبي) بالتشديد ويجوز تركه مع الهمز

وهو فعيل إما بمعنى فاعل أو مفعول وعبر به دون الرسول لأنه أكثر وروداً في القرآن وبعضهم يختار التعبير بالرسول دون النبي لأن الرسالة أفضل من النبوة خلافاً للمعتزلي عبد السلام (أفصح الخلائق) أي أشدهم فصاحة لقوله ﷺ أنا أفصح من نطق بالضاد والفصاحة يوصف بها المتكلم والكلام والكلمة فيقال متكلم فصيح وكلام فصيح وكلمة فصيحة بخلاف البلاغة فانها يوصف بها المتكلم والكلام دون الكلمة فيقال متكلم بليغ وكلام بليغ ولا يقال كلمة بليغة ومعنى فصاحة المتكلم قدرته على الاتيان بكلام فصيح ومعنى فصاحة كل من الكلام والكلمة خلوه من التنافر والحشو والتعقيد ومعنى بلاغة المتكلم قدرته على الاتيان بكلام بليغ ومعنى بلاغة الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته (محمد) يجوز فيه وأوجه الاعراب الثلاثة لكن الرسم لا يساعد النصب الا على طريقة من يرسم المنصوب بصورة المرفوع والمجرور وأولى الثلاثة الجر بدلاً أو عطف بيان لأنعتاً لانه علم والعلم لا ينعت به نعم يصح أن يكون نعتاً بالنظر لاصله لانه في الاصل اسم مفعول الفعل المضعف وهو حمد بتشديد الميم وحل فهو لهم العلم لا ينعت به اذا كان جامداً أو مشتقاً ولم ينظر لاصله (و) على (الآل) هو اسم جمع لا واحد له من لفظه وأصله أول كجمل بدليل تصغيره على أويل (و) على (الاصحاب) هو جمع لصحب بكسر الحاء تخفف بسكونها أو مخفف صاحب بحذف الالف وليس جمعاً لصخب بسكون الحاء لانه لم يطرد جمع فعل بسكون العين على أفعال الا اذا كان معتل العين كثوب وأثواب وباب وأبواب ولا لصاحب بالالف لانه لم يطرد جمع فاعل بالالف على أفعال وقد أبدل الناظم من الآل والاصحاب قوله (من) أي الذين (أتقنوا) أي أحكموا (القرآن) من القرء وهو الجمع ومعناه الكلام المنزل على سيدنا محمد ﷺ المتعبد بتلاوته المتحدى بأقصر سورة منه (ب) سبب (الاعراب) إذ لولاه لم يعلم المراد ولذا حكي أن سبب وضع النحو أن أعرابياً قدم في زمن عمر فقال من يقرئني مما أنزل الله على محمد فأقرأه رجل براءة فقال أن الله برئ من المشركين ورسوله بالجر فقال الاعرابي أو قد برئ من رسوله أن يكن الله برئ من رسوله فانا أبرأ منه فبلغ عمر مقال الاعرابي فدعاه وقال يا اعرابي أتبرأ من رسول الله ﷺ فقص عليه القصة فقال عمر ليس هكذا يا اعرابي فقال كيف هي يا أمير المؤمنين فقال أن الله برئ من المشركين ورسوله بالرفع فقال اعرابي وأنا والله أبرأ مما برئ الله ورسوله منه فأمر عمر أن لا يقرئ القرآن الا عالم باللغة وأمر أبا الاسود الدؤلي بوضع النحو ولا يخفى ما في ذكر النحو وضمير الشأن والاعراب من براعة الاستهلال وهي أن يأتي المتكلم في طالعة كلامه بما يشعر بمقصوده (وبعد) البناء على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه فان الاصل وبعد ما تقدم والمراد بمعناه النسبة التقييدية التي بين المضاف والمضاف اليه وانما سميت معناه مع انها مجهماً لانها لا تتحقق الا به وليس المراد بمعناه مدلوله كما وهم فيه بعضهم ويصح قراءته بالنصب بناء على أنه حذف المضاف اليه ونوى لفظه لكن الاول هو المشهور على الالسنة والواو اما أن تكون لعطف ما بعدها على ما قبلها عطف قصة على قصة واما أن تكون نائبة عن أما وهي نائبة عن مهما فالواو على هذا نائبة النائب وبعد نقيض قبل وتكون ظرف زمان كثيراً ومكان قليلاً وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقم والعامل فيها على أن الواو عاطفة محذوف تقديره أقول أو نحوه وعلى أنها نائبة عن أما الثانية عن مهما أما فعل الشرط فتكون من متعلقات الشرط واما جواب الشرط فتكون من متعلقات الجزاء. ⊙ فان قلت أيهما أولى ⊙ قلت الثاني لانه صريح في المقصود ويستحب الاتيان بها في أول الكتب لانه ﷺ كان يأتي بها في كتبه ومراسلاته وصح أنه خطب فقال أما بعد والتحقيق أنها فصل الخطاب في المرادة به في قوله تعالى وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب قيل المراد به الفرق بين الحق والباطل (فاعلم) بزيادة الفاء على جعل الواو عاطفة لتوهم أما فيكون قد

اسم جمع ⊙ هو اسم دال على الجماعة كذلك المركب على احدى حالتيه كقوم ورهط ونحو ذلك ⊙ الجمع ⊙ هو ما دل على الآحاد المجتمعة كذلك بخلاف الواحد نحو عطف كالزيدين في قولك جاء الزيدون وجاءني زيدون في قوة جاءني زيد وزيد وزيد ⊙ واسم الجنس الافراد ⊙ ما دل على الماهية بلا قيد اي من غير دلالة على قلة أو كثرة كماء وتراب ⊙ واسم الجنس الجمعي ما دل على الماهية بقيد الجمعية كتمر. اهـ الباجوري ١ صـ ١٤.

محمد ⊙ سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله الحميدة. وهذا هو اسمه في الأرض واسمه المشهور في السماء أحمد. وجدة آمنة رأت حين سمته باسم محمد قيل ولادته بمئة عشر ولم يسم أحد قبله بأحمد. اهـ الدردير صـ ٤.

الآل ⊙ وهو في اللغة الرجوع ومنه قول العباس بن عبد المطلب لابن الخطاب لئن عدت لأؤيبن اليك عدو مثلي. وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه كما مر وأصله أهل وأبدلت الهاء همزة ثم الهمزة الفا فصار آل ولا يستعمل لغة الا في الاشراف وقيل بل الآل الاسكان فلان من آل فلان أصل قرابته يسكن في الشرف وغيرهم. وأما قولهم آل فرعون فمجاز وصورة الاشراف أهم

أصحاب ⊙ وهو من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الايمان ولو تخلل ردة على الراجح خلافاً لمن شرط عدمه وقيل من طالت صحبته له على طريق المحدثين وقيل من رآه ولو لحظة وقيل غير ذلك. اهـ الدردير صـ ٤.

أفصح الخلائق ⊙ محمد وآله والأصحاب من أتقنوا القرآن بالاعراب وبعد فاعلم أنه

الآل لغة الاهل والعشيرة وورد به حديث آل محمد كل تقي واصطلاحا يختلف باختلاف موضوعه فآل الفقه والحديث المتبعون لطريقته في العلم والعمل والاصحاب المؤمنون به ولو عبدا أو امرأة أو صغيرا. اهـ الدردير صـ ٤.

فصيحة ⊙ لغة تنبئ عن الظهور والبيان واصطلاحا مختلف باختلاف موضوعه فهي في الكلمة خلوصها من تنافر الحروف ومخالفة القياس اللغوي وفي الكلام ضعف التأليف وتنافر الكلمات وفي المتكلم عدم ملكة التعبير عن المقصود بكلام فصيح. اهـ الصبان صـ ٤.

الخلائق ⊙ جمع خليقة وهي الطبيعة والسجية وأصلها من الخلق بالضم وهو الرونق والطلاوة استعيرت للصفات الحسنة لما بينهما من المشابهة في الحسن والبهجة. اهـ الصبان صـ ٤.

وبعد ⊙ كلمة يؤتى بها للانتقال من أسلوب الى آخر والمعنى الصحيح فيها مقصور على النطق بها كان يؤتى بها في الخارج أو بعد رسمها أو غير ذلك. اهـ الدردير صـ ٤.

فاعلم ⊙ خطاب لكل من يصح خطابه من المكلفين. اهـ الدردير صـ ٤.

أنه ⊙ قال النبي العربي الكلام كله تعريف التراجم. وقال سيبويه أعلم علما تعلم به معاني العربية فانه تزيد في العقل والمروءة. قال الرسعني علي كريم الله وجهه ٤ أنكم لتصلحون من لسان الرجل لكنه والله يفسد عليكم اذا لم يلحن. وأما ملحمة من المعلوم اجمالا فاجمالها هنا مقيم الاسنة. وفصيلها :

المحمدية بفتح الميم كبرهة حيث الى منهل يحمد ورده ⊙ فهو ابريسكتا اهـ ابن محمد ورد ٤.

الجامع ⊙ لغة وصف الفعلة ما يعلم به الوساوس وفي الاصطلاح : (١) ما دلالة لفظه ... (٢) صفة ...

عبارة عن الزائد المعنوي لما تحته. ⊙ التعقيد هو ما لم يكن اللفظ ظاهر الدلالة على المعنى المراد لخلل في فصاحة ⊙ هي ملكة في النفس يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح ويوصف بها كلام ومتكلم. اهـ أبو النجا صـ ٤.

قول المترجم منزلة المحقق وأما على جعلها نائبة عن أما الثابتة عن مهما فالفاء للربط (أنه) أي الحال والشأن (لما) سيأتي تجوابها بعد ستة أبيات في قوله ونظمتها الخ (اقتصر) من الاقتصار (جل الورى) بضم الجيم أي معظم الخلق (على الكلام المختصر) دون الكلام المطول لقصورهم والمختصر هو ما قل لفظه وإن لم يكثر معناه خلافا لمن اشترط ذلك (وكان) معطوف على مدخول لما (مطلوبا) بالنصب على أنه خبر مقدم لكان وقوله (أشد الطلب) صفة لمصدر محذوف والتقدير طلبا أشد الطلب (من الورى) أي من الخلق والجار والمجرور متعلق بقوله مطلوبا (حفظ) بالرفع على أنه اسم مؤخر لكان وحفظ مضاف و(اللسان) مضاف اليه والمراد باللسان اللغة مجازا لان اللسان اسم للجارحة المخصوصة وهي آلة للكلام (العربي) أي المنسوب للعرب وهو صفة للسان وانما طلب منهم ذلك أشد الطلب لـ (كي يفهموا) فكي مصدرية بتقدير اللام قبلها ويحتمل أنها تعليلية فلا تقدر اللام قبلها وعلى الاول فالفعل منصوب لكي نفسها وعلى الثاني فهو منصوب بأن مضمرة بعدها والتقدير كي أن يفهموا (معاني القرآن و) معاني (السنة الدقيقة المعاني) أي خفية المعاني ويقال دق الشيء اذا خفي والمعاني جمع معنى وهو اسم مفعول من عنى يعنى اذا قصد ويقال له مفهوم ومدلول (والنحو) أي والحال أن النحو (أولى) أي أحق (أولا) منصوب على أنه ظرف مقدم لقوله (أن يعلما) بالف الاشباع فينبغي تقديمه على غيره من العلوم (اذ الكلام) حال كونه (دونه) أي دون النحو (لن يفهما) بالف الاشباع أي لن يفهم معناه ولهذا اتفق العلماء على أن علم النحو وسيلة لسائر العلوم لاسيما علم التفسير والحديث فانه لا يجوز لاحد أن يتكلم في كلام الله ورسوله حتى يكون عليما بالعربية فقد قال الاصمعي ان أخوف ما أخاف على طالب العلم اذا لم يعرف النحو أن يدخل في قول النبي ﷺ من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار لانه لم يكن يلحن فيما روى عنه فاذا لحن فيه فقد كذب عليه (وكان) معطوف على ما تقدم (خير) بالرفع على انه اسم لكان (كتبه) بسكون التاء أي كتب النحو (الصغيره) أي صغيرة الحجم (كراسة) بالنصب على انه خبر لكان والكراسة واحدة الكراريس وهو أجزاء الصحيفة وقوله (لطيفة) صفة لكراسة وكذا قوله (شهيرة) أي مشهورة فهي فعيلة بمعنى مفعولة والمراد بكونها لطيفة انها صغيرة الحجم لان اللطافة رقة القوام (في عربها) بضم أوله وسكون ثانيه (و) في (عجمها) بضم أوله وسكون ثانيه (و) في (الروم) الجار المجرور في ذلك متعلق بقوله شهيرة (الفها) أي جمعها على وجه الالفة بضم الهمزة (الحبر) بفتح الحاء أي العالم ويجوز كسرها ويكون المعنى على التشبيه أي الذي هو كالحبر وهو المداد في الانتفاع به (ابن آجروم) بهمزة مفتوحة بعدها الف فجيم مضمومة ثم راء مشددة فواو فميم وهو معناه بلسان البربر الفقير الصوفي وهو أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي نسبة لصنهاجة وهي قبيلة بالمغرب (و) قد (انتفعت أجلة) جمع جليل كعظيم وزنا ومعنى (بعلمها) أي بالعلم الذي فيها (مع) بسكون العين للضرورة وهو مضاف و(ما) مضاف اليه وجملة (تراه) اما صلة أو صفة وقوله (من لطيف حجمها) بيان لما ترى هنا بصرية فلذلك تعدت الى مفعول واحد (نظمتها) أي جمعتها على وجه التقفية والوزن وقوله (نظما) مفعول مطلق وقوله (بديعا) صفة له والبديع هو الذي ليس على مثال سبق كما يأتي في (مقتدى) في هذا النظم (بالاصل) لهذا النظم والمراد بالاصل الكراسة السابقة (في تقريبه) فهم المبتدئ وهو من ابتدأ في العلم ولم يقدر على تصوير المسألة فان قدر على تصويرها دون اقامة الدليل عليها فمتوسط فان قدر على اقامة الدليل عليها أيضا فمنته ثم استأنف الناظم فقال (وقد حذفت منه) أي من الاصل (ما عنه غنى) بالكسر والقصر والجار والمجرور خبر مقدم وغنى مبتدأ مؤخر والجملة صلة أو صفة (وزدته) أي الاصل (فوائدا) بالتنوين للضرورة (بها) أي بهذه الفوائد (للغني) عما عداها والفوائد جمع فائدة وهي لغة ما استفدته من علم أو مال أو غيرهما واصطلاحا المصلحة المترتبة على الفعل من حيث هي ثمرته

لطيفة ١٢ لا يجب ما وراء ٥ من المطلق مجاز لما يجب ما وراء ٥ من الخصوصات . اهـ الصبان ١ صدف

نخالة
جمع تاج مع تكسير اصله نخرة بضم النون وفتح الخاء والواو وتليت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار نخالة . قال ابن مالك في نحو رلم ذو اطراد فصلة ط ومثاله نحو فاكهة وكملة اهـ تسهيل بعد العلاوي صدف

لما اقتصر
جل الورى على الكلام المختصر
وكان مطلوبا أشد الطلب
من الورى حفظ اللسان العربي
كي يفهموا معاني القرآن
والسنة الدقيقة المعاني
والنحو أولى أولا أن يعلما
اذ الكلام دونه لن يفهما
وكان خير كتبه الصغيره
كراسة لطيفة شهيره
في عربها وعجمها والروم
ألفها الحبر ابن آجروم
وانتفعت أجلة بعلمها
مع ما تراه من لطيف حجمها
نظمتها نظما بديعا مقتدى
بالاصل في تقريبه للمبتدى
وقد حذفت منه ما عنه غنى
وزدته فوائدا بها الغنى

ونتيجته وخرج بهذه الحيثية الغاية فانها المصلحة من حيث هي في طرف الفعل والعلة الغائية فانها تلك المصلحة من حيث هي باعثة للفاعل على الفعل والغرض فانه تلك المصلحة من حيث هي مقصودة للفاعل من الفعل فالاربعة متحدة ذاتا مختلفة اعتبارا ولا يخفى انه لا ابطاء في هذه القافية لاختلاف آخر الشطر الاول وآخر الشطر الثاني تعريفا وتنكيرا فان من شروط الابطاء ان يتحدا تعريفا وتنكيرا وما هنا ليس كذلك حال كوني (متمما) بما ذكره الاصل في (غالب الابواب) بذكر ما تركه منها (و) بسبب ذلك (جاء) أي تحقق وثبت هذا النظم حال كونه (مثل الشرح) الموضوع (للكتاب) أي على الكتاب الذي هو الاصل ومعنى الشرح لغة الكشف واصطلاحا الفاظ مخصوصة وضعت على الفاظ مخصوصة على وجه مخصوص (سئلت) بالبناء للمفعول (فيه) أي في هذا النظم سؤ الاصادرا (من صديق) بفتح الصاد وتخفيف الدال وهو من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وضده العدو والخليل من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وتخللت محبته في اعضائك والحبيب من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وتخللت محبته في اعضائك وتهديه سبالك واما الصاحب فهو من طالت عشرتك به وهو اعم جميعها (صادق) في صداقته بحيث تكون عن صميم القلب وفي نسخة اخرى حاذق وهو مأخوذ من الحذق وهو قوة الفهم وجملة (يفهم) صفة لصديق فهو من باب الوصف بالجملة بعد الوصف بالمفرد (قولي) أي معناه (لاعتقاد) منه أني أهل لذلك (واثق) أي أقولي فالاعتقاد نافع لا محالة ولو كان في الاحجار كما تشير اليه الآثار والاخبار وبه يحصل الانتفاع والارتفاع كما أشار اليه بقوله (اذ الفتى) أي لان الفتى (حسب اعتقاده) أي على حسب اعتقاده وبمقداره (رفع) بالبناء للمفعول أي رفعه الله الى المرتبة العليا فكل من اعتقده انتفع (وكل من لم يعتقد لم ينتفع) أي ولم يرتفع فاياك وعدم الاعتقاد (فسأل) الكريم (المنان) أي كثير المن وهو الانعام أو تعداد النعم وهو بهذا المعنى صفة مدح في حقه تعالى صفة ذم في حق غيره الا ما استثنى (أن يجيرنا) أي يحفظنا (من الريا) وهو أن يعمل ليراه الناس حال كونه (يضاعفا اجورنا) على هذا النظم وعلى غيره من سائر الاعمال وأتى الناظم بنون المتكلم المعظم نفسه إظهارا لتعظيم الله له بتأهيله للعلم ويحتمل انه قصد نفسه وغيره فتكون للمتكلم ومعه غيره لا للمتكلم المعظم نفسه ويكون على الاول عاملا بقوله تعالى وأما بنعمة ربك فحدث وعلى الثاني عاملا بقوله تعالى فلا تزكوا أنفسكم ثم عطف على المسؤل الاول قوله (وأن يكون) سبحانه وتعالى (نافعا بعلمه) أي العلم الذي فيه (من) أي الذي (اعتنى بحفظ) الفاظه (و) فهم (معانيه) ولقد بفهم معانيه لان مجرد حفظ الفاظه لا يجدي نفعا

{باب الكلام}

الاصل هذا باب الكلام بناء على انه خبر لمبتدأ محذوف أو باب الكلام هذا موضوعه بناء على انه مبتدأ لخبر محذوف واذا دار الامر بين كون المحذوف المبتدا وكونه الخبر ففي الاولى خلاف فقيل الاولى كونه المبتدأ لان الخبر يحط الفائدة وقيل الاولى كونه الخبر لان المبتدأ مقصود لذاته بخلاف الخبر وأيضا الحذف بالاعجاز الليق منه بالصدور وهذا كله على الرفع وهو الاولى ويليه النصب على انه مفعول لفعل محذوف والتقدير مثلا اقرأ باب الكلام واما الجر فضعيف لانه على حذف حرف الجر والتقدير انظر في باب الكلام والجار لا يعمل محذوفا الا شذوذا وهذه الترجمة من زيادة الناظم تبعا لكثير من النحاة لكن الاصل نظر الى ان الكلام من المقدمات فلا يحتاج الى ترجمة بخلاف الاعراب وما بعده على انه يحتمل انه حذف الترجمة اختصارا وانما اقتصر الناظم في الترجمة على الكلام دون الكلمة وما بعدها لانه المقصود بالنسبة لذلك ومن عادتهم انهم يقتصرون في الترجمة على المقصود ويحتمل ان في الترجمة حذفا على ان الترجمة لشيء والزيادة عليه ليست تمكيلة وانما المعيب الترجمة لشيء والنقص عنه وبعد أن كتبت ذلك رأيت في نسخة أخرى زيادة وتوابعه ثم هي

قافية: وقد اختلف فيها المرصوصون على اثني عشر قولا: اشهرها قولان: قول الخليل: باتحادها من الحرف قبل الساكن الى انتهاء البيت. وقول الاخفش: باتحادها بالكلمة الاخيرة. اهـ الصبان ١ ص ٣

تنبيه: اذا تعارضت اصل المجاز واصل التميم عد النحو قدمة اصل المجاز. اهـ

① لسلة: ويقدم على حاله. اهـ الباجوري ١ ص

تَمِّمًا لِغَالِبِ الأَبْوَابِ
بِجَاءَ مِثْلَ الشَّرْحِ لِلْكِتَابِ
سُئِلْتُ فِيهِ مِنْ صَدِيقٍ صَادِقٍ
يَفْهَمُ قَوْلِي لِاعْتِقَادٍ وَاثِقِ
إِذِ الْفَتَى حَسْبَ اعْتِقَادِهِ رُفِعْ
وَكُلُّ مَنْ لَمْ يَعْتَقِدْ لَمْ يَنْتَفِعْ
فَسَأَلَ الْمَنَّانَ أَنْ يُجِيرَنَا
مِنَ الرِّيَا مُضَاعِفًا أُجُورَنَا
وَأَنْ يَكُونَ نَافِعًا بِعِلْمِهِ
مَنِ اعْتَنَى بِحِفْظِهِ وَفَهْمِهِ

{بَابُ الكَلَامِ}

باب: لغة ما يفصل منه الاعيد وقيل: هو ما يتوصل به من داخل الى خارج ومن خارج الى داخل. واصطلاحا الفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة على ما اختاره السيد من ان اسماء الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الفاظ مخصوصة من حيث دلالتها على معان مخصوصة قال الشنواني: سمي هذا الفن كلاما - لانه موصل بابا لانه يتوصل منه الى المقصود - ثم سمي لنفسه ذلك الكلام بابا للوصول منه الى المعاني أو بمعنى المثوب. اهـ تشريف الخلائق ص ٣٧

الكلام: لغة اللفظ مشتق من الكلم بكسر ففتح وهي الجراحات ومعناه اشتقاقه منه - ﴿ الفجر: ١٠ - ﴿ النمل: ٣٣ ﴾

ظاهرة: الجراحات تؤثر في الجسد. والكلم يؤثر في النفس فاذا كان محسنا أثر سرورا وان كان قبيحا اثر ضررا بل أثير الكلام أقوى لان اثر الجرح يمكن برؤه -

وأثر الكلام القبيح لا يمكنه برؤه . والكلام بالضم الأرضة الصلباء التي لا تنبت شيئا . اهـ ابن حمدون ١ صـ

ظاهرة ⊙ ثم ان الناظم قدم تعريف الكلام على تعريف الكلمة وما بعدها لان الكلام هو الذي به يقع التفاهم فقال (كلامهم) اى النحويين بقرينة السياق واحترز بذلك عن كلام اللغويين فانه عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه كما في القاموس وليس مراده بالقول اللفظ الدال على معنى بل مطلق اللفظ ولو مهملا كما مر اراده بما كان مكتفيا بنفسه نحو الخط والاشارة ولسان الحال وحديث النفس فمن الاول قول الصديقة بنت الصديق رضى الله تعالى عنها وعن أبويها ما بين دفتي المصحف كلام الله ومن الثاني قول الشاعر

أشارت بطرف العين خيفة أهلها ⊙ اشارة محزون ولم تتكلم

فايقنت ان الطرف قد قال مرحبا ⊙ واهلا وسهلا بالحبيب المتيم

ومن الثالث قول بعضهم امتلأ الحوض وقال قطني ⊙ مهلا رويدا قد ملأت بطني

ومن الرابع قول الشاعر ان الكلام لفي الفؤاد وانما ⊙ جعل اللسان على الفؤاد دليلا

واحترز بذلك أيضا عن كلام الفقهاء فانه كل ما أبطل الصلاة وهو حرف مفهم أو حرفان وان لم يفهما وقد اشتمل التعريف على جنس وفصلين فالجنس هو قوله (لفظ) وهو في الأصل مصدر بمعنى الطرح والرمي مطلقا وقيده بعضهم بكونه من الفم ولا يرد قولهم لفظت الرحا الدقيق لانه مجاز كما صرح به في الأساس ثم جعل بمعنى اسم المفعول وخص بما طرحة اللسان والحلق والشفتان وهو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية التي أولها الألف وآخرها الياء بخلاف غير المشتمل على ذلك كتأليف أصوات الحيوانات ويقال له غفل ويقال له أيضا ساذج ولا يرد على ذلك أن اللفظ حينئذ مجاز والحدود تصان عنه لانه صار حقيقة عرفية في ذلك على ان حدود النحاة لا يجب صونها عن المجاز بخلاف حدود المناطقة ولو عبر بالقول بدل اللفظ لكان أولى لان القول جنس قريب فانه لا يقع على المهمل بخلاف اللفظ لكن لما شاع استعمال القول في الرأي والاعتقاد لم يعبر به وان كان استعماله في ذلك مجازا مرسلا وخرج باللفظ ما ليس لفظا كالخط وما ذكر معه ⊙ فان قيل شأن الجنس الادخال لا الاخراج وقد تقرر أن اللفظ جنس فما بالكم أخرجتم به ⊙ أجيب بما قاله بعضهم من أن الجنس قسمان أحدهما جنس أعم من الفصل عموما مطلقا وهذا هو الذي لا يخرج به وثانيهما جنس أعم من الفصل عموما من وجه وهذا يخرج به من جهة خصوصه ما دخل الفصل من جهة عمومه واللفظ في هذا المقام مع المفيد بهذه المثابة فلذلك أخرج به والفصل الاول هو قوله (مفيد) وهو من الافادة بمعنى تحصيل الفائدة ان لم تكن حاصلة والتفات النفس اليها ان كانت حاصلة فلا يشترط تجدد الفائدة على الصحيح وعليه فما كان معلوما للمخاطب نحو السماء فوقنا والارض تحتنا من الكلام خلافا لما جرى عليه بعض شراح الأصل وخرج بالمفيد ما ليس مفيدا كجملة الشرط نحو ان قام زيد لأن الفائدة لا تتم الا بالجواب نحو يقم عمرو أو فعمرو قائم والفصل الثاني هو قوله (مسند) وهو الاسناد بمعنى ضم كلمة الى أخرى على وجه يفيد كضم الفعل الى فاعله نحو قام زيد وضم الخبر الى المبتدأ نحو زيد قائم وخرج بالمسند ما ليس مسندا من المفرد كزيد والمركب الاضافي كعبد الله والمزجي كبعلبك فتعبير الناظم بالمسند أولى من تعبير الاصل بالمركب لانه يشمل الاسنادي وهو المراد هنا والاضافي والمزجي وقد أغفل الناظم فصلا آخر ذكره الاصل وهو أن تكون افادته بالوضع خرج بذلك ما لا تكون افادته بالوضع كأن تكون بالعقل كاللفظ الذي أفاد حياة المتكلم من وراء جدار فانه بالنظر لذلك لا يسمى كلاما وهذا على ما قاله الجمهور من تفسير الوضع بجعل شيء بازاء شيء آخر بحيث اذا فهم الاول فهم الثاني وأما على ما قاله بعضهم من تفسيره بالقصد فيخرج به ما لا تكون افادته مقصودة كاللفظ الذي يخرج من النائم والساهي والطيور المعلمة فان ذلك كله لا يسمى كلاما على هذه الطريقة ⊙ ولما فرغ من تعريف الكلام شرع في تعريف الكلمة فقال (والكلمة) بكسر الكاف وسكون اللام على وزن سدرة كما هو احدى اللغات الثلاث فيها وثانيها كلمة بفتح الكاف وكسر اللام على وزن نبقة وثالثها كلمة

كلامهم لفظ مفيد مسند ⊙ والكلمة

اضافة ⊙ وهو كل اسم يعبر به عما اسم واحد فنزل ثانيتهما منه الاول منزلة التنوين . اهـ

مزجي ⊙ وهو كل اسم مزجت اصلها بالكسرى ونزلت ثانيتهما منزلة التاء التأنيث من الظهرة أي الاعراب على الثانية . اهـ الصبان ١ صـ١٣

قام زيد ⊙ الظهر الفاعل لأن الحاضر مع الضمير المستتر لا يسمى كلاما على الأصح اذ لا تحصل الفائدة منه الفعل الا اذا كان الضمير واجب الاستتار كما في التصريح وناقشه يس بان قام في جواب هل قام زيد كلام قطعا مكيف يستتر وجوبا بالاستتار ويمكن حمله على غير الراجح جعلا بما لم يسم فيه مرجع الضمير . اهـ حاشية الوضري صـ١٥

مفيد ⊙ اى بالفعل بناء على اشتراط تجدد الفائدة كما قاله المؤلف وتصليقه على الألفية والحق انه لا يشترط تجدد الفائدة والا لأدى الى ان الكلام الواحد يسمى كلاما اذا خاطب به من لم يعرف مدلوله وغير كلام اذا خوطب به من لم يعرف مدلوله . اهـ عبادة صـ

مقيد ⊙ فائدة : قال الرازي المجموع المفيد ينقسم الى اربعة اقسام : لانه اما ان يكون اللفظ مؤلفا والمعنى مؤلفا كقولنا الانسان حيوان وغلام زيد . واما ان يكون اللفظ مفردا والمعنى مفردا . وهو كقولنا العشرة والنقطة في قولنا الله سبحانه وتعالى . واما ان يكون اللفظ مفردا والمعنى مؤلفا كقولنا انسان فان اللفظ مفرد والمعنى ماهية مركبة من أمور كثيرة . واما ان يكون اللفظ مركبا والمعنى مفردا وهو محال . اهـ تشويق الغلان صـ

خط / كتابة ⊙ اذا كتب لشخص قام زيد فان المكتوب اليه فهم من الكتاب قيام زيد الذهن هو فائدة الخبر . وفهم ايضا أن الكاتب يعلم قيام زيد الذي هو لازم الخبر كما هو مقرر في علم المعاني فلا يسمى ذلك كلاما عند النحاة . اهـ

اشارة ⊙ اى ان كان يسمى كلاما عند الفقهاء حيث يصح البيع بها . وعند اذا تخلف انه لا يتكلم فيتكلم بالاشارة حال كونه افرس حال الحالف والمتكلم . فان كان افرس حال التكلم فقط فلا حنث كما بينه في الذخيرة .

لفظ ⊙ سمي الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب دخول الهواء منه داخل الرئة الى خارجها اطلاقا لاسم السبب على المسبب قاله المحب الرازي . اهـ التصريح ١ صـ٣

بفتح الكاف وسكون اللام على وزن تمرة وهذه اللغات تجري في كل ما كان على وزن فعل نحو كبد وكتف فإن كان وسطه حرفا حلقيا جاز فيه لغة رابعة وهي اتباع فائه لعينه في الكسر اسما كان نحو فخذ أو فعلا نحو شهد وقد اشتمل التعريف على جنس وفصل كما تقدم في تعريف الكلام فالجنس هو قوله (اللفظ) وقد تقدم الكلام عليه قريبا ولما أخذ اللفظ جنسا في التعريف احتاج الى التقييد بـ (المفيد) وهو الفصل الأول احترازا من غير المفيد وهو المهمل كديز مقلوب زيد فان اللفظ كما يطلق على المفيد وهو الموضوع لمعنى يطلق على غير المفيد وهو المهمل كما عرفت ومن أخذ القول جنسا في التعريف كابن هشام لم يحتج الى التقييد بالمفيد احترازا من غير المفيد لان القول خاص بالمفيد كما يعلم من تعريفه الآتي والفصل الثاني هو قوله (المفرد) وخرج به المركب فلا يسمى كلة مجازا مرسلا كما في قوله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها والضمير راجع لقوله رب ارجعون الخ وكما في قوله صلى الله عليه وسلم أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد ألا كل شيء ما خلا الله باطل ◉ وكل نعيم لا محالة زائل

وقد عرف المفرد بانه ما لا يدل جزؤه على جزء معناه نحو زيد فان جزأه كالزاي لا يدل على جزء معناه والمركب بانه ما يدل جزؤه على جزء معناه نحو غلام زيد فان جزأه كالغلام يدل على جزء معناه واعترض ذلك بان فيه خلط اصطلاح باصطلاح فان ما ذكروه هو اصطلاح المناطقة وانما اصطلاح النحاة الذي الكلام فيه فهو أن المفرد ما تلفظ به مرة واحدة كزيد والمركب ما تلفظ به مرتين فاكثر كغلام زيد وعلى الاول فعبد الله علما من قبيل المفرد بخلافه على الثاني ولما ذكر تعريف الكلمة ذكر أنها تنقسم الى الاسم والفعل والحرف فقال (الاسم وفعل ثم حرف تنقسم) أي الكلمة فهي المقسم وكل من الاسم أو الفعل أو الحرف قسم منها وكل من الثلاثة قسيم لاخويه فتفرق بين المقسم والقسم والقسيم اذ المقسم هو المحل الذي وردت عليه القسمة والقسم ما كان مندرجا تحت الشيء وأخص منه والقسيم ما كان مباينا للشيء ومندرجا معه تحت أصل كلي فاذا قسمت الحيوان الى انسان وحمار وفرس مثلا كان الحيوان مقسما وكل من هذه الثلاثة قسما منه وكل منها قسيما للاخرين ولا يخفى أن الجار والمجرور متعلق بالفعل بعده وثم في قولهم حرف بمعنى الواو اذ لا معنى للترتي بين الاقسام لا يقال بل له معنى وهو الاشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيميه لانا نقول يكفي في ذلك ترتيب الناظم لها في الذكر على حسب ترتيبها في الشرف والنحويون مجمعون على انحصار الكلمة في الثلاثة ولا التفات الى من زاد رابعا وسماه خالفة ويعني بذلك أن اسم الفعل لا من ما زاد داخل في أول الثلاثة وهو الاسم كما ينادي عليه تسميته باسم الفعل ◉ واعلم أن تقسيم الكلمة الى هذه الاقسام من تقسيم الكلي الى جزئياته اذ يصح الاخبار بالمقسم عن كل من الاقسام كما هو ضابط ذلك فيصح أن يقال الاسم كلمة وهكذا الا من تقسيم الكل الى أجزائه اذ لا يصح تحليل المقسم الى أقسامه كما هو ضابط ذلك كما في تقسيم الحصير الى خيط وسمر فانه يصح تحليل المقسم وهو الحصير الى أقسامه وهو الخيط والسمر

(تنبيه) الحرف الذي هو قسيم الاسم والفعل انما هو الحرف الذي جاء لمعنى كمن وفي وعن فكان على الناظم أن يقيده بذلك كما صنع الاصل احترازا من الحرف الذي لم يجئ لمعنى وهو أ ب ت ث الى آخرها وهذه تسمى حروف المباني وأما السابقة فتسمى حروف المعاني وانما قلنا أ ب ت ث الى آخرها ولم نقل ألف باء تاء ثاء الى آخرها لان تلك هي حروف التهجي الحقيقية بخلاف هذه فانها أسماء لتلك ولهذا لما قال الخليل لاصحابه كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا جيم قال انما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسؤول عنه والجواب ج لانه المسمى لكن يجب زيادة هاء السكت لضرورة الوقف فيقال جه ◉ ولما أنهى الكلام على الكلمة أخذ في الكلام على الكلم فقال (وهذه) أي التي هي الاسم والفعل والحرف والاضافة في قوله (ثلاثها) من إضافة اسم العدد للمعدود (وهي الكلم) فهو اسم لمجموع الثلاثة نحو ان قام زيد لكن يرد على ذلك من الكلم ليس مخصوصا بهذه الثلاثة بل هو مقول على

---

* مفرد *

لما كان المفرد يختلف باختلاف انواعه قال: واعلم ان المفرد في هذا الباب اي باب الكلمة والكلام والمراد الى هنا باب الاعراب والبناء ومثنى وجمع تا والاسماء الخمسة وباب المبتدا والخبر وما اليهما جملة وما شبيها بها وباب كان واخواتها وما اليهما مثنى وجمعا وما شبيها بالمضاف. اهـ عبادة آ ص٤.

* السيد *

سمي بالاسم لشرفه اذ لا قسم محكوما عليه وبه ولانه لا غنى للكلام عنه اهـ. الصبان آ ص٣٤

* اسم وفعل وحرف *

قسم الاسم على الفعل والحرف لحصول الفائدة الكلامية منه فيما بعده دون الفعل نحو زيد قائم. وقسم الفعل على الحرف لانه وان لم يتأت منه المعنى المفيد كلام كما تأتى من الاسم وحده لكنه يكون اهـ جزء الكلام نحو ضرب زيد، بخلاف الحرف فانه لا يتأتى منه ومنه كلمة اهـ من كلام اهـ.

اللفظ المفيد المفرد
لاسم وفعل ثم حرف
تنقسم
وهذه ثلاثها هي الكلم

وصور تأليف الكلام ستة اسمان فعل واسم فعل واسمان فعل وثلاثة اسماء فعل واربعة اسماء جملة اسم وخبره او الشرط وجوابه اهـ. الصبان آ ص٣٤

* اسم وفعل وحرف *

اجزاء الكلام انه يتركب منه جملتها وهي ما يصح ان يتركب منه كلام نحو قام زيد ومن الاسم وحده نحو زيد قائم. اهـ أبو النجا ص٤

* فائدة *

قال الرازي اللفظ اما ان يكون مهملا وهو معلوم او مستعملا وهو على ثلاثة اقسام: احدها ان لا يدل شيء من اجزائه على شيء من المعاني البتة. وهذا هو اللفظ المفرد كقولنا ديز وجعل. وثانيها ان لا يدل شيء من اجزائه على شيء من اصل المعنى وهو المركب الذي لا جزء له كقولنا عبد الله. وثالثها ان يدل كل واحد من اجزائه على جزء من اصل المعنى دلالة على سبيل الجزئية اما على جميع الاعتبارات وهو كقولنا العالم حادث والمعتزلة وزيد منطلق وهذا تسمية بالمؤلف. اهـ تشريف الخلاف ص٩

(ه النسخة: ان القسم) (ه المقصود: ١٠٠ ج المقدمة: ٩٨)

كل ثلاث كلمات فصاعدا اتحد نوعها أو لم يتحد أفادت أو لم تفد وعلم من ذلك أن الكلم اسم جنس جمعي وهو المختار وعليه فيجوز في ضمير التأنيث العائد للجمعية والتذكير على الأصل وهو الأكثر وفي التنزيل يحرفون الكلم عن مواضعه بصيغة الكلم الطيب (تنبيه) بين الكلام والكلم عموم وخصوص من وجه فانهما يجتمعان في نحو قولك قام أبو زيد وينفرد الكلام في نحو زيد قائم وينفرد الكلم في نحو ان قام زيد وقد أخذ الناظم في تعريف القول فقال (والقول) على الصحيح (لفظ) قد تقدم الكلام عليه قريبا (قد أفاد) بأن كان موضوعا واحترز بذلك عما اذا لم يفد بأن كان مهملا فلا يسمى قولا ومقابل الصحيح ان القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد خاصة فيكون مرادفا للكلام بخلافه على الصحيح فانه يكون أعم مطلقا من الكلام كالكلم والكلمة فكل كلام أو كلم أو كلمة قول ولا عكس لحال كونه (مطلقا) عن التقييد بالتركيب وقد مثل له بقوله (كقم) فعل أمر من القيام (وقد) حرف تحقيق كما في قولك قد قام زيد أو تقليل كما في قولك قد يجود البخيل وقد يصدق الكذوب أو تقريب كما في قولك قد قامت الصلاة أي قرب قيامها (وان زيدا يرتقي) أي علا وارتفع والمقسم الناظم الكلمة فيما تقدم الى اسم وفعل وحرف شرع يبين العلامات التي يميز كلا منها عن أخويه وبدأ بالاسم لشرفه فقال (فالاسم) المتقدم في التقسيم قال فيه للعهد الذكري والفاء فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن شرط مقدر والتقدير اذا أردت بيان كل من الاسم والفعل والحرف فالاسم كذا والفعل كذا والحرف كذا واعلم أن للاسم له حد وحكم واشتقاق وعلامة فحده لغة ما دل على مسمى واصطلاحا كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان وضعا * وحكمة الاعراب وما جاء منه مبنيا فعلى خلاف الاصل * واشتقاقه من السمو وهو العلو أو من السمة وهي العلامة * وعلاماته كثيرة أوصلها بعضهم الى خمسين لكن الناظم اقتصر على أربعة منها حيث قال (بالتنوين و) بـ(الخفض عرف) أي علم فنحو زيد من قولك زيد قائم اسم لوجود التنوين في آخره ونحو رجل من قولك مررت برجل اسم لوجود الخفض في آخره والتنوين لغة مطلق التصويت ومنه نوم لم يكن الطائر اذا صوت واصطلاحا نون زائدة ساكنة تلحق آخر الاسم في اللفظ وتفارقه في الخط استغناء عنها بتكرار الشكلة عند الضبط بالقلم وأقسامه عشرة لكن المختص منها بالاسم أربعة وهي المرادة هنا الأول تنوين التمكين وهو اللاحق لغير جمع المؤنث السالم من الأسماء المعربة المنصرفة كزيد ورجل والثاني تنوين التنكير وهو اللاحق للأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها فانون منها كان نكرة ولا فلا يسمى نونا كان بمعرفة ويقع شائعا في باب اسم الفعل كصه ونزال قياسا في العلم المختوم به كسيبويه والثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بألف وتاء مزيدتين والرابع تنوين العوض وهو اما عوض عن جملة أو جمل نحو قوله تعالى وأنتم حينئذ تنظرون وقوله تعالى يومئذ تحدث أخبارها واما عوض عن كلمة نحو قوله تعالى قل كل يعمل على شاكلته واما عوض عن حرف أو حركة نحو جوار وغواش في حالتي الرفع والجر بخلافه في حالة النصب وهذه الاربعة هي المختصة بالاسم والخامس تنوين الزيادة كما في قوله تعالى سلاسلا وأغلالا في قراءة من قرأ سلاسل بالتنوين فانه قد زيدت التنوين لمناسبة أغلالا والسادس تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة كما في قول الشاعر

أقلي اللوم عاذل والعتابن * وقولي ان أصبت لقد أصابن

والسابع تنوين الحكاية كما في قولهم قالت عاتكة بالتنوين مسمى به مؤنث فانه أبقي فيه التنوين مع أن حقه المنع من الصرف للعلمية والتأنيث حكاية لما كان فيه قبل العلمية والثامن تنوين الضرورة كما في قول الشاعر

سلام الله يا مطر عليها * وليس عليك يا مطر السلام

فانه قد نون مطر في الشطر الأول مع أن حقه البناء على الضم من غير تنوين للضرورة والتاسع التنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة كما في قول الشاعر

تنبيه * قد اللفظة صوابه للدلالة على ما نقل عنه المخاطب. وفي الاصطلاح ما يفهم منه رجل يا ولد ونحو أقبل احمد ما جاء ضمير المتكلم للمخاطب. وقيل التنبيه قاعدة تعرف بها الابحاث الدائرة بجملة. اهـ التسريفات ص٧٦

تنبيه مقابلة / هذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى أن تنوينه للصرف فالعالم يحذف الذي به لانه لما حذف لتمامه الجزء الشريط فيه كسرا على جمع المؤنث السالم فبقي لأجل الصرف. اهـ حاشية الصبان ١ ص٢٧

وسمي بتنوين المقابلة لانه جمع المؤنث السالم فرع جمع المذكر السالم وجمع المذكر فيه النون وليس تنوينه مقابلة للنون في جمع المذكر السالم اهـ.

ابن جمعة ١ ص٢٥

والقول لفظ قد أفاد مطلقا كقم وقد وان زيدا يرتقي فالاسم بالتنوين والخفض عرف

* سمي بذلك لانه كان في وجهه بياض مع حمرة وهو رجل من أكابر الخلق. وسبب مصاحبته التمساح وعليه فمضاف وكان مضافا كالتمساح وصغر على السلوب الجمع نقديم المشبه به على أداة التشبيه اهـ. الجمل مشرح المنهج ١ ص٧

تنبيه * قال الرضي اذا سقط التنوين من لام المعرف لانه يلزم عليه اجتماع حرفي التعريف وهو كجمعهما في بعض المواضع علامة للتنكير وذلك قبيح لا يخفى والحروف لا تكون للتنكير اصلا اما اذا كان النون عوضا عن التنوين. اهـ الصبان ١ ص١٥

وتسمى تنوين تمكين * سمي بذلك لانه لحق الاسم ليدل على مشابهة تمكينه في جلب الاسمية اعني انه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف. اهـ مشرح امتحمية ص٢٧

قالت بنات العم يا سلمى وان ... كان فقيرا معدما قالت وان

والعاشر تنوين الشذوذ سمع من كلامهم هؤلاء قومك بتنوين هؤلاء على سبيل الشذوذ وقد نظم الناظم الاقسام المذكورة بقوله

أقسام تنوينهم عشر عليك بها ... فان تقسيمها من خير ما حرزا

مكن وقابل وعوض والمتمكن زد ... رنما أو احكه اضطر غال وما همزا

والخفض بمجارة كوفية والجر عبارة بصرية وانما كان الخفض علامة للاسم لان كل مجرور فهو اسم في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم فان قيل حينئذ كان ينبغي التعريف بمطلق الاخبار عنه لا بخصوص الخفض أجيب بان الاخبار عنه علامة خفية فلا يدركها المبتدي بخلاف الخفض (و) يعرف أيضا بقبول دخول (حرف خفض) عليه في أوله (و) قبول دخول (لام والف) عليه في أوله مريد في قولك مررت بزيد اسم لدخول حرف الجر عليه ورجل في قولك جاء الرجل اسم لدخول الالف واللام عليه ولا فرق في الالف واللام بين المعرفة والزائدة والموصولة بخلاف الاستفهامية فانها تدخل على الفعل تقول آلفعلت كذا بمعنى هل فعلت كذا ولا يرد دخول الموصولة على الفعل في قوله ... ما أنت بالحكم الترضى حكومته لانه شاذ على الراجح ولعل تعبير الناظم بالالف واللام للتوضيح أو للضرورة أو الناظم والا فكان الاولى أن يعبر بأل لان القاعدة أن الكلمة إذا كانت على حرفين نطق بملفظها كن وعن بخلاف ما اذا كانت على حرف واحد فانه ينطق باسمها كواو العطف وفائه (تنبيه) لا يخفى ان الناظم قد تكلم أولا على ما يدخل في آخر الاسم وثانيا على ما يدخل في أوله تبعا للاصل لكن المناسب عكس ذلك وعذر الاصل تطول الكلام على حروف الخفض فناسب تأخيرها وتمامها سيأتي لان عادتهم تقديم ما يقل الكلام عليه ليتفرغوا لما يطول الكلام عليه ولما أنهى الكلام على علامات الاسم شرع في الكلام على علامات الفعل فقال (والفعل) المتقدم في التقسيم فال فيه للعهد الذكري كما تقدم في الاسم واعلم أن الفعل له أيضا حد وحكم واشتقاق وعلامة فحده لغة الحدث الذي يحدثه الفاعل واصطلاحا كلمة دلت على معنى في نفسها واقترنت بأحد الازمنة الثلاثة وضعا وحكمة البناء وما جاء منه معربا وهو الفعل المضارع الخالي من النونين فعلى خلاف الاصل واشتقاقه من الفعل بفتح الفاء كما قاله بعضهم خلافا لمن قال من المصدر ضرب من الضرب وقعد من القعود وهكذا لان ذلك ليس قياس ما قالوه في الاسم والحرف وقد ذكر الناظم علامته بقوله (تعرف) أي معلوم (بـ) صحة دخول (قد) عليه وهي مشتركة بين الماضي والمضارع تقول قد قام وقد يقوم والمراد بعد هنا قد الحرفية دون الاسمية لانها تدخل على الاسم تقول قد زيد درهم أي بحسبه درهم ولا يعترض على الناظم كالاصل في ترك التقييد بالحرفية لانها هي المفهومة عند الاطلاق (و) بصحة دخول (السين) عليه وهي مختصة بالمضارع تقول سيقوم وفي التنزيل سيقول السفهاء من الناس ولا يرد على الناظم شمول السين لسين الصيرورة والسين الحبشية ولغيرهما مع أنه ليس شيء من ذلك علامة للفعل لان التي في السين للعهد والمعهود عند النحاة حين الاستقبال وهي التي تسمى التنفيس ومثل السين سوف تقول سوف أفعل كذا وفي التنزيل سوف أستغفر لكم ربي وسماها التنفيس كالسين الا أنها أكثر تنفيسا منها وذهب الجمهور ان السين وسوف كلتان مستقلتان أصلان برأسهما وقيل ان السين منقوصة من سوف (و) بصحة دخول (تاء التأنيث) للمسند اليه فاعلا كان أو نائبا عنه (مع التسكين) أصالة ولو عرض تحريكها نحو قالت اخرج عليهن ونحو قالتا أتينا طائعين بخلاف المتحركة أصالة فليست علامة للفعل واحترزنا بقولنا للمسند اليه عن تاء ربت وتمت فانها فيهما تأنيث اللفظة (و) بصحة دخول (تا) الفاعل وهي التي في (فعلت مطلقا) أي سواء كانت للمتكلم بأن كانت مضمومة أو للمخاطب بأن كانت مفتوحة أو للمخاطبة بأن كانت مكسورة فالاول كما في قولك جئت لك والثانية (ك) ما في قولك (جئت) يا زيد (ل)

والثالثة

---

* وبلام وألف * (كما تقدم ص)

وانما اقتصر على الاسماء لكونها التي يتصور تعريفها بالعلامة وذلك انما هو للاسم لانه المحكوم عليه وذلك الدال واللام ما نابا عنها وهمام لغة بعض العرب اذ اصلها الف عند قبل همزتها تطرفت وصلت للتخفيف وعليه الخليل وقيل الف همزتها وصل وعليه سيبويه وقيل هي اللام وصلها بالهمزة للدلالة وعليه الجمهور وقيل الهمزة وصلها وعليه المبرد فعلى الوصف التعبير عنها بالالف واللام والاحسن ذلك لغيرها كراهة الاطالة قال ابن هشام في المغني قد لهم أن أغنيتهم منه قد لهم الالف واللام وقد استعمل التعبير بهما الخليل وسيبويه اهـ

وحرف خفض وبلام
وألف
والفعل معروف بقد
والسين
وتا تأنيث مع التسكين
وتا فعلت مطلقا جئت في

* تنبيه *

لا يشترط لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل بل ان يكون في الكلمة صلاحية لتنزيلها اهـ الصبان

* مع التسكين *

ما ذكر من تاء الفعل للفرق بين تاء التأنيث والاسم وما يتكلم لئلا ينضم تقل الحركة الى تقل الفعل اهـ

* حرف خفض *

وانما اقتصر على مرور الخفض بالاسم لانها وضعت للجر الى الاسماء والافعال التي لا تتصرف بنفسها فما تتبع ان تدخل الا على الاسم بعد جعل معناه لفظا نحو مررت بزيد او تقديرا نحو بسم الله الرحمن الرحيم اهـ ابتداء اهـ كما في ط ص

* السين وسوف *

وانما اقتصر عليهما لانهما وضعا لتأخير المعنى الفعل بها الحال الى الاستقبال قال الفاكهي في زيادة تأخير وتنفيس لان كثرة الحروف تدل على زيادة المعنى وقال ابن عنقاء ليس التنفيس بالسين كالتنفيس بسوف على اقل خلافا لابن هشام اهـ كما في الدسوقي ص

* تنبيه * قال الرضي انما شرط التنوين مع لام التعريف لانه لا يلزم عليه اجتماع حرف التعريف وحرف يكون في بعض المواضع علامة للتذكير وفي ذلك قبح لان يخفى والنون لا تكون للتذكير اصلا اذ الكلام في الفعل عند خلوه عن التذكير اهـ الصبان ج ١ ص ١٠

---

(١) يونس: ٩٨ (٢) يوسف: ٣١ (٣) سجدة: ٩ (٤) البقرة: ٢٤٣

والثالثة كما في قولك جئتِ يا هند لي وكل من تاء التأنيث الساكنة وتاء الفاعل مختص بالماضي (و) بقبول (النون) التي للتوكيد خفيفة كانت أو ثقيلة مع دلالته على الطلب (و) بقبول (ألياء) التي للمخاطبة مع الدلالة المذكورة كالأول كما (في) قولك (افعلن) بتشديد النون ومثله افعلنْ بتخفيفها (و) الثاني كما في قولك (افعلي) يا هند وكل من النون مع الدلالة على الطلب ومن الياء معها مختص بفعل الأمر ومعلم من اعتبار الدلالة أيضا أن هذه العلامة تركبت فالناظم اقتصر على أحد الجزأين ولعل ترك الاصل لهذه العلامة لعسر ها على المبتدي بسبب تركبها من شيئين كما علمت ﴿تنبيه﴾ قد عرفت مما تقدم أن علامة الفعل أقسام أربعة منها ما هو مشترك بين الماضي والمضارع ومنها ما هو مختص بالمضارع ومنها ما هو مختص بالماضي ومنها ما هو مختص بالامر ◉ ولما أنهى الكلام على علامات الفعل شرع في الكلام على علامات الحرف فقال (والحرف) المتقدم في التقسيم قال في المعهد الذكري كما تقدم في كل من الاسم والفعل ◉ واعلم أن الحرف له أيضا حد وحكم واشتقاق وعلامة ◉ فحده لغة الطرف واصطلاحا كلمة دلت على معنى في غيرها ◉ وحكمه البناء ولم يجئ منه شيء على خلاف الاصل ◉ واشتقاقه من التحرف وهو التطرف ◉ وعلامته عدمية كما أشار اليه بقوله (لم يصلح له علامة) تميزه عن قسيميه (إلا انتفا قبوله العلامة) التي لكل من الاسم والفعل فعدم العلامة له علامة لا يقال العدم لا يصح أن يكون علامة لأنا نقول محل ذلك في العدم المطلق بخلاف المقيد كما هنا لأن المراد عدم علامة الاسم والفعل لا العدم مطلقا فان قيل لم جعلوا علامة الاسم والفعل وجودية وعلامة الحرف عدمية ولم يعكسوا أجيب بان ذلك للتناسب بين كل وعلامته فان الاسم والفعل أشرف من الحرف والعلامة الوجودية أشرف من العدمية فجعلوا الأشرف للاشرف والاخس للاخس ﴿تنبيه﴾ نفي الصلاحية انما هو باعتبار اللغة لان هذا أمر لغوي لا مدخل للعقل والشرع فيه فمتى شهد أهل اللغة بان دخولها عليه مغير تحقق عدم الصلاحية

﴿باب الاعراب﴾

ومعناه في اللغة الابانة يقال أعربت الشيء أبنته وعدم اللحن في الكلام يقال أعربت الكلام أي لم ألحن فيه والتحبب الى الغير ومنه العروبة أي المتحببة الى زوجها وغير ذلك وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان أحدهما أنه لفظي وعليه فحده بانه ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف وثانيهما أنه معنوي وهو الذي مشى عليه الناظم تبعا للاصل حيث قال (اعرابهم) أي النحاة (تغيير آخر الكلم) ذاتا أو صفة فالاول بان يبدل حرف بآخر كما في المثنى والجمع والثاني بان تبدل حركة بأخرى كما في المفرد وشمل الآخر في كلامه الآخر حقيقة كما في زيد وعمرو والآخر حكما كما في يقوم فان قيل الكلم اسم جنس جمعي أقل ما يطلق عليه ثلاث كلمات وحينئذ فلا يدخل في التعريف تغيير آخر كلمة أو كلمتين أجيب بان المراد بجنس الكلم وبانه على حذف مضاف أي آخر أحد الكلم وخرج بالتقييد بآخر الكلم تغيير أول الكلم أو وسطه كقولك في زيد زَيْد أو زَيُود فلا يسمى اعرابا وانما أختص بالآخر لانه طارئ على الكلمة وحق الطارئ أن يكون في الآخر والمراد بالكلم هنا خصوص الاسم المعرب والفعل المضارع الخالي من النونين لان الاعراب لا يكون الا فيهما بخلاف الاسم غير المعرب والفعل الماضي والحرف والامر والمضارع الذي اتصل به احدى النونين سواء كان ذلك التغير من حيث علامته (تقديرا) كما في قولك جاء الفتى (أو لفظا) كما في قولك جاء زيد وبقولنا من حيث علامته اندفع ما قد يقال من أن التغير أمر معنوي فلا يكون تارة تقديرا وتارة لفظا ولو في كلامه للتنويع لا للشك فكأنه قال وكذلك التغير نوعان تقديري ولفظي وترك نوعا ثالثا وهو المحلي كما في قولك جاء سيبويه وقد يقال أراد بالتقديري ما عدا اللفظي فيشمل المحلي وكذلك التغير (لـ) أجل (عامل) وهو ما به يقوم المعنى المقتضي للاعراب لفظيا كان وهو ظاهر أو معنويا كالابتداء ونحوه مقدما كان وهو ظاهر أيضا أو مؤخرا كما في قولك زيدا رأيت كما يدل على

المبتدأ لزوم كفه حالة واحدة لفظا أو تقديرا لزوم ما لغير عامل والاعتلال فخرج التغيير لحال لان لزومه حالة واحدة تعامل. مفهوم الاسم المتصور حالة تعامل فان لزومه حالة واحدة للاعتلال. وقولنا لزوم آخر الكلمة لغير عامل صادق بما اذا لم يتغير أصلا او يتغير لا بسبب عامل نحو هيهات فانه آخره ما دام مفتوحا لكن لا يصادق على انه لان تغير آخره بسبب الوقف لان الفتح والضم لغات في الظرف لكل لغة. فهو ملازمة لحالة واحدة. اهـ عبادة ص ٦٧-٦٨

والحرف

اشتمل بان الصفة لما يكون علامة للموجود. وبابهت بات الصفة كما مر عدم وجود وهو الذي يكون علامة للموجود. وبعدم شيء عدم ما يكون علامة له وبانها من الذات لان المراد عدم علامة الاسم والفعل وهي للفعال لا للمفعول. اهـ حاشية ابن الفاسي ص ١٨

وَالنُّونِ وَالْيَا فِي افْعَلَنْ وَافْعَلِي وَالْحَرْفَ لَمْ يَصْلُحْ لَهُ عَلَامَه إِلَّا انْتِفَا قَبُولِهِ الْعَلَامَهْ

﴿بَابُ الْإِعْرَابِ﴾

إِعْرَابُهُمْ تَغْيِيرُ آخِرِ الْكَلِمْ تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا لِعَامِلٍ

العامل

العامل له معنيان الاول ما أوجب كعدم الكلمة على وجه مخصوص. والثاني ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب. كهو في زيد. وهذا الثاني خاص بالمصدور على الاسماء بخلاف الاول. اهـ عبادة ص ٥٤

فائدة في العامل

الاصل في العامل ان يكون من الفعل لانه للعامل انما يعمل للافتقار الى غيره والفعل اشد افتقارا لانه حدث يقتضي صاحبا وحدثا وزمانا وبناء على هذا قدم الحرف ثم الاسم لعدم تأثير العامل الا فيه من جهة واحدة. وبدأ بالعمل عما لا يعمل مطلقا. اهـ

تشريف الخلاصة ص ٤

فائدة علامة الاسم والفعل وجودية. وعلامة الحرف عدمية وذلك ظاهر مما قال ابن مالك رح. خليلي والفاء والواو متى وجدت كالاسم والفعل. والحاء لا متى عدمت. اهـ ابن محمود ص ٣

ذلك كله تنكير عامل (علم) ولو تحذوفا لدليل كما في قولك زيد في جواب القائل من جاء. وخرج بذلك تغيير آخر الكلم لا لأجل عامل بأن لم يكن لسبب أصلا كما في حيث اذا فتحت أو كسرت بعد ضمها أو كان لسبب آخر كالاتباع في نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا للام والنقل في نحو من أمن بنقل حركة الهمزة الى النون والحكاية في نحو من زيدا بالنصب بعد قول القائل رأيت زيدا والتقاء الساكنين في نحو لم يكن الذين كفروا فان ذلك لا يسمى اعرابا ولما ذكر حقيقة الاعراب كأن قائلا قال له هل هذه الحقيقة شيء واحد أو لها أقسام فأجاب بقوله (أقسامه) أي الاعراب من حيث هو أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل (أربعة) سواء قلنا بان الاعراب لفظي كما هو التحقيق أو بأنه معنوي كما جرى عليه الناظم وباعتبار الحيثية المذكورة اندفع ما قد يقال جعله أقسام الاعراب أربعة غير صحيح لانه ان أراد أقسام اعراب الاسم فلا يصح لانها ثلاثة رفع ونصب وخفض وان أراد أقسام اعراب الفعل فكذلك لانها ثلاثة رفع ونصب وجزم ووجه اندفاع ذلك أنه لم يرد ما ذكر بل أراد أقسام الاعراب من حيث هو أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل وتعبيره كالاصل بالاقسام أولى من تعبير بعضهم بالالقاب لان من حق اللقب أن يصدق على ما لقب به وهو غير صحيح هنا لان فيه حمل الاخص على الاعم فلا يقال الاعراب رفع مثلا ولا يخفى أن تقسيم الاعراب الى هذه الاقسام من تقسيم الكلي الى جزئياته وقد تقدم ضابطه (فلتعتبر) أي الاقسام المذكورة ثم أبدل الناظم من الاربعة قوله (رفع) في اسم وفعل نحو يقوم زيد. وهو لغة العلو والارتفاع واصطلاحا على أن الاعراب معنوي تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها وعلى أنه لفظي نفس الضمة وما ناب عنها وانما سمي بذلك لارتفاع الشفتين عند النطق به (ونصب) في اسم وفعل أيضا نحو لن أضرب زيدا وهو لغة الاستقامة واصطلاحا على أن الاعراب معنوي تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها وعلى أنه لفظي نفس الفتحة وما ناب عنها وانما سمي بذلك لانتصاب الشفتين عند النطق به (وكذا) أي مثل ما ذكر في كونه من أقسام الاعراب (جزم) في فعل فقط نحو لم يقم وهو لغة القطع واصطلاحا على أن الاعراب معنوي تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه وعلى أنه لفظي نفس السكون وما ناب عنه وانما سمي بذلك لان الجازم يقطع من المجزوم شيأ وقد عرفت أن الجزم في اللغة القطع (وجر) في اسم فقط نحو زيد في قولك مررت بزيد وهو لغة السحب واصطلاحا على أن الاعراب معنوي تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها وعلى أنه لفظي نفس الكسرة وما ناب عنها وانما سمي بذلك لانجرار الشفة السفلى عند النطق به وقد تقدم أن الجر عبارة بصرية والخفض عبارة كوفية وعلم مما تقدم أن الاقسام الاربعة ترجع في الحقيقة الى قسمين مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب ويختص بأحدهما وهو الجزم والجر ولعل ذلك نكتة فصلها في كلام الناظم ولا يرد ذلك على التشبيه لان المراد التشبيه في كون كل من أقسام الاعراب كما تقدم ① ولما ذكر الناظم هذه الاقسام مجملة باعتبار محلها شرع في تفصيلها بذلك الاعتبار فقال (والكل) من الاقسام المذكورة (غير الجزم) من الرفع والنصب والجر (في الاسما). المعربة ولو محلا (يقع) أي الكل المذكور (وكلها) أي الاقسام المذكورة لكن غير الخفض بقرينة كلامه بعد يقع (في الفعل) المعرب وهو الفعل المضارع الخالي من النونين ولذلك أفرده الناظم وانما عبر الاصل بصيغة الجمع مع أن المعرب من الافعال واحد وهو المضارع نظرا لتعدد الافراد المعربة (والخفض امتنع) وقوعه في الفعل المذكور وانما أعطي الخفض للاسم والجزم للفعل لان الاسم خفف بخلاف الفعل والخفض ثقيل بخلاف الجزم فاعطي الثقيل للخفيف وبالعكس ليتعادلا ② ولما أنهى الكلام على الاعراب وأقسامه شرع يتكلم على المعرب مستتبعا للكلام على المبني فقال (وسائر الاسما) بالمد أي جميعها فسائر بمعنى جميع هنا وقد يكون بمعنى باق (حيث لا شبه) بها (قربها من الحروف) لقوته بأن لم يكن بها شبه أصلا أو كان بها شبه لم يقربها من الحروف لضعفه وهو الذي عارضه شيء من خواص الاسم (معربه) من

① وله تشبيه ثان وهو اولى الرجوع الاضافة او الحروف وهي تفيد الملك او الاستحقاق. وللفعل معنى لا يوصف بذلك فالجزم قد يكون بلم وهي للنفي والاسم قد يكون ذا مالا وهو لا تنفي. وله تشبيه ثالث: وهو ان يقال وجه اختصاص الجر بالاسم ضعف عامله اذ هو الحرف والاضافة فلم يكن اهلا لان يحمل عليه، ووجه اختصاص الجزم بالفعل ان عامله لا يكون الا نفيا او تشكيكا، وذلك لا يكون الا فيما يقبلهما والاسم لا يقبلهما ولما اشتركا في الرفع والنصب ـ فلقوة عامليهما لدخولهما على الفعل فيهما ـ اهـ.

من شذور الذهب ـ تشويق ـ ص ٥٣

تتمة

وهاهنا اصل بناء الاسماء منصرة في ستة انواع الضميرات لشبه المضمر واسماء الشروط و اسماء الاستفهام واسماء الاشارة لشبه المنوي واسماء الموصول لشبه الافتقار وما جمعناه فهو مبني ـ الاعراب

جملته وصدر اي اميين وما الذي قام الدين . وسائر الحروف وفعل الماضي اجماعا وفعل الامر على مذهب البصريين والفعل المضارع غير الخالي من النونين . اهـ التقرير

الاعراب وقد تقدم الكلام عليه (وغير ذي) أي هذه (الاسماء) بالمد ودخل تحت الغير المذكور كل من الاسماء التي قام بها شبه قريبا من الحروف كأسماء الشروط والاستفهام وسائر الحروف والفعل الماضي اجماعا وفعل الامر على مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أنه معرب مجزوم بلام الامر مقدرة لانه مقتطع عندهم من المضارع قال في المغني وبقولهم أقول والفعل المضارع غير الخالي من النونين كما سيأتي فكل ذلك (مبني) من البناء وهو لغة وضع شيء على شيء بحيث يراد به الثبات وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان كما تقدم في الاعراب أحدهما أنه لفظي وعليه فحدها أنه ما جيء به لايان مقتضى العامل وليس حكاية ولا اتباعا ولا نقلا ولا تخلصا من سكونين وثانيهما أنه معنوي وعليه فحدها لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل أو اعتلال رهم استثنى الناظم من الغير المذكور المضارع الخالي من النونين بقوله (خلا) هو هنا حرف استثناء بخلافه في آخر الشطر الثاني فلا إبطاء فعل (مضارع) بالجر بخلا بشرط أن يكون (من كل نون) من نون الاناث ولا تكون الا مباشرة ومن نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة المباشرة له لفظا وتقديرا (قد خلا) يتعلق به الجار والمجرور قبله والتقدير قد خلا من كل نون فان لم يخل من كل نون بان لحقته نون الاناث ولا تكون الا مباشرة كما علمت بني على السكون نحو النسوة يضربن أو لحقته نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة المباشرة له لفظا وتقديرا بني على الفتح نحو ليسجنن وليكونا من الصاغرين وقد شمل ذلك المستثنى منه كما تقدم التنبيه عليه بخلاف غير المباشرة لفظا نحو لتبلون أو تقديرا نحو ولا يهدئك فانه لا يبنى بل يعرب ● ولما ذكر أقسام الاعراب وكانت محتاجة الى علامات تميزها أعقبها بذكر العلامات فقال

﴿باب﴾ بيان (علامات) أقسام (الاعراب)

المتقدمة وهي أربعة عشر علامة أربعة للرفع وخمسة للنصب وثلاثة للخفض واثنتان للجزم والاصل منها أربعة الضمة أصل في الرفع والفتحة أصل في النصب والكسرة أصل في الخفض والسكون أصل في الجزم وما عدا هذه الاربعة على خلاف الاصل كما ستعلم لك ان شاء الله تعالى وانما قدرنا أقسام لانه مراد الناظم كالاصل بدليل كلامه بعد وأيضا هذه العلامات ليست لمطلق الاعراب ولا لما دلت الضمة مثلا على خصوص الرفع وانما تدل على مطلق الاعراب وإضافة العلامات الى ما بعدها تحلي معنى اللام بناء على ما مشى عليه الناظم كالاصل من ان الاعراب معنوي وبدأ بعلامات الرفع لانه اعراب العمد فقال (للرفع) من حيث هو أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل (منها) أي من تلك العلامات الاربعة وباعتبار الحيثية المذكورة اندفع ما قد يقال ان أراد ذكر علامات الرفع في الاسم فكلامه غير صحيح لان علاماته في الضمة والواو والالف فقط وان أراد ذكر علامات الرفع في الفعل فكذلك لان علاماته في اثنتان الضمة والنون فقط العلامة الاولى (ضمة) على الاصل ولذلك قدمها الناظم العلامة الثانية (واو) على النيابة عن الضمة وثنى بها لانها تناسب الضمة العلامة الثالثة (ألف) على النيابة عن الضمة وثلث بها لانها أخت الواو في المد واللين والعلامة الرابعة أشار اليها بقوله (كذاك) أي مثل المذكور في أن كلا علامة للرفع (نون ثابت) في اللفظ (لا منحذف) منه وفي ذلك اشارة الى أن قول المعربين مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون معناه مرفوع بالنون الثابتة فهو من اضافة الصفة للموصوف وانما ذكر الوصف باعتبار كونه حرفا لاجل النظم وختم بالنون لانها علامة للرفع في الفعل وهو مؤخر عن الاسم فكذا علامته ● واذا أردت بيان موضع كل من هذه العلامات (فـ) ما تقول لك (الضم) أي الضمة فراده بالضم الضمة تسمحا يكون علامة للرفع (في اسم مفرد) والمراد به هنا ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما ولا من الاسماء الخمسة بخلافه في باب الخبر وباب لا وباب المنادى كما سيأتي ولا فرق بين أن يكون منصرفا كما في قولك جاء زيد وبين أن يكون غير منصرف (كـ) ما في قولك جاء (أحمد) فكل من زيد وأحمد مرفوع وعلامة

﴿اعلم﴾

ان الاصل في الحرف الموضوع على حرف واحد حرفين، والاصل في الاسم ان يكون موضوعا على ثلاثة احرف، فحيث وضع على اقل منه ثلاثة استحق ما يستحق ما الاصل فيه الوضع على حرفين او حرف واحد لبناء، لكن قياس هذا ان الحرف اذا اشبه الاسم في الوضع على ثلاثة لكنه على انه يعرب ولا قائل به، وذهب ابن الحاجب انها معربة له للدلالة على معنى والحرف لا معنى له في نفسه فلم يعرب، اهـ ابن محمد حفظه الله

﴿تنبيه﴾

ان الاعراب علامات اصالة وعلامات فرعا، فالاصل ضمة الضم للرفع والفتح للنصب والكسر للجر والسكون للجزم وغيرها فروع قال ابن مالك:

شارع ينضم حاتم ينصب فتحا جر
كسر اكرم الله عبده يسر
واجزم بتسكين وغير ما ذكر
ينوب نحو جاد المجد ابن عمر

وَغَيْرَ ذِي الأَسْمَاءِ مَبْنِيٌّ خَلَا
تَضَارِعٍ مِنْ كُلِّ نُونٍ قَدْ خَلَا

﴿بَابُ عَلَامَاتِ الإِعْرَابِ﴾

لِلرَّفْعِ مِنْهَا ضَمَّةٌ وَوَاوٌ أَلِفْ
كَذَاكَ نُونٌ ثَابِتٌ لَا مُنْحَذِفْ
فَالضَّمُّ فِي اسْمٍ مُفْتَرٍ كَأَحْمَدَ

﴿للرفع﴾

معنى الرفع لغة العلو والارتفاع واصطلاحا على القول بان الاعراب لفظي نفس الضمة ومعناه ثابت عنها وعلى انه معنوي كما عليه المصنف تغيير المضموم علامته الضمة ومعناه ثابت عنها، ويسمى رفعا لارتفاع المشفة به وهذا ظاهر في الضمة دون الالف والنون وحينئذ فالاصل في المناسبة كافي، وقيل سمي رفعا لارتفاعه على اخويه لكونه اعراب العمدة على القولين الآتيين بيانهما في الفاعل، اهـ تشريف الفلان ص٥٣

﴿تنبيه﴾

لك ان تعرف باب المبتدأ مثلا لغيره علامة وللمشبهات بها وفي باب المنادى ما ليس مضافا وللمشابه له ستعرفها في بابها ان شاء الله تعالى، اهـ تشريف الفلان ص٥٣

رفعه الضمة (و) في (جمع تكسير) وهو ما تكسر فيه بناء واحد اثر زيادة فقط كما في صنو وصنوان أو بنقص فقط كما في تخمة وتخم أو بتبديل الشكل فقط كما في أسد وأسد أو بالزيادة والنقص وتبديل الشكل كما في غلام وغلمان أو بالزيادة مع تبديل الشكل كما في رجل ورجال ومن هذا القسم يعلم المصنف الذي أشار اليه حيث قال (ك) قولك (جاء الاعبد) جمع عبد أو بالنقص مع تبديل الشكل كما في رسول ورسل أو بالزيادة والنقص ولم يوجد له مثال فان اقتضته القسمة العقلية (و) في (جمع تأنيث) أسما كان كهندات أو صفة (كمسلمات) والتقييد بالجمع وبالتأنيث جرى على الغالب لانه قد يكون اسم جمع كذولات ومفردا كعرفات وقد يكون مذكرا كحمامات وكذا تقييد الاصل بالسالم لانه قد يكون مكسرا كحبليات وجعل بعضهم جمع المؤنث السالم كاللقب لكل ما كان في آخره ألف وتاء مزيدتان (و) في (كل فعل معرب) وهو الفعل المضارع الخالي من النونين لكن بشرط أن لا يتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة واحترز الاصل عن ذلك بقوله الذي لم يتصل بآخره شيء لكن الناظم اتكل على علمه مما سيأتي ولا فرق بين أن يكون صحيح الآخر كيقوم أو معتله الآخر (كيأتي) بتسهيل الهمزة فكل منهما ترفع ضمة ظاهرة في الاول مقدرة في الثاني ولما بين موضع الاصل شرع يبين موضع النائب فقال (والواو) تكون علامة للرفع (في جمع الذكور السالم) وهو كل اسم دل على أكثر من اثنين بزيادة في آخره مقدر انفصالها وانما كان صالما لانه سلم فيه بناء واحده ولا يرد أنه مما تغير بالزيادة لتقدير انفصالها هنا كما علمت ويشترط فيه أن يكون مفردة علما أو صفة فالاول كما في قولك جاء الزيدون والثاني (ك) ما في قولك (الصالحون هم أولو المكارم) وأن يكون لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث وما ذكر جار في كل من العلم والصفة ويخص العلم بأن لا يكون مركبا تركيبا اسناديا ولا مزجيا ولا معربا بحركتين ويخص الصفة بان لا تكون من باب أفعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ويلحق به أربعة الاول أسماء جموع لا مفرد لها كعشرون وبابه الثاني جموع تكسير كسنون وبابه الثالث جموع تصحيح لم يستوف الشروط كاهلون وورابلون الرابع ما سمي به من هذا الجمع كزيدون مسمى به وبذلك يعلم أن في عبارة الناظم كاصلة قصورا وأجيب ان التعبير بالجمع وبالسالم يجري على الغالب وبان المراد بجمع المذكر السالم كل ما جمع بواو ونون أو ياء ونون (كما أتيت) أي الواو علامة للرفع (في الخمسة الاسماء) بالمد وفي عبارته تقديم اسم العدد على المعدود والاصل في الاسماء الخمسة وهو الواقع في أكثر نسخ الاصل ووقع في بعض نسخه الاسماء الستة بزيادة الهن وهو كناية عما يقبح التصريح به واعرابه بالحروف لغة قليلة ولذا سقط في أكثر نسخ الاصل كما علمت (وهي) أي الاسماء الخمسة (التي تأتي) قريبا (على الولاء) بالمد في قولك (أب) نحو جاء أبوك و (أخ) نحو جاء أخوك و (حم) نحو جاء حموك بكسر الكاف لان الحم اسم لاقارب الزوج على المشهور وقيل اسم لاقارب الزوجة وقيل مشترك بينهما ففيه ثلاثة أقوال (وفو) وهو لغة في الفم نحو هذا فوك (وذو) نحو جاء ذو مال والحال أنه قد (جرى كل) من الاسماء الخمسة (مضافا) لغير ياء المتكلم بخلاف ما لو كان غير مضاف أو مضافا الى المتكلم فانه يرفع بالضمة الظاهرة في الاول نحو جاء أب والمقدرة في الثاني نحو جاء أبي (مفردا) بخلاف ما لو كان مثنى أو مجموعا جمع تصحيح أو تكسير فانه يرفع بما يرفع به المثنى والجمع السالم وغير السالم نحو جاء أبواك ونحو جاء أبون ونحو جاء آباؤك (مكبرا) بخلاف ما لو كان مصغرا فانه يرفع بالضمة الظاهرة نحو هذا أخي زيد فهذه أربعة شروط بزيادة قولنا لغير ياء المتكلم ويزاد أيضا أن يكون غير منسوب بخلاف ما لو كان منسوبا فانه يرفع بالضمة الظاهرة نحو جاء أبوتك وأن يكون الفم خاليا من الميم كما أشار اليه الناظم بخلاف ما لو لم يكن خاليا منها فانه يرفع بالضمة الظاهرة نحو هذا فمك وأن تكون ذو مضافة الى اسم جنس ظاهر غير صفة وأن تكون بمعنى صاحب فلو كانت موصولة بنيت على المشهور وقد تعرب حملا على التي بمعنى صاحب وقد روي بالوجهين قوله

تنبيه * ما ظاهره من ثلاثة مفتوح العاء كسرتا ما ذكره ابن الحاجب من استثنى وهما كان مكسورة العاء يضم فيه الجمع على الأصح نحو: متين ومكي مسنون ومسرودة، بالضم، وما كان مضموم العاء فيه فيهما الكسر والضم نحو: تيس وقليس. اهـ الشمني. ٢ صـ ٦٦

جمع تكسير *

فائدة: الجمع المكسر على قسمين جموع قلة وجموع كثرة قال ابن مالك: فجمع منه قلة قول ابن مالك: أفعلة أفعل ثم فعلة ثم فعل ثم أفعال جمعي قلة. ومنه ما هو جمع كثرة. اهـ تمهيد الفوائد: صـ ٥٨

وجمع تكسير كجاء الأعبد
وجمع تأنيث كمسلمات ◉
وكل فعل معرب كيأتي
والواو في جمع الذكور السالم
كالصالحون هم أولو المكارم
كما أتت في الخمسة الأسماء
وهن التي تأتي على الولاء
أب وأخ وحم وفو وذو
جرى

كل مضافا مفردا مكبرا

اسماء الخمسة / الستة *

وانما اختار والد ان تكون ستة وان اعدادها بالجمع والخمسة ثلاثة في كل واحد. وانما اختار واحدة الثلاثة دون غيرها لانها اشبهت المثنى من حيث ان كلا منها يستلزم ذا اخر. وان اعلم بها هو فيه علة. اهـ الشمني ٢ صـ ٦٦

فائدة *

اجمع اسماء الستة على ثلاثة اقسام ما فيه لغة واحدة وهو ذو بمعنى صاحب وفم بغير الميم وما فيه لغات وهو الهن وأب وأخ وفيه ثلاثة لغات وهو الاب والاخ والفم فاثبت قسمين الاتمام والنقص والنقص. اهـ

تصحيح ٢ صـ ٦٦

تنبيه * لو جمع العلم باقيا على علميته فالوارد به سمعا فنكيره بان تريد به شخصا سمي بهذا الاسم. اهـ تشويق الخلان صـ ٥٦

تنبيه *

فائدة: انما لم يعربوا البناء اعراب الاسماء الخمسة مع انه اعرب حروف علة اخاصله فبنوكان اصله ابقا للاسم مضافا - اهـ اعراب والجواب انهم انما لم يعربوه عنه شعثا ومضافا اعرابه وعوضا عنه الهمزة والجمع بين العوض والمعوض عنه اهـ عبادة ص ١٧

قيل لحقت النون المثنى والجموع - عضا عما فاتهم من الاعراب بالحركات وعند هم التنوين وهذه النون مع الاضافة نظرا الى التعويض بها عن التنوين بخلاف مع ال نظرا الى التعويض بها عن الحركات ايضا - مقيل لمنع التقوم الاضافة لم خذفوا هنا تنوين مضاف وعوضا

وَفِي الْمُثَنَّى نَحْوُ زَيْدَانِ الْأَلِفْ
وَالنُّونُ فِي الْمُضَارِعِ الَّذِي عُرِفْ
بِفَعْلَانِ تَفْعَلَانِ أَنْتُمَا ●
وَيَفْعَلُونَ تَفْعَلُونَ مَعْهُمَا
وَتَفْعَلِينَ تَرْجَمِينَ حَالِي ●
وَاشْتَهَرَتْ بِالْخَمْسَةِ الْأَمْثَالِ
﴿بَابُ عَلَامَاتِ النَّصْبِ﴾
لِلنَّصْبِ خَمْسٌ وَهِيَ
فَتْحَةٌ أَلِفْ
كَسْرٌ وَيَاءٌ ثُمَّ نُونٌ تُحْذَفُ
فَانْصِبْ بِفَتْحٍ مَا بِضَمٍّ قَدْ رُفِعْ
إِلَّا كَهَنَّدَاتٍ فَتْحُهُ مُنِعْ
وَاجْعَلْ لِنَصْبِ الْخَمْسَةِ
الْأَسْمَا أَلِفْ

فائدة / امثال الخمسة *

انما العربت صفة الامثلة بالخمسة لأنه لا اشتغل فعل الاعراب وهو الحركة للفرق لينا سب الالف بالفتح لينا سب الواو وبالكسرة لينا سب الياء فجعلت حركة النون بمثل من الفتحة لمشابهتها للواو والياء وفرقا بينها وبين الفتحة لخفتها وثقلهما فجعلت حركة النون منهما وهي علامة الرفع عند الفاعل وهي الالف والواو والياء لان الضمير المرفوع كالجزء للفعل اذا كان الضمير حرفا نحو هم يقومون والنون المكسورة في يفعلان تشبيها بنون المثنى وفتحة في يفعلون وتفعلين تشبيها بنون الجمع - وبعضهم زعم ان الاعراب - حركات اعاد ما يكون مقدرات على اللام الافعال . اهـ
ابن حمدون ١ ص ٤٣

فائدة * اذا قلت ما تفعلان تضمر امرأتين مثلا فهل يفتح الفعل بناء على الاضمر بمنى المظهر وبناء على اللفظ فاين هذا اللفظ يكون للمذكر ابن ابي الساقية لصيد الاعلم مضموم الراجح الذي ورد به السماع والثاني فعل ابن البادش قاله الرماصي . اهـ حاشية الصبان ١ ص ٩٥

فَفِي مِنْ ذَوِي عَدَدِهِمْ مَا كَفَانَا ● (وَفِي الْمُثَنَّى) وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ دَلَّ عَلَى اثْنَيْنِ بِزِيَادَةٍ فِي آخِرِهِ وَصَلَحَ لِلتَّجْرِيدِ وَعَطْفِ مِثْلِهِ عَلَيْهِ وَذَلِكَ (نَحْوُ زَيْدَانِ) فِي قَوْلِكَ جَاءَنِي الزَّيْدَانِ (الْأَلِفُ) فَهِيَ عَلَامَةٌ لِلرَّفْعِ فِيهِ وَنَحْوِهِ بِالْمُثَنَّى أَوْلَى مِنْ تَعْبِيرِ الْأَصْلِ بِالتَّثْنِيَةِ لِأَنَّ الْأَلِفَ إِنَّمَا هِيَ عَلَامَةٌ لِلرَّفْعِ فِي الْمُثَنَّى لَا فِي التَّثْنِيَةِ لَكِنْ أُجِيبَ عَنِ الْأَصْلِ بِأَنَّهُ أَرَادَ بِالْمَصْدَرِ اسْمَ الْمَفْعُولِ وَيُشْتَرَطُ لَهُ ثَمَانِيَةُ شُرُوطٍ أَشَارَ إِلَيْهَا بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ

شَرْطُ الْمُثَنَّى أَنْ يَكُونَ مُعْرَبَا ● وَمُفْرَدًا مُنْكَرًا مُرَكَّبَا
مُوَافِقًا فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى لَهُ ● بِمَاثِلًا لَمْ يُغْنِ عَنْهُ غَيْرُهُ

وَيَلْحَقُ بِهِ اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ وَمَا سُمِّيَ بِهِ مُطْلَقًا وَكِلَا وَكِلْتَا إِنْ أُضِيفَا إِلَى الضَّمِيرِ فَإِنْ أُضِيفَا إِلَى ظَاهِرٍ أُعْرِبَا بِحَرَكَاتٍ مُقَدَّرَةٍ كَالْفَتَى وَنَحْوِهِ (وَالنُّونُ) الثَّانِيَةُ تَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ (فِي) الْفِعْلِ (الْمُضَارِعِ) الْمُتَصِلِ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ وَهُوَ (الَّذِي عُرِفْ) عِنْدَهُمْ (بِـ) مُوَازَنَتِهِ وَهِيَ (يَفْعَلَانِ) بِالْيَاءِ التَّحْتَانِيَّةِ وَهِيَ لِلْغَائِبَيْنِ الْمُذَكَّرَيْنِ اسْمًا كَانَتِ الْأَلِفُ فِيهِ كَمَا فِي قَوْلِكَ الزَّيْدَانِ يَضْرِبَانِ أَوْ حَرْفًا كَمَا فِي قَوْلِكَ يَضْرِبَانِ الزَّيْدَانِ عَلَى لُغَةِ أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ فِيهِ صُوَرٌ تَانِ وَ (تَفْعَلَانِ) بِالتَّاءِ الْفَوْقَانِيَّةِ وَهُوَ لِلْمُخَاطَبَيْنِ الْمُذَكَّرَيْنِ كَمَا فِي قَوْلِكَ تَضْرِبَانِ (أَنْتُمَا) يَا زَيْدَانِ وَلِلْمُخَاطَبَتَيْنِ الْمُؤَنَّثَتَيْنِ كَمَا فِي قَوْلِكَ تَضْرِبَانِ أَنْتُمَا يَا هِنْدَانِ وَلِلْغَائِبَتَيْنِ الْمُؤَنَّثَتَيْنِ اسْمًا كَانَتِ الْأَلِفُ فِيهِ كَمَا فِي قَوْلِكَ الْهِنْدَانِ تَقُومَانِ أَوْ حَرْفًا عَلَى اللُّغَةِ الْمَذْكُورَةِ كَمَا فِي قَوْلِكَ تَقُومَانِ الْهِنْدَانِ فِيهِ أَرْبَعُ صُوَرٍ (وَيَفْعَلُونَ) بِالْيَاءِ التَّحْتَانِيَّةِ وَهُوَ لِجَمْعِ الذُّكُورِ الْغَائِبِينَ اسْمًا كَانَتِ الْوَاوُ فِيهِ كَمَا فِي قَوْلِكَ الزَّيْدُونَ يَضْرِبُونَ أَوْ حَرْفًا عَلَى تِلْكَ اللُّغَةِ كَمَا فِي قَوْلِكَ يَضْرِبُونَ الزَّيْدُونَ فِيهِ صُوَرَتَانِ وَ (تَفْعَلُونَ) بِالتَّاءِ الْفَوْقَانِيَّةِ وَهُوَ لِجَمْعِ الذُّكُورِ الْمُخَاطَبِينَ كَمَا فِي قَوْلِكَ تَضْرِبُونَ يَا زَيْدُونَ وَلَا تَكُونُ الْوَاوُ فِيهِ الْأَسْمَا فَفِيهِ صُورَةٌ وَاحِدَةٌ حَالَ كَوْنِهِمَا (مَعَهُمَا) بِسُكُونِ الْعَيْنِ أَيْ مَعَ يَفْعَلَانِ وَتَفْعَلَانِ (وَتَفْعَلِينَ) وَلَا يَكُونُ إِلَّا بِالتَّاءِ الْفَوْقَانِيَّةِ وَهُوَ لِلْمُخَاطَبَةِ الْمُؤَنَّثَةِ كَمَا فِي قَوْلِكَ (تَرْجَمِينَ) يَا هِنْدُ (حَالِي) الْقَائِمَ بِي وَلَا تَكُونُ الْيَاءُ فِيهِ الْأَسْمَا فَفِيهِ صُورَةٌ وَاحِدَةٌ (وَ) هَذِهِ الْمَوَازِينُ (اشْتَهَرَتْ) عِنْدَهُمْ (بِالْخَمْسَةِ الْأَفْعَالِ) لِكَوْنِهَا بِاعْتِبَارِ مَا تَقَدَّمَ تَرْجِعُ إِلَى عَشَرَةٍ بَلْ قَدْ تَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ وَفِي عِبَارَتِهِ تَقْدِيمُ اسْمِ الْعَدَدِ عَلَى الْمَعْدُودِ وَالْأَصْلُ بِالْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ ● وَلَمَّا أَنْهَى الْكَلَامَ عَلَى عَلَامَاتِ الرَّفْعِ شَرَعَ فِي الْكَلَامِ عَلَى عَلَامَاتِ النَّصْبِ وَعَقَدَ لَهَا بَابًا فَقَالَ:

﴿بَابُ﴾ بَيَانِ ﴿عَلَامَاتِ النَّصْبِ﴾

لَكِنْ كَانَ الْأَوْلَى أَنْ لَا يُتَرْجِمَ لَهَا لِدُخُولِهَا فِي التَّرْجَمَةِ السَّابِقَةِ وَقَدْ بَيَّنَهَا بِقَوْلِهِ (لِلنَّصْبِ) مِنْ حَيْثُ هُوَ أَوْ بِالنَّظَرِ لِمَجْمُوعِ الِاسْمِ وَالْفِعْلِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الرَّفْعِ (خَمْسٌ) مِنَ الْعَلَامَاتِ وَإِذَا أَرَدْتَ بَيَانَهَا فَهِيَ (فَتْحَةٌ) عَلَى الْأَصْلِ فَلِذَلِكَ قَدَّمَهَا النَّاظِمُ وَ (أَلِفٌ) عَلَى النِّيَابَةِ عَنِ الْفَتْحَةِ وَثَنَّى بِهَا لِأَنَّهَا تَأْتِي الْفَتْحَةَ وَ (كَسْرٌ) عَلَى النِّيَابَةِ عَنِ الْفَتْحَةِ وَالْمُرَادُ بِالْكَسْرَةِ فَتْرَتُهَا سَمْعًا وَثَلَّثَ بِهَا لِأَنَّهَا أُخْتُ الْفَتْحَةِ وَ(يَاءٌ) عَلَى النِّيَابَةِ عَنِ الْفَتْحَةِ وَقَدَّمَهَا عَلَى النُّونِ لِأَنَّهَا أُخْتُ الْأَلِفِ (ثُمَّ نُونٌ تُحْذَفُ) فِي اللَّفْظِ وَفِي ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ قَوْلَ الْمُعْرِبِينَ مَنْصُوبٌ وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ حَذْفُ النُّونِ مَعْنَاهُ مَنْصُوبٌ بِالنُّونِ الْمَحْذُوفَةِ فَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ وَخَتَمَ بِالنُّونِ لِأَنَّهَا عَلَامَةٌ لِلنَّصْبِ فِي الْفِعْلِ وَهُوَ مُؤَخَّرٌ عَنِ الِاسْمِ فَكَذَا عَلَامَتُهُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الرَّفْعِ وَقَدْ بَيَّنَ مَوْضِعَ كُلٍّ مِنْ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ وَقَوْلُهُ (فَانْصِبْ بِفَتْحٍ) أَيْ فَتْحَةٍ فَعَبَّرَ بِالْفَتْحِ عَنْهَا تَسْمَحًا (مَا) أَيِ الَّذِي أَوْ شَيْئًا (بِضَمِّ) أَيْ ضَمَّةٍ فَفِيهِ تَسْمَحٌ أَيْضًا (قَدْ رُفِعْ) يَتَعَلَّقُ بِهِ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ قَبْلَهُ وَالْجُمْلَةُ صِلَةٌ أَوْ صِفَةٌ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْفَتْحَةَ تَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِيمَا تَكُونُ فِيهِ الضَّمَّةُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ مِمَّا تَقَدَّمَ (إِلَّا كَهَنَّدَاتٍ) جَمْعِ التَّأْنِيثِ (كَهِنْدَاتٍ وَمُسْلِمَاتٍ) فَتْحُهُ (مُنِعْ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ فَلَا يُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ بَلْ بِالْكَسْرَةِ كَمَا يَأْتِي وَلَمَّا بَيَّنَ مَوْضِعَ الْأَصْلِ شَرَعَ يُبَيِّنُ مَوْضِعَ النَّائِبِ فَقَالَ (وَاجْعَلْ) عَلَامَةً (لِنَصْبِ الْخَمْسَةِ) أَوِ السِّتَّةِ (الْأَسْمَا) الْمُتَقَدِّمَةِ (أَلِفْ) بِسُكُونِ الْفَاءِ لِلضَّرُورَةِ وَإِلَّا فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ أَلِفًا لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ لِاجْعَلْ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَجْرِي عَلَى لُغَةِ مَنْ يَقِفُ

على المنصوب بصورة المرفوع والمجرور والمعنى أن الالف تكون علامة للنصب فى الاسماء الخمسة أو الستة نحو رأيت أباك وأخاك الى آخرها (وانصب بكسر) أى بكسرة فقيه التسمح المتقدم (جمع تأنيث) كهندات ومسلمات (عرف) فيما تقدم بتمثيله له وفى التنزيل خلق الله السموات (والنصب فى الاسم الذى قدمنا) كالزيدين فى قولك رأيت الزيدين (و) فى (جمع تذكير مصحح) لامكسر كمسلمين فى قولك رأيت مسلمين (ياً) مفتوح ماقبلها مكسور مابعدها فى المثنى وبالعكس فى جمع المذكر المصحح والمعنى أن الياء تكون علامة للنصب فى المثنى وجمع المذكر السالم وانما أطلق الاصل الجمع حيث لم يقيده بما ذكره الناظم لان مراده الجمع الذى على حد المثنى بقرينة ذكره معه والذى على حد المثنى انما هو جمع المذكر السالم (والخمسة الافعال) أى والافعال الخمسة المتقدمة وهى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين (حيث تنتصب) بان دخل عليها عامل النصب كأن (بحذف نون الرفع) أى التى تكون علامة للرفع عند رفع هذه الافعال (مطلقا) أى من غير تفصيل (يجب) حينئذ فتقول لن يفعلا ولن تفعلا ولن يفعلوا ولن تفعلوا ولن تفعلى فهذه كلها منصوبة وعلامة نصبها النون المحذوفة نيابة عن الفتحة ولا يرد على ذلك قوله تعالى الا أن يعفون لان النون فيه ليست نون الرفع بل ضمير النسوة والواو فيه ليست واو الجمع بل واو الفعل ولما أنهى الكلام على علامات النصب شرع فى الكلام على علامات الخفض وعقدها بابا فقال

﴿ باب) بيان ﴿ علامات الخفض ﴾

لكن كان الاولى أن لا يترجم لها لما مر فى علامات النصب وقد ينها بقوله (علامة الخفض) أى علاماته فاندفع ما قد يقال كيف يخبر عن المفرد بجمع مع انه يشترط تطابق المبتدأ والخبر ووجه الاندفاع أن التطابق حاصل معنى لان المفرد المضاف لمعرفة يعم فكانه قال علامات الخفض (التى بها انضبط) وميز عن غيره ثلاثة العلامة الاولى (كسر) على الاصل ولذلك قدمه الناظم وقد عرفت أن المراد به الكسرة فيه التسمح السابق (و) العلامة الثانية (ياء) بالمد على النيابة عن الكسرة وثنى بها لانها تناسب الكسرة والعلامة الثالثة ذكرها بقوله (ثم فتحة) على النيابة عن الكسرة وثلث بها لانها تناسب الكسرة وكما نابت الفتحة عن الكسرة هنا نابت الكسرة عن الفتحة فيما تقدم فقد تقارضا وهذه المذكورات هى علامات الخفض (فقط) أى لم يجب بزيادة الفاء لتزيين اللفظ وقد بين موضع كل من هذه العلامات فى قوله (فاخفض بكسر) أى بكسرة فيه التسمح السابق (ما) أى الذى أو شيئا (من الاسما) لا من الافعال (عرف فى) حال (رفعه بالضم) أى بالضمة فيه التسمح السابق وذلك هو الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع التأنيث فالكسرة تكون علامة للخفض فى كل من هذه الثلاثة (حيث ينصرف) أى ينون بتنوين الصرف وهو تنوين التمكين ويسمى الاسم حينئذ متمكنا أمكن واحترز بذلك عما اذا لم ينصرف ذلك فانه يخفض بالفتحة كما سيأتى لكن الاصل انما قيد كلا من الاولين أعنى الاسم المفرد وجمع التكسير بالمنصرف ولم يقيد الاخير أعنى جمع التأنيث بذلك لانه لا يكون الا منصرفا فلا حاجة الى التقييد به الا أنه اذا سمى به نحو عرفات وأذرعات جاز فيه الصرف وعدمه لان العرب اختلفت فيه على ثلاث فرق فبعضهم ينظر لحاله قبل التسمية فقط فيعربه بالكسرة مع التنوين كما كان قبل التسمية وهذه هى اللغة المشهورة وبعضهم ينظر لحاله قبل التسمية وبعدها فيعربه بالكسرة نظرا لما قبل التسمية ويترك تنوينه نظرا لما بعد التسمية وبعضهم ينظر لحاله بعد التسمية فقط فيعربه بالفتحة نيابة عن الكسرة لمنعه من الصرف للعلمية والتأنيث ولعل الناظم راعى ذلك فقيد فى الكل بالقيد المذكور ولما بين موضع الاصل شرع يبين موضع النائب فقال (واخفض بيا.) بالمد (كل ما) أى الذى أو شىء (بها) أى بالياء (نصب) بالبناء للمفعول وبه يتعلق الجار والمجرور قبله وذلك هو المثنى وجمع المذكر السالم (و) اخفض بها أيضا (الخمسة) أو الستة (الاسما) المتقدمة (بشرطها) أى بشروطها

لان

تنبيه ٢

اقتضى صنيعه جمع ياء وتاء مزيدتين بكسرة مما على الجزء كما مثل فخرج به أصله مما فقد جمع المذكر السالم. وما تمم بعربه ٥ بالحروف لانه ليس منه أو آخره ما يصلح للاعراب بخلاف المثنى وجمع المذكر السالم اهـ عبادة ص ٦٤

وانصب بكسر جمع تأنيث عرف
والنصب فى الاسم الذى قدمنا
وجمع تذكير مصحح بيا
والخمسة الافعال حيث تنتصب
بحذف نون الرفع مطلقا يجب

﴿ باب علامات الخفض ﴾

علامة الخفض التى بها انضبط
كرويا ثم فتحة فقط
فاخفض بكسر ما من الاسما عرف
فى رفعه بالضم حيث ينصرف
واخفض بيا كل ما بها نصب
والخمسة الاسما بشرطها

اعلم ٧

قسم علامات النصب على علامات الجزم لانها منحصرة فى الاسماء ومعلوم ان الاسم يشترك من الفعل فما اختص به الاسم ينبغى ان يقسم على ما اختص به الافعال تقديما للاشرف على غيره ٥ سمى بهذا لانخفاض الشفة السفلى عند النطق به اهـ تشويق الخلان ص ٧

(١) النيرة ٣٠٧

لأن المفرد المضاف لمعرفة يعم كما مر وقد تقدم بيان شروطها وهي كون كل مضافا لغير الياء مفردا نكرا غير منسوب الى آخر ما سبق فلتخصص أن الياء تكون علامة للخفض في المثنى كما في قولك مررت بالزيدين وفي جمع المذكر السالم كما في قولك مررت بمسلمين وفي الأسماء الخمسة أو الستة على ما تقدم فاذا فعلت ذلك (نصب) أي توافق الحق (واخفض بفتح) أي فتحة قف التسمح المار (كل ما) أي الذي أو اسم (لم ينصرف) أي لم يكن تنوين الصرف وهو تنوين التمكين كما مر ثم بين ما لم ينصرف بقوله (مما) أي من الذي أو من اسم (بوصف الفعل) من العلتين الفرعيتين أو احدة منهما ترجع الى اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر عند البصريين وشبه التركيب عند الكوفيين لأنه يدل على الحدث والزمان والنسبة والأخرى ترجع الى المعنى وهو احتياجه الى الفاعل في الافادة وقوله (صار يتصف) يتعلق به الجار والمجرور قبله والأصل مما صار يتصف بوصف الفعل ولما اتصف الاسم بوصف الفعل منع منه ما منع من الفعل وهو الكسر مع التنوين والاتصاف بوصف الفعل (بأن يجوز) بالحاء المهملة والزاي المعجمة من الحيازة وهي الجمع (الاسم) سواء كان مفردا أو جمعا ظاهر الاعراب أو مقدره (علتين) فرعيتين ترجع احداهما الى اللفظ والأخرى الى المعنى بخلاف ما لو كان كل منهما يرجع الى اللفظ كما في نحو مآجيال بالجيم تصغير اجمال أو الى المعنى كما في نحو حائض (أو) يجوز الاسم (علة) واحدة (تغني عن اثنتين) من العلل فلا بد من علتين معا أو علة تقوم مقام العلتين وانما لم يكتف بعلة واحدة الا اذا أغنت عن اثنتين لأن مشابهة الاسم للفعل غير قوية وغير ظاهرة فلا تثبت الا بعلتين أو بعلة تقوم مقام العلتين وقد بين الناظم ذلك على اللف والنشر المشوش بقوله (فألف التأنيث) مقصورة كانت وهي ألف لينة كما في حبلى أو ممدودة وهي ألف قبلها ألف قلبت همزة كما في صحراء (أغنت) عن علتين لحال كونها (وحدها) وانما أغنت عن علتين لأنها دالة على التأنيث ولازمة لما هي فيه فالتأنيث بمنزلة علة وهي ترجع الى المعنى واللزوم بمنزلة علة أخرى وهي ترجع الى اللفظ وعلم من ذلك أن الفتحة تقدر في نحو حبلى جرا كما تقدر في ذلك نصبا وهذا مذهب الجمهور وذهب ابن فلاح اليمني الى أن المقدر في ذلك جرا انما هو الكسرة لأنه لا ثقل مع التقدير (و) كذلك أغنت وحدها (صيغة الجمع الذي قد انتهى) بحيث لا يمكن أن يجمع جمع تكسير بعد حصوله على هذه الصيغة وضابطه كل جمع مكسر بعد الف تكسيره حرف فان كساجد أو ثلاثة أوسطها ساكن كمصابيح والتقييد بالتكسير لجواز جمعه بجمع سلامة كما في صواحب فانه يجوز جمعه على صواحبات ووجه أن جمع السلامة لما كان لا يغير الصيغة لم يضر في نهاية الجمعية وانما أغنت صيغة منتهى الجموع عن علتين لأن الجمعية بمنزلة علة وهي ترجع الى المعنى وكونه أقصى بمنزلة علة أخرى وهي ترجع الى اللفظ وخرج بقولنا أوسطها ساكن نحو ثلاثة لان أوسط الثلاثة فيه متحرك وبعضهم أخرجه باشتراط أن لا يكون في آخر هذا الجمع تاء التأنيث ولما بين العلة التي تقوم مقام العلتين شرع يبين العلتين فقال (والعلتان) أما (الوصف) أي الوصفية ولو عرضا لكان أولى لان الوصف هو الاسم بخلاف الوصفية فانها تكون الاسم يدل على حال من أحوال الذات (مع) بسكون العين للضرورة (عدل) وهو في اللغة تغيير الجور ويطلق على الميل عن الطريق وعلى غير ذلك وفي الاصطلاح تحويل الاسم عن صيغته الأصلية الى صيغة أخرى لغير اعلال ولا الحاق مع اتحاد المعنى وأشار بقوله (عرف) الى أنه لا بد وأن يدل عليه دليل غير منع الصرف وهو العدل التحقيقي كما في مثنى وثلاث ورباع وسحر اشتراط ذلك في العدل الذي مع الوصفية بخلاف الذي مع العلمية فانه لا يشترط فيه ذلك ولذلك اكتفوا بمجرد العدل التقديري وهو الذي لا يدل عليه دليل الا منع الصرف كما في عمر فانهم لما لم يجدوا فيه علة أخرى مع العلمية قدروا أنه معدول عن عامر لئلا يلزم خرم ما هو القاعد من أن الاسم لا يكون ممنوعا من الصرف الا لعلتين أو علة تقوم مقام العلتين (أو) الوصف مع (وزن فعل) أي مع كون الاسم على وزن فعل ما كان في أحمر وأفضل (أو) الوصف

نصب
واخفض بفتح كل ما
لم ينصرف
مما بوصف الفعل صار
يتصف
بأن يجوز الاسم علتين
أو علة تغني عن اثنتين
فألف التأنيث أغنت
وحدها
وصيغة الجمع الذي
قد انتهى
والعلتان الوصف مع
عدل عرف
أو وزن فعل أو

(٣ - فتح رب البرية)

لالتباس (بنون وألف) زائدتين كما في سكران وعطشان وقد اختلف النحاة فعند الاكثر أنه يشترط في ذلك أن لا يكون له مؤنث على وزن فعلانة وقيل الشرط أن يكون له مؤنث على وزن فعلى ويظهر أثر الخلاف فيما لا مؤنث له أصلا كرحمن فعلى الاول يمنع من الصرف بخلافه على الثاني ﴿تنبيه﴾ يشترط في الوصفية حتى تمنع الصرف مع علة أخرى أن تكون أصلية بحيث يكون اللفظ موضوعا للمعنى الوصفي وان غلبت عليه الاسمية فلا نظر الى الاسمية العارضة كما لا نظر الى الوصفية العارضة ولذلك قال ابن مالك

والغين عارض الوصفية ◉ كأربع وعارض الاسمية

(وهذه الثلاث) التي هي العدل ووزن الفعل والالف والنون الزائدتان كما تمنع مع الوصفية (تمنع) مع العلمية (العلم) فالعدل مع العلمية كما في عمر لانه معدول عن عامر كما تقدم وقد نقل عن السعد التفتازاني أن رجب وصفر اذا لم يرد بهما معين صرفا وان أريد بهما معين منعا من الصرف فيكون المانع لهما حينئذ العلمية والعدل لانهما بعد ولان عن الرجب والصفر وعلى هذا فرجب في حديث من صام يوما من رجب منصرف لان المراد به غير معين وزن الفعل مع العلمية كما في أحمد ويزيد وشمر أعلاما والالف والنون الزائدتان مع العلمية كما في عمران وعثمان وحمدان وخرج بقولنا الزائدتان الالف والنون الاصليتان والملحقتان احداهما أصلية كما في مستعان وان تجاذبه أصلان الصرف وعدمه سيان وكذلك نحو شيطان فانه ان أخذ من شطن بمعنى بعد كان منصرفا لاصالة النون حينئذ وان أخذ من شاط بمعنى احترق كان ممنوعا من الصرف ولذلك لما قيل لبعضهم هل عفان مصروف أو ممنوع من الصرف أجاب بقوله ان هجوته صرفته لانه حينئذ من العفونة وان مدحته منعته من الصرف لانه حينئذ من العفة (وزاد) أي العلم عن الوصف (تركيبا) وهو جعل اسمين بمنزلة اسم المراد تركيبا مزجيا ليس عدديا ولا يختوما بويه كما في معد يكرب فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتركيب بخلاف الاضافي والاسنادي والتقييدي والعددي والمختوم بويه (و) زاد أيضا (أسماء العجم) كابراهيم واسحق ويعقوب فكل من هذه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة وهل يشترط أن تكون العلمية في لغة العجم أو لا يذهب قوم الى الاول قال أبو حيان وهو ظاهر كلام سيبويه لكن جمهور النحويين على الثاني وبه جزم الرضي قال الاشموني أسم جنس في العجم بمعنى الجيد ثم نقلته العرب الى العلم فصار غير منصرف ◉ واعلم أن أسماء الانبياء كلها أعجمية الا أربعة وكذلك أسماء الملائكة فكلها أعجمية الا أربعة ولذلك قال بعضهم

هود شعيب صالح محمد ◉ وضاعها في العجم ليست توجد

رضوان مالك نكير منكر ◉ أمثالها في حكم ما قد ذكروا

لكن رضوان ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون بخلاف بقية الاربعة فانها مصروفة وكذلك الاربعة الاول فهي مصروفة ومثلها نوح ولوط وشيث وقد جمعها بعضهم في قوله

تذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا ◉ ولوطا وشيثا ثم هودا محمدا

(كذاك) أي مثل ذاك (تأنيث) معنوي أو لفظي (بما عدا الالف) المقصورة أو الممدودة فأما التأنيث اللفظي بما عدا الالف فلا شرط له الا انضمامه الى العلمية نحو طلحة وفاطمة وأما التأنيث المعنوي فيشترط فيه زيادة على انضمامه الى العلمية اما زيادة الاسم على ثلاثة أحرف نحو زينب وسعاد واما كونه اسما أعجميا نحو جور واما تحرك الوسط نحو سقر واما كونه منقولا من مذكر نحو زيد تسمي به امرأة فان لم يوجد فيه واحد من هذه الاربعة نحو هند ودعد جاز فيه وجهان والمنع أجود وأكثر عند سيبويه وقد جمع بينهما الشاعر في قوله

لم تتلفع بفضل مئزرها ◉ دعد ولم تسق دعد في العلب

وقد أشار ابن مالك الى ذلك كله بقوله

الجزء الشبيه الفعل كما لا يدخل الحرف الافعال كذلك لا يدخل فيما أشبه وهو الاسم الذي لا يتصرف فإن اضيف أو دخلت عليه أل لم يعد الحرفية اهـ

ما لم يدخل والاسم الذي لا يتصرف منه الافعال ويرجع الى الاصل فدخل

والتأنيث

قال الاشموني: لو سمي بما فيه وطالما وصرف وان كان على أربعة أحرف مختوما بالمزيدة لان أصله التذكير لانه صفة وهي بها مؤنثة بلفظ مذكر ولو سميت بشاء انصرف اذا سميت به مذكرا لان تأنيثه تأنيث جمع بمنزلة جمال وتأنيث الجمع غير حقيقي اهـ التصريح ج ١ ص ٣١٠

العجم

والمراد بالعجم ما نقل عن لسان غير العرب أي لغة كانت وتعرف بجهة الاسم. وجعد ابن هانئ الاثمة. والثاني فروه من اسماء النساء العربية كابراهيم والثالث ان يعرى عن حروف الذلاقة وهو خمسة أرباعي حروف الذلاقة ستة وهي الميم والراء والباء والواو والفاء واللام مجموعا مرتبة. والرابع ان يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو الصولجان. والطاء والجيم نحو السفرجل. والراء بعد النون اول كلمة نحو نرجس. والزاي بعد السين نحو مرسن. اهـ المرجع ج ١ ص ٢٠٤

بنون وألف
وهذه الثلاث تمنع العلم
وزاد تركيبا وأسماء العجم
كذاك تأنيث بما عدا الألف

ما وجه قولك ما الفرق بين التأنيث بالالف والتأنيث بها التأنيث هنا تقدم ان الاول قائم مقام الصلتية. والثاني تقدم لابد فيه من علة اخرى مما لك يأتي. بخلاف الحرف مما قيل ان الف التأنيث لازمة لا تحتمل انفكاك الكلمة عنها بمعنى انك اذا ثنيت المذكر طار التها لا تصح. والتاء تحتمل ذلك لانها تصح قائمة فيها فحذف مع المذكر وحمل وخاصة ما فيه التاء اللازمة عليها ما فيه التاء غير اللازمة. وتأمل. اهـ

ابن حمدون ص ٢٧٠

تركيب

فان قلت: ما الفرق بينهما اسنادي و- ايضا في وبينه المزجي حتى منع من الصرف هو دونهما مع ان التركيب فرع الافراد وهو موجود في الاول قلت: اجيب بأن المركب الاسنادي كان فعلا وفاعلا - قبل نقله او مبتدأ وخبره ثم والمضاف والمضاف اليه كانا لهما قبل التسمية والمركب المزجي اما مركب عند الصفية - فليس له حكم قبلها يستصحب فلذلك اعتبرنا تركيبه دونهما. اهـ

ابن حمدون ص ٢٧٠

خاتمة قال الاشموني قال في شرح الهادية ما لا ينصرف بالعلمية التكبير والتصغير اربعة اقسام: ما لا ينصرف كبرا ولا يصغر ولا يجمع تكسيرا ومصغرا ولا يجمع تكسيرا ومكبرا ولا يجمع تكسيرا ومصغرا ومكبرا ولا ينصرف مصغرا ولا يجمع تكسيرا ومكبرا ولا ينصرف مكبرا ويجمع تكسيرا ومصغرا ويصرف مكبرا وما يجمع تكسيرا في الوجهين مكبرا ويتعين منعه مصغرا اهـ تشويق الخلان

كذا مؤنث بهاء مطلقا ۞ وشرط منع العادل كونه رابعا ۞ فوق الثلاث أو بجور أو سقر
أو زيد ياسم امرأة لا اسم ذكر ۞ وجبان في العادم تذكيرا سبق ۞ وعجمة كهند والمنع أحق
فتلخص أن موانع الصرف تسع نظمها بعضهم في قوله

موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ۞ ثنتان منها فالصرف تعويب ۞ عدل ووصف وتأنيث ومعرفة
وعجمة ثم جمع ثم تركيب ۞ والنون زائدة من قبلها ألف ۞ ووزن فعل وهذا القول تقريب

وأخصر منه قول بعضهم ۞ اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة ۞ ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

وعلم من كلام الناظم أن بعض هذه العلل يستقل بالمنع لقيامه مقام العلتين وبعضها الآخر لا يستقل بذلك فالاول علة وبعض علة أما البعض فهو ألف التأنيث المقصورة كانت أو ممدودة وأما العلة فهي صيغة منتهى الجموع والثاني التسعة الباقية وبعض الثامنة وهذه على قسمين ما يمنع منها مع كل من الوصفية والعلمية وما يمنع منها مع خصوص العلمية وأما العلمية والوصفية فلا يجتمعان لتنافيهما لان العلمية تقتضي التخصيص والوصفية تقتضي الاشتراك ولذلك أشار بعضهم بقوله

عدل ووزن ونون قبلها ألف ۞ كل مع الوصف صرف الاسم قد منعا
وزد عليها مع التعريف عجمة او ۞ تركيب مزج أو التأنيث فاستمعا
وامنع بجمع تناهى حسب أو ألف الـ ۞ تأنيث مدا وقصرا كيفما وقعا

ومحل منع الاسم الذي وجدت فيه العلتان أو علة تقوم مقامها من الصرف ما لم يضف أو يأت بعد أل (فان يضف) كما في قوله تعالى في أحسن تقويم (أو يأت بعد أل) كالأعمى والأصم (صرف) أي جر بالكسرة عوان لم ينون وظاهر ذلك أن الناظم جرى على القول بان الاسم حينئذ غير باق على منع الصرف ولو لم تزل احدى علتيه بالاضافة أو بأل والتحقيق أنه ان زالت احدى علتيه بذلك لم يبق على الصرف نحو بأحمدكم وباليزيد فان العلمية لا تبقى مع الاضافة أو أل وان لم تزل فهو باق على منع الصرف نحو بأحسنكم والاعمى والاصم ۞ ولما أنهى الكلام على علامات الخفض أخذ في الكلام على علامات الجزم وعقد لذلك بابا فقال

﴿باب﴾ بيان ﴿علامات الجزم﴾

لكن كان الاولى أن لا يترجم لها بالباب في علامات النصب وقد بينها بقوله (والجزم في الافعال) لا في الاسماء ولعل تعبيره بصيغة الجمع مع أن المعرب من الافعال واحد وهو الفعل المضارع نظرا للافراد المعربة كما تقدم (بالسكون) على الاصل ولذلك قدمه الناظم وهو لغة ضد الحركة واصطلاحا حذف الحركة (أو) حذف حرف (علة) على النيابة عن السكون وحرف العلة أما الواو أو الياء أو الالف كما سيأتي وانما سمي كل منها بذلك لانه يدل على علة قامت بالكلمة كالعلة التي تقوم بالمريض ولما كان حرف العلة ضعيفا كان شبيها بالحركة ولذلك تسلط عليه الجازم فحذفه (أو) بحذف (نون) الرفع على النيابة عن السكون وقد بين مواضع كل من هذه العلامات لا على اللف والنشر المرتب ولا على اللف والنشر المشوش بل على اللف والنشر المختلط فقال (فحذف نون الرفع) أي التي تكون علامة للرفع (قطعا يلزم) أي لزوما مقطوعا به (في الخمسة الافعال) أي في الافعال الخمسة المتقدمة (حيث تجزم) أي في حالة جزمها نحو لم يضربا ولم تضربا ولم يضربوا ولم تضربوا ولم تضربي فهذه كلها مجزومة وعلامة جزمها حذف النون (وبالسكون اجزم) فعلا (مضارعا) بشرط أن يكون قد (سلم ۞ من كونه) أي المضارع (بحرف علة ختم) به يتعلق الجار والمجرور قبله والاصل ختم بحرف علة وقد فصل ذلك بقوله (اما بواو أو بياء أو) بـ(الف) وبشرط أن لا يتصل بآخره شيء يوجب بناءه أو ينقل آخره كما لو كان الاول نون التوكيد بقسميها ونون الاناث والثاني ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ولم ينبه على ذلك اتكالا على عليه مما سبق ولا يخفى ان مثال الفعل المذكور نحو لم يضرب وفي التنزيل لم يلد ولم يولد فكل

﴿صرف﴾ اعلم انه لما لا ينصرف اذا أضيف او تبع ال ثلاثة اقوال اصحها انه يكون باقيا على منعه من الصرف وطلقا: ثانيها انه يكون منصرفا وطلقا، ثالثها التفصيل وهو ان زالت علة فمصروف نحو بأحسنكم وبيضائنا فاه العلمية زالت لانه الاعلام لا تضاف حتى تنكر وان بقيت العلتان فلا نحو بأحسنكم. اهـ حاشية ابن الجاسر ص٣٥

﴿تنبيه﴾ تسميتهم نحو أحمد ممنوعا للطتين فيه ساعة لان كل علة لا تؤثر شيئا لم تؤثر شيئا وهو الذي عليه المحققون. اهـ ابن قاسم ص٧١

فان يضف أو يأت بعد أل صرف

﴿باب علامات الجزم﴾

والجزم في الافعال بالسكون
أو حذف حرف علة أو نون
فحذف نون الرفع قطعا يلزم
في الخمسة الافعال حيث تجزم
وبالسكون اجزم مضارعا سلم
من كونه بحرف علة ختم
اما بواو أو بياء أو ألف

﴿فائدة﴾ لما كان الاسم اشرف من الفعل والفعل دونه في المنزلة جعل العلامة المختصة بالفعل متكررا فالسكون منكر والحذف كذلك للتماثل. اهـ تشويق ص٨٥

﴿حذف حرف علة﴾ وذلك لان الجازم لما دخل وجد الاخر منها ساكنا فلم يمكنه تحديد الجزم فيه بالسكون وكان ذلك الاخر لضعفه شبيها بالحركة تسلط عليه فحذفه تمم لما تتصل بآخر الفعل نون التوكيد او الضمائر وهي بقاء حرف العلة محركا كما هو ولم يرجع ولم ينبه عليه. اهـ اهدا الجاسر ص٣٦

واعلم! ان سمي هذا الاعراب جزما وهو لغة القطع لانقطاع الحركة عند النطق به وهو من القاموس الزجاجي. اهـ تشويق الهلال ص٨٨

---

(١) التنبيه: ٤ (٢) الاخلاص: ٣

FATHURROBBI

من ذلك مجزوم وعلامة جزمه السكون (وجزم معتل بها) أى بالواو نحو يغزو أو بالياء نحو يهتدى أو بالألف نحو يخشى بأن تحذف) أى بحذفها فتقول لم يغز ولم يهتد ولم يخش فكل منها مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة وعلى هذا فحروف العلة تحذف بالجازم لا عند الجازم وذهب سيبويه الى أنها تحذف عند الجازم لا بالجازم والمحذوف به أما هو الحركة المقدرة وأما حرف العلة فانما حذف لالتباس المجزوم بالمرفوع وعدم حذف حرف العلة فى قول الشاعر (من الوافر)

هجوت زبان ثم جئت معتذرا ... من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

للضرورة وقيل الحرف الاصلى محذوف والمذكور انما هو حرف اشباع وكذلك يقال فى قول الآخر (من الوافر)

ألم يأتيك والانباء تنمى ... بما لاقت لبون بنى زياد

ومحل تعين حذف حرف العلة للجازم إذا كان اصليا وإلا بأن كان بدلا من همزة كما فى يوضو ويقرا جاز الاثبات والحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض والاعتداد به والاول هو الاكثر وهذا اذا كان الابدال قبل دخول الجازم وهو حينئذ شاذ لكون الهمزة متحركة والحرف المتحرك يتعاص بالحركة عن الابدال فان كان بعد دخول الجازم امتنع الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه والابدال حينئذ قياسى لكون الهمزة حينئذ ساكنة وابدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها قياسى ولما تكلم الناظم على جزم الفعل المعتل باحد الاحرف الثلاثة تكلم على نصبه وغيره تتميما للفائدة فقال (ونصب) فعل (ذى واو) نحو يغزو (و) فعل (ذى ياء) نحو يهتدى (يظهر) فتقول لن يغزو واحب أن يهتدى لخفة الفتحة على كل من الواو والياء. وأما قول الشاعر

أى الله أن أسموا بأم ولا أبى ... فضرورة وخرج ذو الالف نحو يخشى فالنصب لا يظهر عليه بل يقدر لان الالف لا تقبل الحركة أصلا (وماسواه) أى وماسوى النصب من الرفع فقط إذ الجزم قد تقدم الكلام عليه وأما الخفض فلا يدخل الافعال كما سبق (فى الثلاث) التى هى ذو الواو نحو يغزو وذو الياء نحو يهتدى وذو الالف نحو يخشى (قدروا) أى النحاة أو العرب وبه يتعلق الجار والمجرور قبله والواو داخلة عليه فى الحقيقة والاصل وقدروا استواءها فى الثلاث لكن فى الاولين للثقل لان الحرف يقبل الحركة الا أنها عليه ثقيلة وفى الاخير للتعذر لان الحرف لا يقبل الحركة أصلا وقد ذكر ضابط المعتل والسالم بقوله (من كل ما كان آخره واوا نحو يهتدى) من كل ما كان آخره ياء. ونحو (يخشى) من كل ما كان آخره ألفا (ختم) بالبناء للمجهول (بـ) حرف (علة) وهو الواو فى الاول والياء فى الثانى والالف فى الثالث (غيره) أى وغير ذلك وهو الذى لم يختم باحد الاحرف الثلاثة بل بختم بحرف صحيح نحو يضرب (منها) أى من العلة (سلم) به يتعلق الجار والمجرور قبله ولما ذكر الناظم المعتل من الافعال أخرجه ذلك الى ذكر المعتل من الاسماء بقوله (وعلة الاسماء) أى العلة التى تكون فى الاسماء (ياء) كما فى القاضى (وألف) كما فى الفتى (فنحو قاض) كذاع (و) نحو (الفتى) كالعصا (بها) أى بالعلة (عرف) به يتعلق الجار والمجرور قبله والاول يسمى منقوصا وضابطه كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو القاضى والثانى المقصور وضابطه كل اسم معرب آخره ألف لازمة بخلاف المبنى نحو متى والذى آخره ألف غير لازمة كالمثنى فى حالة الرفع نحو جاء الزيدان والذى آخره ألف غير لازمة كعصا. وإعراب كل منهما (مقدر) بالاشباع لكن تقديره على الاول للثقل وعلى الثانى للتعذر (فيها) أى فى العلة أى حرفها وهو أما الياء أو الالف فى يسمى فى الاول فتقول جاء القاضى ورأيت القاضى ومررت بالقاضى وتقول أيضا جاء القاضى ومررت بالقاضى ورأيت القاضى بإسكان الياء بل بفتحها كما أشار اليه بقوله (ولكن نصب) نحو (قاض يظهر) لخفة الفتحة وقد من العرب من يسكن الياء فى النصب أيضا حملا لحالة النصب على حالة الرفع والجر وعليه قول الشاعر

ولو

وَجَزْمُ مُعْتَلٍ بِهَا أَنْ تَحْذِفَ
وَنَصْبُ ذِي وَاوٍ وَيَاءٍ يَظْهَرُ
وَمَا سِوَاهُ فِي الثَّلَاثِ قَدَّرُوا
فَنَحْوُ يَغْزُو وَيَهْتَدِي يَخْشَى خُتِمْ
بِعِلَّةٍ وَغَيْرُهُ مِنْهَا سَلِمْ
وَعِلَّةُ الْأَسْمَاءِ يَا وَأَلِفُ
فَنَحْوُ قَاضٍ وَالْفَتَى بِهَا عُرِفْ
إِعْرَابُ كُلٍّ مِنْهُمَا مُقَدَّرُ
فِيهَا وَلَكِنْ نَصْبُ قَاضٍ يَظْهَرُ

* منقوصا * مقصورا

سمى منقوصا لانه نقصه الحركتين مما كان الاعراب او الحذف اظهر عند توهمه وسمى مقصورا لانه لا يظهر فيه شئ من حركات الاعراب وانما الف مقصورة. اهـ تحفة الاحباب ص ٩

* للازمة *

المراد باللزوم فى الالف والياء اللزوم فى الجملة فى أحوال الاعراب كلها فخرج كالفتى والقاضى اذا تقدير اكفتى وقاض لكنه يشكل عليه ما فى الالف والياء الصارتين سببا لانتقالهما عن همزة كالمرمى والمرتجى اسمى مفعول وفاعل من يرمى ويرتجى فان هذه الهمزة المقدرة فيهما لازمة مع انه يجوز فيه مع عدم اللزوم الجواز المنظور بالهمزة التى هى الاصل وقد يقال ان الهمزة المتحركة من جهة حركتها قبلها شابه والتحق بالمشاف شاف. اهـ بيض الفاكهى [illegible]

ولما ذكر الناظم الاعراب التقديري الأصلي أخذ يذكر العارض فقال (وقدروا) أي النحاة أو العرب (ثلاثة الاقسام) أي التي هي الرفع والنصب والجر لكن يجعل هذا على رأي الجمهور وذهب ابن مالك الى أنه انما يقدر الرفع والنصب دون الجر لأنه لا حاجة الى التقدير مع وجود الكسرة والجمهور يجعلونها للمناسبة وحركة الاعراب مقدرة (في الميم) أي على الميم الكائنة (قبل الياء) التي للتكلم (من غلامي) وكذلك في الدال قبل الياء من عبدي ونحو ذلك فتقول جاء غلامي وعبدي ورأيت غلامي وعبدي ومررت بغلامي وعبدي ولما ذكر الناظم الاعراب التقديري في الحركات ذكر التقديري في الحروف بقوله (والواو في كـ) قولك جاء (مسلمي) ومؤمني (أضمرت) والأصل مسلمون لي ومؤمنون لي فحذفت النون للاضافة واللام للتخفيف فصار مسلموي ومؤمنوي اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء كما هو القاعدة وأدغمت الياء في الياء وقلبت الضمة كسرة لتصح الياء فصار مسلمي ومؤمني (و) كذلك (النون في) نحو (لتبلون) بالبناء للمفعول (قدرت) لانها حذفت لتوالي النونات والأصل تبلوون بواوين قلبت الواو الاولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين وأدخلت علة لأم القسم ثم أكد بنون التوكيد الثقيلة فاجتمع ثلاث نونات فحذفت نون الرفع لتوالي النونات والواو كما في ولا يضدنك لعدم ما يبدل عليها فان قيل قد اجتمعت النونات في قولهم المسلمنا جثن ويجثن اجيب بأن النونات في ذلك ليست كلها زوائد بل منها نونان من الفعل بخلافها في لتبلون فانها زوائد كلها والثقل انما يحصل بالزوائد وقد ذكر الناظم حاصل ما تقدم كالأصل تمرينا للمبتدي على عادة المتقدمين وعقد لذلك فصلا فقال

(فصل) أي هذا فصل أو فصل هذا موضوع فهو اما خبر لمبتدأ محذوف أو مبتدأ والخبر محذوف ويجوز فيه النصب وان كان لا يساعد الرسم وكذا الجر وان كان ضعيفا وقد بين ذلك بقوله (المعربات) جمع معرب وهو مفرد مذكر لكن لما كان صفة لغير عاقل جمعه الناظم بالألف والتاء لا بالواو والنون (كلها) قسمان قسم يعرب بالحركات وقسم يعرب بالحروف كما أشار اليه بقوله (قد تعرب بالحركات) وجودا أو عدما فدخل فيه المعرب بالسكون فانه يحدم الحركة وبذلك يندفع ما يقال ان المعرب بالسكون ليس داخلا في المعرب بالحركات (أو) تعرب بـ (حروف تقرب) من الحركات وجودا أو عدما فدخل فيه المعرب بحذف حرف العلة والمعرب بحذف النون وبذلك يندفع ما يقال المعرب بحذف حرف العلة والمعرب بحذف النون كل منهما لا يدخل في المعرب بالحروف واذا أردت بيان ذلك (فأول القسمين) المذكورين (منها) أي من المعربات (أربع) بالاشباع والمراد أربع أنواع لا أفراد لأنها لا تنحصر وقد بين تلك الاربع بقوله (وهي التي مرت بضم) أي ضمة (ترفع) به يتعلق الجار والمجرور قبله والأصل ترفع بضم وهي الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء (وكل ما بضمة قد ارتفع) من الاربعة المذكورة الاجمع المؤنث السالم كما يعلم من الاستدراك الآتي (فنصبه بالفتح) أي الفتحة (مطلقا) أي في الاسم والفعل (يقع) أي النصب (وخفض الاسم) دون الفعل (منه) أي بما بضمة قد ارتفع (بالكسر) أي بالكسرة (التزم) بالبناء للمفعول ويستثنى من ذلك ما لا ينصرف كما يعلم من الاستدراك الآتي (والفعل) دون الاسم (منه) أي مما بضمة قد ارتفع (بالسكون) متعلق بقوله (منجزم) ويستثنى من ذلك الفعل المعتل كما يعلم من الاستدراك الآتي وما ذكر هو الأصل وخرج عن ذلك الأصل بالنسبة لغير الرفع ثلاثة أشياء ولذلك استدرك الناظم على الأصل المذكور بقوله (لكن كهندات) أي مثل الهندات من كل ما كان مجموعا بألف وتاء مزيدتين (فنصبه انكسر) بالكسرة نيابة عن الفتحة

ياء متكلم

بجواز اسكان الياء وفتحها مع الاضافة الى الياء بكسر الهمزة وهو ما سوى الأربع المتشابهة وذلك لاربعة اشياء المفرد الصحيح غير المضاف الى ياء المتكلم الجائي خبرا طلبيا وجملة وجميع التكسير غير يعلم وهندي وجمع السلامة لمذكر غير مسلمات وفتحت في الأصل منهما قبل الاسكان وقيل الفتح وجمع بينهما بأن الاسكان اصل اول اذ هو الأصل لكل مبني والفتح اصل ثان اذ هو الأصل فيما هو معرب على ما مر. اهـ الصبان ج ١ ص ٨٧

وقدروا ثلاثة الاقسام
في الميم قبل الياء من غلامي
والواو في كمسلمي أضمرت
والنون في لتبلون قدرت

(فصل)
المعربات كلها قد تعرب
بالحركات أو حروف تقرب
فأول القسمين منها أربع
وهي التي مرت بضم ترفع
وكل ما بضمة قد ارتفع
فنصبه بالفتح مطلقا يقع
وخفض الاسم منه
بالكسر التزم
والفعل منه بالسكون منجزم
لكن كهندات انصبه انكسر

مطلقا

والحاصل ان العامل عند النحويين ما كان اثره مرفوعا على وجه مخصوص وما اقتضى مرفوعا على سواء كان اثره أو وسطه او اخره فهو عامل مطلقا من المتصل عند النحاة فيجتمع في نحو: يخشى ويعفو ويرمى وينزو المتصل عند الصرفيين. وحاشية ابن الناصر ص ٣

ما آخره شبه

اي مفرد المذكر وما فوقه الإناث مطلقا المفرد المؤنث وما فوقه الجمع والمراد بالخاتمة ما يعرض في آخر الكلمة من الاعراب او البناء فيشمل نحو يضرب ان اتصل به نون التوكيد نحو يضربن او واو الجمع نحو يضربون او ياء المخاطبة نحو تضربين. اعربا بالحروف كما في المعرب بالحروف وخرج به ما في آخره نون التوكيد والاثنين كما مر. اهـ

سنرجع كما مر ص ٣٦

(و) لكن (غير مصروف) وهو الاسم الذى لا ينصرف (بفتحة) متعلق بقوله (يجر) نيابة عن الكسرة فقد تعارضا كما تقدم (و) لكن (كل فعل كان معتلا) بأن كان آخره حرف علة (يجزم) بحذف حرف علة) وهو أما الواو واما الياء. واما الالف (كاعل) مما تقدم وقد أشار الاصل الى هذا الاستدراك بقوله وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء. جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة والاسم الذى لا ينصرف يخفض بالفتحة والفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف آخره ◎ ثم بين الناظم ثانى القسمين بقوله (والمعربات بالحروف) وجودا أو عدما كما مر (أربع) بالاشباع والمراد أربع انواع لا أفراد لما مر (وهى المثنى) نحو الزيدان (وذكور) أى ودال ذكور (تجمع) أى بجمع مفردها (جمعا صحيحا) لا جمعا مكسرا وذلك (كالمثال الحالى) أى الماضى فى قوله ◎ كالصالحون هم أو لو المكارم ◎ (وخمسة الاسما). أى الستة نحو أبوك وأخوك الى آخرها (و) خمسة (الافعال) وهى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ثم فصل ذلك بقوله (أما المثنى فلرفعه الالف) كما فى قولك جاء الزيدان (ونصبه وجره) كل منهما (بالياء عرف) كما فى قولك رأيت الزيدين ومررت بالزيدين (وكالمثنى الجمع) أى جمع الذكور جمع تصحيح قال للمعهود ما ذكر (فى نصب) فينصب بالياء. كما فى قولك رأيت مسلمين (و) كذا فى (جر) فيجر بالياء. كما فى قولك بمسلمين (و) أما (رفعه) فهو (بالواو) كما (مر واستقر) فى قولك جاء مسلمون (والخمسة الاسما) بالقصر (كهذا الجمع فى ◎ رفع) فترفع بالواو كما فى قولك جاء أبوك وأخوك الى آخره (و) كذا فى (خفض) فتخفض بالياء. كما فى قولك مررت بأبيك وأخيك الى آخرها وأما النصب فليست فيه كالجمع كما أشار اليه بقوله (وانصبن) بنون التوكيد الخفيفة والمفعول محذوف والتقدير وانصبن الاسماء الخمسة (بالالف) بالاشباع كما فى قولك رأيت أباك وأخاك الى آخرها (والخمسة الافعال) وهى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين (رفعها عرف ◎ بنونها) الثابتة كما فى قولك الزيدان يضربان وتضربان يازيدان الى آخرها (وفى سواه) أى سوى الرفع من النصب والجزم وأما الخفض فلا يدخلها كما لا يخفى (تحذف) أى تلك النون فتنصب وتجزم بحذفها كما فى قولك لن يضربا ولم يضربا ولن تضربا ولم تضربا الى آخرها ◎ ولما أنهى الكلام على المعربات عقب ذلك ببيان المعرفة والنكرة فقال

﴿باب﴾ بيان (المعرفة والنكرة)

وقدم هنا المعرفة لأنها أشرف من حيث دلالتها على التعريف وقدم فيما يأتى النكرة لقلة الكلام عليها ولأنها الأصل اذ الشئ أول وجوده يلزمه الاسماء العامة ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة وأنكر النكرات مذكور ثم موجود ثم محدث ثم جوهر ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم رجل ثم عالم وقد بين حد النكرة بقوله (وأن ترد) أيها المخاطب (تعريف الاسم) بدرج الهمزة للضرورة (النكرة) بأن تقول (هو) الاسم (الذى يقبل) بحسب اللغة لا بحسب العقل (أل) بحيث اذا دخلت عليه لم تنكره أهل اللغة وزاد على الاصل التقييد بقوله (مؤثرة) فيه التعريف احترازا من أل الزائدة فانها تدخل على المعرفة كما فى العباس والفضل وعلى النكرة كما فى قولك اذ خلوا الاول فالاول وطبت النفس ﴿تنبيه﴾ لا يرد على التعريف أسماء الشروط والاستفهام والتعجب ونحو ذلك لأنها وان لم تقبل أل بنفسها لكنها تقبلها بمرادفها والمراد فى التعريف ما يقبلها اما بنفسه أو بمرادفه ولذلك لم يحتج الناظم الى زيادة ذلك فى التعريف كما صنع ابن مالك حيث قال

نكرة قابل أل مؤثرا ◎ أو واقع موقع ما قد ذكرا

وقد استغنى الناظم بحد النكرة عن حد المعرفة لان كل ما غاير النكر فهو معرفة كما أشار اليه بقوله (وغيره) أى غير الذى يقبل أل مؤثرة (معارف) بالتنوين للضرورة وقد حدها ابن الحاجب حيث قال المعرفة ما وضع لشئ بعينه لكن قال ابن مالك فى شرح التسهيل من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه دون

تقديم النكرة على المعرفة للنهاة الاصل الاسماء العامة ثم يعرض بعد ذلك الاسماء الخاصة كالانسان اذا ولد فانه يسمى انسانا أو رجلا أو معهودا. اهـ من شرح الاشمونى ١ ص ١٥

وَغَيْرُ مَصْرُوفٍ بِفَتْحَةٍ يُجَرّ
وَكُلُّ فِعْلٍ كَانَ مُعْتَلًّا جُزِمْ
بِحَذْفِ حَرْفٍ عِلَّةً كَاعْلَمْ
وَالْمُعْرَبَاتُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعُ
وَهِيَ الْمُثَنَّى وَذُكُورٌ تُجْمَعُ
جَمْعًا صَحِيحًا كَالْمِثَالِ الْحَالِي
وَخَمْسَةُ الْأَسْمَاءِ
وَالْأَفْعَالِ
أَمَّا الْمُثَنَّى فَلِرَفْعِهِ الْأَلِفْ
وَنَصْبِهِ وَجَرِّهِ بِالْيَا عُرِفْ
وَكَالْمُثَنَّى الْجَمْعُ فِي نَصْبٍ وَجَرّ
وَرَفْعُهُ بِالْوَاوِ مَرَ وَاسْتَقَرّ
وَالْخَمْسَةُ الْأَسْمَا كَهَذَا
وَالْجَمْعِ فِي
رَفْعٍ وَخَفْضٍ وَانْصِبَنْ بِالْأَلِفْ
وَالْخَمْسَةُ الْأَفْعَالِ رَفْعُهَا
عُرِفْ
بِنُونِهَا وَفِي سِوَاهُ تُحْذَفُ

﴿بَابُ الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ﴾

وَإِنْ تُرِدْ تَعْرِيفَ الِاسْمِ
النَّكِرَةْ
فَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ أَلْ
مُؤَثِّرَةْ
وَغَيْرُهُ مَعَارِفُ

نكرة ◎ لا يشترط فى النكرة كثرة الافراد المنذورة قلتها كما يوهمه تمثيل المصنف بل الشرط ان يكون وضعها على الشيوع سواء كان لها افراد فى الخارج كالامثلة الثلاثة أى رجل وفرس وكتاب او لم يكن منها الا فرد واحد كشمس وقمر فانهما نكرتان من باب العلم الذى لم يوجد منه الا افراد واحد لكنه لفظهما صالح لتناول افرادا كثيرة. اهـ كواكب الدرر ص ٤٥

① انا - صالح - خبا - ما - الفتى - ابنى - يارجل
ضمير علم اشارة موصول ال تعريف اضافة نداء

استدراك عليه (وتحصر) بالبناء للمفعول (فى ستة) من الانواع وان جعلها الاصل خمسة لانه أخفل الكلام على الموصول ولعله أدرجه فى المبهم وبعضهم يجعل المعارف سبعة فزاد النكرة المقصودة فى النداء كقولك يارجل اذا أردت به شخصا بعينه بناء على أن تعريفه بقصد الاقبال وقد جرى على ذلك جلال الدين صالح البلقينى وجمعها فى قوله ① أنا صالح ذا ما الفتى ابنى يارجل ● واذا أردت تبيان الستة المذكورة (فـ) أقول لك (الاول) منها (اسم مضمر) يقال له ضمير ويسمية الكوفيون الكناية والمكنى لانه (يكنى به عن) اسم (ظاهر) وقد قسموه أولا الى ضمير متكلم ومخاطب وغائب كما أشار اليه بقوله (فيتمى) أى ينتسب (للغيب) بأن دل على غائب كهو (والحضور) بأن دل على مخاطب كأنت (والتكلم) بأن دل على متكلم كأنا وهو فى التعريف على عكس هذا الترتيب كما أشرنا اليه فاعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب ولعل الناظم لم يرتبها هكذا لضرورة النظم (وقسموه ثانيا) بعد أن قسموه أولا الى ماذكر (لمتصل) بعامله وهو ما لا يبتدأ به ولا يلى الا فى الاختيار وان وليها فى الاضطرار كما فى قول الشاعر

وما بالى اذا ما كنت جارتنا ● ألا يجاورنا الا لك ديار

وأشار بقوله (مستتر أو بارز) الى أن المتصل قسمان مستتر وهو ما لا صورة له فى اللفظ وبارز وهو ما له صورة فيه والمستتر أيضا قسمان مستتر وجوبا وهو ما لا يخلفه الظاهر ولا الضمير المنفصل ومستتر جوازا وهو ما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل هذا تقسيم الجمهور وذهب بعضهم الى أن الاستتار واجب دائما غاية الامر أن العامل تارة يرفع الضمير فقط وتارة يرفع الضمير والظاهر (أو منفصل) عن عامله وهو ما يبتدأ به أو يقع بعد الا فى الاختيار وهذا القسم لا يكون الا بارزا فلذلك خص التقسيم الى مستتر وبارز بالقسم الاول (ثانى المعارف) أى الثانى منها (الشهير) أى المشهور (بالعلم) شخصيا كان أو جنسيا والاول ما وضع لمعين فى الخارج كزيد وعمرو والثانى ما وضع لمعين فى الذهن كأسامة وقد قسموا العلم الى ثلاثة أقسام وهى اسم وكنية ولقب ومثل للاول بقوله (كجعفر) هو فى الاصل اسم للنهر الصغير ثم سمى به (ومكة) بالتنوين للضرورة وهى اسم للبلد المشرفة (وكالحرم) هو اسم للموضع المحدود حول مكة بحدود معلومة (و) مثل للثانى بقوله كـ(أم عمرو وأبى سعيد) وابن زيد وبنت خالد (و) مثل للثالث بقوله (نحو كهف الظلم) أى مأوى الظلم ومحله (والرشيد) هو الذى يضع الشىء فى محله وقد ذكر ضابط كل من الثلاثة بقوله (فما أتى منه) بالاشباع أى من العلم حال كونه مصدرا (بأم أو بأب) أو بابن أو بنت (فكنية) فضابطها كل ما صدر بأب أو أم أو ابن أو بنت (وغيره) أى غير ما أتى الخ (اسم أو لقب) واذا اردت الفرق بينهما (فما بمدح أو بذم مشعر) أى فما هو مشعر بمدح أو بذم (فلقب) فضابطه كل ما لم يصدر بما ذكر واشعر بمدح أو ذم (والاسم ما لا يشعر) بذلك فضابطه كل ما لا يصدر بما ذكر ولم يشعر بمدح أو ذم (ثالثها) أى الثالث من المعارف (اشارة) أى اسم اشارة (كذا) للمفرد المذكر ولو حكما لصحة قولك ذا الجمع وذا الفريق (وذى) وذه بالاسكان وذه بالكسر مع الاختلاس وذهى بالكسر مع الاشباع وذات للمفردة المؤنثة ولو حكما لصحة قولك ذى الجماعة وذى الفرقة وذان للمثنى المذكر وتان للمثنى المؤنث وأولاء بالمد والقصر للجمع مطلقا والمشار اليه اما أن يكون مفردا مذكرا او مؤنثا واما أن يكون مثنى مذكرا أو مؤنثا واما أن يكون جمعا مذكرا أو مؤنثا فهذه ستة لكن صيغة المذكر والمؤنث فى الجمع واحدة وكل من هذه الستة اما قريب المسافة أو بعيدها أو متوسطها على رأى الجمهور فهذه ثمانية عشر فاذا ضربت فى أحوال المخاطب تصير مائة وثمانية لان أحوال المخاطب ستة فانه اما أن يكون مفردا مذكرا أو مؤنثا واما أن يكون مثنى مذكرا أو مؤنثا واما أن يكون جمعا مذكرا أو مؤنثا فهذه ستة لكن صيغة المثنى المخاطب واحدة مذكرا كان أو مؤنثا {تنبيه}

وتحصر
فى ستة فالاول اسم مضمر
يكنى به عن ظاهر فيتمى
للغيب والحضور والتكلم
وقسموه ثانيا لمتصل
مستتر أو بارز أو منفصل
ثانى المعارف الشهير بالعلم
كجعفر ومكة وكالحرم
وأم عمرو وأبى سعيد
ونحو كهف الظلم
والرشيد
فما أتى منه بأم أو بأب
فكنية وغيره اسم أو لقب
فما بمدح أو بذم مشعر
فلقب والاسم ما لا يشعر
ثالثها اشارة كذا وذى

تنبيه ①

انما قصر ضمير الرفع بالاستتار لانه عمدة يجب ذكره فان وجد فى اللفظ فذاك والا فهو مدلول عليه بالقرينة والتقدير بخلاف ضمير النصب والجر فانهما فضلة ولا دال على تقدير ما هو عمدة فاعلم من التلويح اهـ شرح التصريح ١ ص ١١٣

متصل ②

والعامل بابتدائية وعلى يليه إلا ، لأن وضعه على ان يلى عامله نعم كان القياس ان يلى الا على القول بانها عاملة لكنه رخص . والمراد لا يبتدأ به ولا يلى إلا فيما على حالته التى كان عليها قبل الابتداء وتلو إلا . اهـ التوضيح ١ ص ١٠٩

لعلم ③

انه قد يقصد باللقبية التعظيم والمزج بينهما حينئذ واللقب المقصود به التعظيم ان التعظيم فى اللقب بحسب ما هو فى الكنية لا بحسب ما هو بل بحسب التصريح بالاسم لان بعض النفوس تأنف ان يخاطب باسمها وقد يقصد بها التفاؤل كالكنية الصغير تفاؤلا بأن يصير شهما حتى يصير له ولد . افاده الرعد الجنى . اهـ التوضيح ١ ص ١٣٧

اسم الاشارة ④

هو ما دل على معين بواسطة إشارة حسية كاليد ونحوها ان كان المشار اليه حاضرا واشارة معنوية ان كان المشار اليه غير حاضر او حكما عنيت حاضرا . اهـ جامع الدروس ١ ص ١٣٧

تعبير الناظم بذا وذى أولى من تعبير الاصل بهذا وهذه لان اسم الاشارة ليس لفظ هذا أو هذه بتمامها اذ هذا التنية كلمة مستقلة تصحب المجرد كثيرا وتصحب المقرون بالكاف قليلا ولا تجامع اللام فلا يقال هذاك لكثرة الزوائد (رابعها) أى الرابع من المعارف (موصول الاسم) بدرج الهمزة للضرورة وخرج بالاضافة الى الاسم موصول الحرف فالموصول قسمان موصول اسمى وهو ما احتاج الى صلة وعائد وموصول حرفى وهو ما احتاج الى صلة فقط فالاول (كالذى) للفرد المذكر واللذين للمثنى المذكر والذين للجمع المذكر والتى للمفردة المؤنثة واللتين للمثنى المؤنث واللات للجمع المؤنث والالى للجمع مطلقا ومن للعاقل وما لغير العاقل وأى للجميع وأل نحو الضارب والمضروب كذلك وذو وعند طيئ وذا بعد ما أو من الاستفهاميتين اذا لم تلغ بان تجعل مع ما أو من كلمة واحدة (خامسها) أى الخامس من المعارف (معرف بحرف أل) أى بحرف هو أل فالاضافة للبيان وهل المعرف أل بتمامها أو الهمزة وحدها وزيدت اللام للفرق بين الهمزة المعرفة والاستفهامية أو اللام وحدها وزيدت الهمزة للتوصل بها الى الابتداء بالساكن وحقها الكسر لكن فتحت تخفيفا لكثرة الاستعمال وهى اما عهدية أو جنسية وكل منهما ثلاثة أقسام لان الاولى اما للعهد الذهنى وضابطه أن يعلم مصحوبها ذهنا (كما تقول فى محل) متعهود بينك وبين مخاطبك (المحل) ومنه قوله تعالى اذ هما فى الغار واما للعهد الذكرى وضابطها أن يتقدم ذكر مصحوبها كما تقول جاءنى رجل فاكرمت الرجل ومنه قوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول واما للعهد الحضورى وضابطها أن يكون مصحوبها حاضرا كما تقول لمحضره رجل أكرمت الرجل ومنه قوله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم والثانية أما الاستغراق الافرادى نحو ان الانسان لفى خسر بدليل الاستثناء وضابطها أن يصح حلول كل محلها حقيقة واما الاستغراق الصفات نحو أنت الرجل علما وضابطها أن يصح حلول كل محلها مجازا وأما للحقيقة من حيث هى هى نحو قولك الرجل خير من المرأة قال المولى التفتازانى ومنه اللام الواقعة فى التعاريف لان المقصود منها بيان الحقيقة (سادسها) أى السادس من المعارف (ما كان من مضاف) بزيادة من والاصل ما كان مضافا لواحد من هذه الاصناف) التى هى الضمير والعلم واسم الاشارة والموصول والمعرف بأل فالمضاف للضمير (كقولك ابنى و) المضاف للعلم كقولك (ابن زيد و) المضاف لاسم الاشارة كقولك (ابن ذى) المرأة (و) المضاف للموصول كقولك (ابن الذى ضربته و) المضاف للمعرف بأل كقولك (ابن الذى) من الذا بالمد (تنبيه) هذه الاقسام فى التعريف على الترتيب الذى ذكره الناظم لكن المضاف لواحد منها فى رتبة ما أضيف اليه الا المضاف الى الضمير فانه ليس فى رتبة الضمير بل فى رتبة العلم على الصحيح وهذا كله بعد لفظ الجلالة لانه أعرف المعارف على الاطلاق ولما أنهى الكلام على المعرفة والنكرة أخذ فى الكلام على الافعال وعقد لها بابا فقال

(باب) بيان (الافعال)

أى أقسامها وأحكامها وأل للعهد والمعهود الافعال الاصطلاحية لا اللغوية كما أشار الى ذلك بالاضافة فى قوله (أفعالهم) أى النحاة لكن الاصل لم يقيد بذلك لان كل قوم انما يتكلمون على اصطلاحهم والافعال جمع فعل بكسر الفاء وقد تقدم تعريفه وهو جنس تحته ثلاثة أنواع فكان التعبير به أخصر لكن الناظم كأصله أراد مزيد البيان للمبتدى ولذلك أظهر فى مقام الاضمار والا فكان مقتضى الظاهر أن يقول وهى (ثلاثة) لا رابع لها (فى الواقع) اجماعا وهى فعل (ماض) كقاض فأصله ماضى فعليه تافعل بقاض وهو ما دل على حدث وزمن ماض وضعا وبقولنا وضعا خرج نحو يضرب اذا قدرن بلم أو لما فانه وان دل على حدث وزمن ماض لكن بطريق العروض لانه موضوع للحدث والزمن المستقبل وانما عرض له ذلك ودخل نحو بعت واشتريت ونحو أتى أمر الله فانه وان لم يدل على حدث وزمن ماض لكن بطريق العروض لانه موضوع للحدث

(١) البقرة: ٤١ (٢) للزمل: ١٥ (٣) المائدة: ٤ (٤) المعصر ٢ (٥) النحل: ١

والحاصل ان الافعال ثلاثة من حيث زمنها بالنظر الى غيره من التجرد والزيادة والتمام والنقصان والصحة والاعلال وعدد من مقام —

للحدث والزمن الماضي وانما عرض له ذلك والمراد من الموضع ما يشمل التقديري لان المفهوم من شرح المفصل لابن الحاجب انه لم يثبت في عسى وضعه للزمان لكن لما وجد فيه خواص الفعل وهي تاء التأنيث وتاء الفاعل قدر ذلك اداء لاجالته في نظم آياته ۞ فان قيل في التعريف المذكور دور لاخذ المعرف فيه ۞ اجيب بان المراد بالماضي المأخوذ في التعريف اللغوي بخلاف المعرف فان المراد به الاصطلاحي وحينئذ فلا دور لا يقال ينتقض التعريف بما لا يتصور معه زمان نحو اراد الله في الازل كذا وخلق الله الزمان اذ لا زمان حينئذ لانا نقول يكفي في ذلك الزمان المتوهم كما قاله بعضهم (وفعل الامر) وهو ما دل بصيغته وضعا على حدث مطلوب وزمن مستقبل باعتبار الحدث وحال باعتبار الطلب فهو للزمن المستقبل والحال باعتبارين وحينئذ فلا يطلق القول بانه للزمن المستقبل او الحال وبقولنا بصيغته خرج نحو لتضرب فانه وان دل على ذلك لكن لا بصيغته بل باللام وبقولنا وضعا خرج نحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله فانه وان دل على ذلك لانه تمنى آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا في سبيل الله بدليل جزم المضارع في جوابه لكن لا بالوضع ودخل ما اذا استعمل فعل الامر في الاباحة او التهديد او نحوهما فانه وان لم يدل على ذلك لكن بطريق العروض وليس من فعل الامر افعل في التعجب نحو اسمع بهم وابصر لانه لم يدل على ماذكر وانما هو من الفعل الماضي لكن اتي به على صورة فعل الامر كما هو مقرر في محله ﴿تنبيه﴾ المقصود من فعل الامر حصول ما لم يحصل وهو ظاهر او دوام ما هو حاصل كما في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا آمنوا (و) فعل (المضارع) اي فعل هو المضارع وهو ما دل على حدث وزمن حال او مستقبل وضعا فهو مشترك بين زمني الحال والاستقبال اشتراكا لفظيا على الصحيح عند كثير منهم ابن الحاجب فيكون موضوعا لكل منهما بوضع كلي هو ضابط المشترك اللفظي وبقولنا وضعا خرج نحو اتى امر الله فانه وان دل على ذلك لكن لا بالوضع كما تقدم ودخل نحو يضرب اذا اقترن بلم او لما فانه وان لم يدل على ذلك لكن بطريق العروض كما تقدم ايضا وانما سمي هذا القسم مضارعا لانه مشابه للاسم والمضارعة في اللغة المشابهة ماخوذة من الضرع لان المتشابهين كانهما ارتضعا من ضرع واحد ﴿تنبيه﴾ قدم الناظم الفعل الماضي لتقدمه في الوجود وبني الامر لانه كالماضي في البناء وختم بالمضارع لتبعيته للتاخير حينئذ لكن الاصل قدم المضارع على الامر حيث قال ماض ومضارع وامر اقتداء بالقرآن العزيز قال الله تعالى انما قولنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فرتبها كذلك واذا اردت بيان احكام هذه الاقسام (فا) اقول لك (الماضي مفتوح الاخير) اي مبني على فتح الحرف الاخير منه (ان قطع ۞ عن مضمر محرك به رفع) وعن واو جمع اخذا من كلامه الآتي بان اتصل به اسم ظاهر نحو ضرب زيد او ضمير ساكن نحو ضربا بناء على ان هذه الفتحة الاصلية وهو الصحيح او اتصل به ضمير محرك به نصب نحو ضربك (فان) لم يقطع عن المضمر المذكور وعن واو الجمع بل (اتى مع ذا) اي مع هذا (الضمير) وهو الضمير المحرك الذي رفع به نحو ضربت او مع واو الجمع نحو ضربوا (سكنا) بالف الاشباع في الاولى لئلا يتوالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة في نحو ضربت وطرد الباب في نحو استخرجت وضم في الثانية لمناسبة الواو كما اشار اليه بقوله (وضمه) اي الحرف الاخير من الماضي (مع) بسكون العين للضرورة (واو جمع) اي الواو التي هي ضمير الجمع (غينا) بالف الاشباع ولا يرد على ذلك نحو غزوا ورموا لان الضم فيه مقدر على الواو والياء المحذوفتين اذ الاصل غزووا ورميوا استثقلت الضمة على الواو والياء فحذفت ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين او يقال تحركت الواو والياء وانفتح ماقبلهما قلبتا الفين ثم حذفتا لالتقاء الساكنين ﴿تنبيه﴾ لا خلاف في بناء الماضي وانما الخلاف فيما يبنى عليه فقيل يبنى على الفتح مالم يتصل به ضمير متحرك او واو جمع فالابنى على السكون في الاول وعلى الضم في الثاني كما يصرح به كلام ابن هشام في شرح الشذور وقيل يبنى على الفتح مطلقا لكن اذا اتصل به الضمير المذكور او واو

الاضمار قبل الذكر هو مقتضى الظاهر للايضاح والتعليل المذكور يكفي في دفع عدم كون المقدم ليعلم عند البلغاء. اهـ تشويق الخلان ص٩٥

فائدة

وقدم الافعال خلافا لما تقدم في صدر الكتاب من تقديم الاسم على الفعل لقلة افراد الافعال ولمكانة وهناك لشرف الاسم وايضا قدم الافعال هنا لانها عاملة في الفاعل والمفاعيل والاسم كان فضلة ومعمولي ثلثت والحال والتمييز انما في الاصل وغير ذلك ورتبة العامل التقديم فقدم وهنا ولكون الطالب على صيغة ولان الافعال كالوسيلة بالنسبة الى الاسماء والوسائل مقدمة على المقاصد وهو مخالف عادة المتقدمين كالزمخشري في المفصل وابن الحاجب في كافيته. اهـ تشويق ص٩٥

وسمي رضا عاء

المشابهة للاسم وجه الشبه انه انما شابهه في الابهام و- التخصيص وقبول لام الابتداء وهي انه على حركات الاسم و- سكناته ثم رضعه ومضارع. اهـ تشويق الخلان ص٩٧

وَفِعْلُ الْأَمْرِ وَالْمُضَارِعِ فَالْمَاضِي مَفْتُوحُ الْأَخِيرِ إِنْ قُطِعْ عَنْ مُضْمَرٍ مُحَرَّكٍ بِهِ رُفِعْ فَإِنْ أَتَى مَعَ ذَا الضَّمِيرِ مُسَكَّنَا وَضَمَّهُ مَعَ وَاوِ جَمْعٍ قَفِنَا

تنبيه

علمت مما تقرر ان الفعل اما ماض او امر او مضارع ومعنى نحو قام زيد امس. واما ماض لفظا لا معنى قام زيد الان عمرو. و- ماض معنى لا لفظا نحو لم يقم. وتمثيل لفظا لا معنى نحو لم يقم زيد ومستقبل معنى لا لفظا نحو. اي قمت. اهـ تشويق الخلان ص٩٨

مفتوح الاخير ابدا

وجه البناء الماضي على الحركات مع ان الاصل في المبني ان يسكن لشبهه بالمضارع والمضارع معرب فما اشبهه لا اقل ان يبنى على حركة ووجه شبهه بالمضارع انه يقع في المواضع التي يقع فيها المضارع فيقع صلة و- صفة ومخبرا وحالا وشرطا وجزاء. اهـ ابن قاسم ص٣٨

ايضا تابعة

اي عند البصريين والثناء عند الكوفيين والاقفاء بالسكان الاخريين على انه مقتطع من المضارع الذي قبله تاء المخاطب فهو عندهم معرب لعدم الاصل مقدرة. اهـ تشويق الخلان ص٩٦

ط الصف ١١ تا مريم ٣٨ الاحزاب ١ النساء ٣٥ النحل ١ تا النحل ٤٠

الجمع يكون الفتح مقدرا وهذا هو الراجح وكلام الاصل ظاهر فيه وكلام الناظم محتمل له وان كان المتبادر منه الاول اذ يحتمل أن كلا من السكون والضم في كلامه ليس للبناء كما هو المختار (والأمر مبني على السكون) ان كان صحيح الآخر ولم يتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة المؤنثة نحو اضرب واضربا وهذا هو المتبادر من كلامه الثاني حيث قال والامر مجزوم أبدا أذ يحتمل أن كلامه على التنبيه فيكون فيه حذف الأداة والأصل والامر كمجزوم أو أن المجزوم في كلامه بمعنى المعامل معاملة المجزوم وعلى كل فيكون قد أشار الى أنه يبنى على ما يجزم به مضارعه كما فصله الناظم وبذلك تعلم أنه لا يتعين حمل كلام الاصل على مذهب الكوفيين وان حمله بعض الشارحين عليه أخذا بظاهره لجواز حمله على مذهب البصريين كما علمت بل هو الاولى (وافتحوا) أي النحاة أو العرب فعلا (مضارعا) حرف (واحد) بالاشباع (من الحروف الاربع) لم يقل الأربعة لأن الحروف تذكر وتؤنث كما صرح به المرادي على أن زيادة التاء في عدد المذكر وتركها في عدد المؤنث انما يجب كل منهما اذا كان المعدود مذكورا بعد اسم العدد وأما اذا حذف أو قدم وجعل اسم العدد صفة له فلا يجب ذلك بل هو أولى فقط كما نقله النووي عن النحاة فاحفظها فانها عزيزة الوجود وقوله (الزوائد) بالاشباع صفة للحروف أو الاربع وهي جمع زائد وان اقتضى كلام الاصل أنها جمع زائدة حيث قال أحدى الزوائد وأنما سميت زوائد لانها زيدت في المضارع دون الماضي وسميت أيضا بأحرف المضارعة وهي (همز) بشرط أن تكون للتكلم مع الانفراد كما في قولك أقوم بخلاف ما اذا لم تكن لذلك كما في أكرم (ونون) بشرط أن تكون للتكلم مع التعدد أو تعظيم النفس كما في قولك نقوم اذا كنت مع غيرك أو كنت معظما نفسك بخلاف ما اذا لم تكن لذلك كما في نرجس (وكذا ياء) بشرط أن تكون للغيبة مع التذكير مطلقا أو التأنيث جمعا كما في قولك يقوم زيد والهندات يقمن بخلاف ما اذا لم تكن لذلك كما في يزنا (وتا) بشرط أن تكون للمخاطب مطلقا أو للغيبة مع التأنيث افرادا أو تثنية كما في قولك تقوم يا زيد وتقوم هند والهندان تقومان بخلاف ما اذا لم تكن لذلك كما في تعلم وهذه الاحرف (يجمعها) أي تلك الاحرف (قولي أنيت) أي قربت وأدركت (يافتى) فان قيل كما يجمعها أنيت يجمعها يأنيت ونأتي وأتين فما وجه اختيار أنيت أجيب بان أنيت بمعنى قربت وأدركت كما علمت ففيه تفاؤل بادراك المطلوب وأيضا كل حرف من حروف أنيت بضعف ما قبله ففيه تفاؤل بحصول الخير أضعافا مضاعفة (و) هذه الاحرف (حيث كانت في) فعل (رباعي) أي ذي أربعة أحرف سواء كان ماضيه ثلاثيا مزيدا بحرف نحو أكرم أو رباعيا مجردا نحو دحرج (تضم) فتقول أكرم وأدحرج ونكرم وتدحرج ويكرم ويدحرج وتكرم وتدحرج

تنبيه ١ اذا زاد على حرف المتين للفرق بين المضارع والماضي فيما بالماضي للاتم مذهب الزمان عن الماضي بالماضي اصل والمضارع فرع ومعنى الزيادة اصير وجعد الزيادة فرع خلاف الاصل الأصل والفرع المزيد والمزيد عليه فالاصل الأحرف بالزيادة دون غيرها لان الزيادة فيها اتفق وهم المتابعة الحروف زيادة فيه ولا يلزم الحروف بالزيادة موجودة في الماضي كثيرة وردها في كلامهم اما بنفسها او بابدالها منها اهـ تصريح الفلاح ص١٥

تنبيه ٢ انما عدد بعضهم تاء المتانية ليست منقلبة من الواو كما في المخاطب بل هي تاء المتانية قلما زيدت في الاول للدلالة بتسميه بالماضي هو كذلك للابتداء بالماضي. اهـ الفلاح ص٤٧

والأمر مبني على السكون ◉ أو حذف حرف علة أو نون وافتحوا مضارعا بواحد ◉ من الحروف الأربع همز ونون وكذا يا وتا يجمعها قولي أنيت يافتى وحيث كانت في رباعي تضم

تنبيه ٣ وزيدت تلك الحروف في الاول من الماضي دون الامر ليفرق به مع الامر والحق بالزيادة لان المستقبل اذا كان زيادته في الاخر يلتبس بالماضي اذ يتشبه في زيادة الالف والنون والتاء في زيادة التاء دون غيرها لئلا يلتبس بالمضارع للاستقبال وغيره وتوصيفه لتشاول قلة الرباعي بقلة الحركة وكثرة غيره بهذه الفتحة. اهـ كذا في الدرة ص١١

مضارعا سمي مضارعا لمشابهته الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لمشابهته معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتق من الضرع. وجه الشبه انه اما مشابهته في الابهام والتوصيف وقبول لام الابتداء وهو بانه على حركات الاسم وسكناته وسيأتي بسطه ان شاء الله. اهـ تشويق الفلاح ص٢

بضم حروف المضارعة فى جميع ذلك (وفتحها) أى تلك الاحرف (فيما سواه) أى فيما سوى الرباعى من الثلاثى والخماسى والسداسى (ملتزم) فتقول أضرب وأنطلق وأستخرج وتضرب وتنطلق وتستخرج ويضرب وينطلق ويستخرج وتضرب وتنطلق وتستخرج بفتح حروف المضارعة فى جميع ذلك ◉ ولما تكلم الناظم على حكم المضارع فى أوله من ضمه وفتحه أخذ يتكلم على حكم المضارع فى آخره وعقد لذلك بابا فقال

﴿ باب ﴾ بيان ﴿ اعراب الفعل ﴾ المضارع

من رفع أو نصب أو جزم وقد بين ذلك بقوله (رفع) الفعل المضارع الذى تجردا) بألف الاشباع أى عرى (عن ناصب) من النواصب التى سيذكرها (و) عن (جازم) من الجوازم التى سيذكرها (تأبدا) بألف الاشباع أى ثبت أبدا ولذلك قال الاصل وهو مرفوع أبدا حتى يدخل عليه ناصب أو جازم

﴿ تنبيهان ﴾ الاول لا خلاف فى رفع المضارع بالشرط المذكور وانما الخلاف فى رافعه فقيل خلوه من الناصب والجازم وقيل حلوله محل الاسم والصحيح انه التجرد من الناصب والجازم كما جرى على ألسنة المعربين ◉ فان قيل التجرد عدمى والرفع وجودى والعدمى لا يصح أن يكون مؤثرا فى الوجودى ◉ أجيب بمنع أن التجرد عدمى لان المراد به استعمال المضارع على أول أحواله وذلك وجودى لا عدمى على أن هذا السؤال انما يتجه بناء على أن عوامل الاعراب مؤثرات لا علامات كما صرح به الرضى بخلافه على أنها علامات لا مؤثرات ◉ الثانى يرد على اطلاق الناظم كالاصل ما اذا اتصل بالفعل المضارع نون الاناث أو باشرته نون التوكيد لانه مبنى مع الاولى على السكون ومع الثانية على الفتح ولذلك قيد بعض شراح الاصل بالتجرد عن النونين لكن قال بعضهم لا حاجة الى التقييد بذلك لان الفعل المضارع اذا اتصلت به نون الاناث أو باشرته نون التوكيد وان كان مبنيا لفظا لكنه مرفوع محلا ورد بانا لا نسلم ذلك بل لاحظ له حينئذ فى الاعراب أصلا لانه انما أعرب لشبهه بالاسم وقد ضعف ذلك الشبه باحدى النونين لانها لا تتصل الا بالفعل فرجع الى أصله وهو البناء فالحق أنه لا بد من التقييد المذكور ولما ذكر حالة الرفع أخذ فى ذكر حالة النصب مع بيان النواصب فقال (فانصب) الفعل المضارع (بـ) واحد من (عشر) على مذهب اليه الكوفيون من أن كلا من العشر التى سيذكرها الناظم ينصب المضارع بنفسه والصحيح مذهب اليه البصريون من أن الذى ينصب المضارع بنفسه أن إتفاقا ولن واذن وكى المصدرية على الصحيح وأما الباقى من العشرة فلا ينصب المضارع بنفسه وانما ينصبه أن مضمرة بعدها فتلخص أن هذه العشرة ثلاثة أقسام قسم ينصب المضارع بنفسه اتفاقا وهو أن فقط وقسم ينصبه بنفسه على الصحيح وهو لن واذن وكى المصدرية وقسم لا ينصبه بنفسه على الصحيح وهو الباقى من العشر ومن قال من شراح الاصل انها قسمان فقط فقد تعقب بما قلنا وقد بين الناظم تلك العشرة تتميما للفائدة فقال (وهى) أى العشر التى ينصب بها (أن) المصدرية وانما لم يقيد بها الناظم كالاصل لانها لا تهمل لمبادرة عند الاطلاق وخرج بها المخففة من الثقيلة وهى الواقعة بعد فعل يفيد نحو علم أن سيكون منكم مرضى وكذا بعد فعل ظن على أحد الوجهين نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة قرئ برفع تكون ونصبه والاكثر النصب والمفسرة وهى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو وأوحينا اليه أن اصنع الفلك والزائدة والاكثر أن تقع بعد لما كما فى قوله تعالى فلما أن جاء البشير فاذا وقع المضارع بعدها فلا تنصبه نحو آتيك لما أن يقدم زيد (ولن) وهى حرف نفى ونصب واستقبال فتنفى الحدث وتنصب اللفظ وتخص الزمن بالاستقبال بعد أن كان محتملا للحال والاستقبال نحو لن نبرح عليه عاكفين (وكى) مصدرية كانت أو تعليلية بناء على ما ذهب اليه الكوفيون من أن التعليلية ناصبة بنفسها كالمصدرية بخلافه على ما ذهب اليه البصريون من أن التعليلية ليست ناصبة بنفسها وانما الناصب أن مضمرة بعدها

﴿ تنبيه ﴾ كى تتعين للمصدرية فى صورة واحدة وهى ما اذا تقدمت عليها اللام نحو قوله تعالى لكيلا تأسوا وللتعليل فى صورتين وهما ما اذا تقدمت هى على اللام أو أن نحو قولك جئتك

وفتحها فيما سواه ملتزم

﴿ باب اعراب الفعل ﴾

رفع المضارع الذى تجردا

عن ناصب وجازم تأبدا

فانصب بعشر وهى أن ولن وكى

كي لا مر أو قولك جئتك كي تكرمني وتحتملهما في صورتين وكما ما اذا توسطت بين اللام وأن أو خلت من اللام وأن نحو قولك جئتك لكي أن تكرمني وقولك جئتك كي تكرمني ومن هذه الصورة قوله تعالى كيلا يكون دولة بين الاغنياء منكم (كذا اذن) وهي حرف جواب وجزاء كذا قال سيبويه وهل هي كذلك في كل موضع أو في الأكثر وقد تتمحض للجواب قال بالاول الشلوبين وقال بالثاني الفارسي واستدل بأنه اذا قال لك شخص أحبك قلت اذن أظنك صادقا قال اذا لا يجازاة هنا لان المراد أظنك حالا ولا مدخل للجزاء في الحال وتكلف الشلوبين في جعلها هنا للجزاء بجعل المراد ان ثبت ذلك أظنك صادقا وانما تنصب اذن (ان صدرت) أي ان أتى بها في صدر الجواب كما اذا قلت اذن أكرمك جوابا لمن قال أزورك غدا فان تصدر بأن أخرت أو توسطت ألغت كما اذا قلت أكرمك اذن أو قلت لنا أذا أكرمك وأما قوله

لا يتركني فيهم شطيرا ٭ انى اذا أهلك أو أطيرا

فضرورة أو مؤول بأنه على حذف الخبر والتقدير انى لا أقدر على ذلك ثم استأنف وقال اذا أهلك أو أطير

(تنبيهان) الاول ذكر الناظم لاعمال اذن شرطا وتركه شرطين أحدهما أن يكون الفعل مستقبلا فلو كان حالا لم تعمل كما في قولك لمن يحدثك اذن تصدق والآخر أن يكون متصلا بها لكن يغتفر الفصل بالقسم لانه للتأكيد وبلا لانها لم يعتد بها فاصلة في أن فكذا في اذن واغتفر بعضهم أيضا الفصل بالنداء وبالظرف وبالجار والمجرور وان اقترنت اذن بحرف عطف لم تعمل الا على قلة وقد أشار بعضهم لذلك بقوله

أعمل اذن أذا أتتك أولا ٭ وسبقت فعلا بعدها مستقبلا ٭ واحذر اذا أعملتها أن تفصلا
الا بحلف أو نداء أو بلا ٭ وافصل بظرف او بمجرور على ٭ رأى ابن عصفور برئيس النبلا

وان تجئ بحرف عطف أولا ٭ فأحسن الوجهين أن لا تعملا

الثاني نقل أن للنحويين في رسم اذا ثلاثة مذاهب الاول انها تكتب بالالف مطلقا قيل وهو الاكثر والثاني انها تكتب بالنون مطلقا والثالث ان ألغيت كتبت بالالف وان أعملت كتبت بالنون ونقل عن الفراء عكسه وتبعه عليه ابن خروف (ولام كي) وهي اللام الموضوعة للتعليل وان استعملت في غيره كالعاقبة والصيرورة وسميت بلام كي لانها تخلفها في افادة التعليل وظاهر كلام الناظم انها ناصبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضمرة جوازا بعدها كما هو مذهب البصريين فتقول أسلمت لأدخل الجنة أو لان أدخل الجنة وعلى كونها مضمرة جوازا بعدها ما لم تقترن بلا والا وجب اظهارها نحو قوله تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وقوله لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرون على شيء من فضل الله فلها حالتان بعد لام كي واما بعد غير لام كي مما سيأتي فهي لغو اجبة الاضمار فتحصل أن لها ثلاثة أحوال جواز الاضمار والاظهار وذلك بعد لام كي اذا لم تقترن بلا ووجوب الاظهار وذلك بعد لام كي اذا اقترنت بلا ووجوب الاضمار وذلك بعد غير لام كي مما سيأتي (ولام جحد) وهي اللام المسبوقة بكان المنفية مما نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم أو يكن المنفي بلم نحو قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم والمراد بالجحد هنا كما للجحود مطلق النفي وان كان كل منهما في الاصل موضوعا لنفي ما علم قال تعالى نوجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم وظاهر كلام الناظم أن هذه اللام ناصبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضمرة وجوبا بعدها كما هو مذهب البصريين (تنبيه) اختلف في خبر كان أو يكن فذهب البصريون الى أنه محذوف وهذه اللام جارة متعلقة بذلك الخبر المحذوف وذهب الكوفيون الى أنه الفعل الواقع بعد اللام وهذه اللام زائدة للتوكيد النفي وجرى عليه ابن مالك في متن التسهيل وصرح به ولده لكن الذي في شرح التسهيل موافقة البصريين (وكذا حتى) الجارة وانما لم يقيد بها الناظم كالاصل لانها المرادة حيث أطلقت في هذا الباب وخرج بها العاطفة وهي التي تعطف بعضا على كل نحو مات الناس حتى الانبياء وجاء الحجاج حتى المشاة والابتدائية وهي

اذن: اختلف اصولهم هل بسيطة او مركبة فالجمهور على انها بسيطة وقيل مركبة من إذا وقيل من إذا ان. والجمهور على انها حرف وقيل هي اسم والمتنبي فيها تنوين وعوض عن جملة والاصل إذ جئتني وهو عند المتنبي فالجمهور انها تكتب بالالف، وقيل بالنون وهو قال بعضهم اشترطوا ان اكرمك ليصح ان يكتب إذن بالالف لانها مثل أن ولم. وانما اشترطوا ان لا يكون حالا لان الفعل المضارع تقتضي الاستقبال وانما ترفع الحال فتعتبر ضعفا. اهـ امير عن ابن هشام ٢ ص ٨٥

اعلم: ان اللام الجارة تقع الضابع معها اربعة: لام كي نحو وانزلنا إليك الذكر لتبين للناس. الثانية لام الملك وتسمى لام العاقبة ولام الصيرورة وهي التي يكون ما بعدها نتيجة لما قبلها نحو: فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فالتقاطه انما كان ليكون شفيقا ماكلا الا ان الله اراد بعد ذلك لهم حزنا. الثالثة لام الزائدة وهي المعاقبة بصلة فعل متصل وما بعدها مفعوله نحو: انما يريد الله ليعذبهم بها في الدنيا

كذا اذن إن صدرت ولام كي ولام جحد وكذا حتى

الرابعة لام الجحود ولكنه هذه الرابعة يجب اضمار ان بعدها اهـ ابن محمود ٤ ص ٨٥

وعلة مجيء اضمار ان بعد لام الجحود ان كان لينفعل ما بعدها من قال كان سيفعل او سوف يفعل فاللام نقيض اللام في مقابلة السين او سوف كما ان المكررات المتضمنة معنى السين او سوف كذلك فانه تكرر مع اللام: اهـ ص ١١٣

وقال ابن هشام ان الناصب بعد هذه اللام مضمرة لا بنفسها كما تقدم الكوفيون لان حتى قد ثبت لها تخفض الاسماء وما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذا العكس. اهـ شنوقيط ص ٤٤

لم يكن المنفي

قال الاشموني المراد ما ينفي الماضي وذلك ما ولم سموا ان لانها تخلصه بالاستقبال وكذلك لا لان النفي غير المستقبل بها قليل وما لما خانها وان كانت تنفي الماضي لكن بقيد على اتصال نفيه بالحال. وما إن نفي بها فمنه ما وزعم كثير من الناس ان قوله تعالى: وان كان مكرهم لتزول منه الجبال بكسر اللام ونصب تزول منه قراءة غير الكسائي انها لام الجحود فكذا بعدها ان الفعل بعد لام الجحود لا يرفع الا ضمير الاسم السابق وهو الذي يظهر انها لام كي. اهـ تشنوقيط الحلال ص ١١٣

٢ المشرح ٧ ٣ النساء ١٦٤ ٣ البينة ١ ٤ الانفال ٣٣ ٥ النساء ٣٦ ٦ النحل ١٤

التي تبتدأ بعدها الجمل نحو قوله ﴿ فما زالت القتلى تمج دماءها ﴿ بدجلة حتى ماء دجلة أشكل
ظاهر كلام الناظم أنها ناصبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضمرة وجوبا
بعدها كما هو مذهب البصريين وعلى كل فشرط النصب أن يكون الفعل مستقبلا فان كان
ماضيا لم ينصب كقولك سرت حتى أدخل البلد في حالة دخولها (تنبيه) معنى حتى غالبا الغاية فيكون
ما بعدها غاية لما قبلها وعلامة ذلك أن يصلح في موضعها الى كما في قوله تعالى حكاية عن قوم موسى
لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وقد تكون للتعليل فيكون ما قبلها علة لما بعدها
وعلامة ذلك أن يصلح في موضعها كي التعليلية كما في قولك أسلم حتى تدخل الجنة (وأو) التي بمعنى الى
وهي التي ينقضي ما قبلها بما بعدها كما في قولك لألزمنك أو تقضيني حقي والتي بمعنى الا وهي التي ينتقضي
ما قبلها لوقوعه وحده كما في قولك لا قتلن الكافر أو يسلم والتي بمعنى التعليل وهي التي يكون ما قبلها علة لما
بعدها كما في قولك لأطيعن الله أو يغفر لي بخلاف التي للعطف وظاهر كلام الناظم أنها ناصبة بنفسها كما
هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضمرة وجوبا بعدها كما هو مذهب البصريين (والواو)
التي للمعية بخلاف العاطفة والاستئنافية (والفا) التي للسببية بخلاف العاطفة والاستئنافية فيشترط
في الواو أن تكون للمعية وفي الفا أن تكون للسببية ويشترط في كل منهما أن يكون (في جواب) للنفي
أو الطلب ومثل الناظم أعني قوله والواو والفا في جواب أولى من قول الأصل أو الجواب بالفا والواو
لان الكلام في الناصب والجواب منصوب لا ناصب وان أجاب بعضهم عن الاصل بأن في عبارته قلبا
والأصل والفا والواو في الجواب (قد عنوا) أي النحاة (به) أي الجواب (جوابا) واقعا (بعد نفي
محض أي خالص من شائبة الاثبات بأن لم ينتقض بالا أو غيرها بخلاف غير المحض كقولك ما أزت
الا تأتينا فنحدثنا بزيد الفعل (أو) بعد (طلب) محض وهو الذي يكون بالفعل بخلاف غير المحض
نحو جبه يسترح برفع الفعل وأقام الطلب مقام النفي تسعة وقد نظمها بعضهم في بيت فقال
أمر وآله ودع وسل واعرض لجحدهم ﴿ تمن وارج وكذلك النفي قد كملا
وقولك الامر قولك أقبل فاحسن اليك وأحسن اليك مثال النهي ثما أشار اليه بقوله (كلا ترم) أي
لا ترد (علما) فتترك التعب أو (وتترك التعب) وفي التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم وقال الشاعر
لا تنه عن خلق وتأتي مثله ﴿ عار عليك اذا فعلت عظيم
ومثال الدعاء قولك رب وفقني فأعمل صالحا أو وأعمل صالحا قال الشاعر
رب وفقني فلا أعدل عن ﴿ سنن الساعين في خير سنن
وفي التنزيل ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا ومثال السؤال أي الاستفهام
قولك هل تشتصرني فأنصرك أو وأنصرك قال تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ومثال العرض
في قولك لولا تنزل عندنا فنصيب خيرا أو ونصيب خيرا قال تعالى لولا أخرتني الى أجل قريب فأصدق
ومثال التحضيض هلا تكرم زيدا فيحسن اليك أو ويحسن اليك قال تعالى لولا أنزل اليه ملك فيكون
معه نذيرا ومثال التمني قولك ليت لي مالا فأنفق منه أو وأنفق منه قال تعالى يا ليتني كنت معهم
فأفوز فوزا عظيما ومثال الترجي قولك لعل الحبيب قادم فأزوره أو وأزوره قال تعالى حكاية عن
فرعون لعلي أبلغ الاسباب أسباب السموات فأطلع الى اله موسى ومثال النفي قولك لا يقضى على زيد
فيموت ولا يموت وقال تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا وقال تعالى ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم
الصابرين وظاهر كلام الناظم أن كلا من الواو والفا في ذلك كله ناصب بنفسه كما هو مذهب الكوفيين
والحق أن الناصب أن مضمرة وجوبا بعده كما هو مذهب البصريين ولما ذكر كلا من حالتي الرفع
والنصب ذكر حالة الجزم مع بيان الجوازم فقال (ولم جزمه) أي الفعل المضارع (بلم) نحو لم يلد ولم
يولد (و) بـ(لما) نحو لما يلد ولما يولد (أجب) بخلاف لما الجحدية وهي التي بمعنى حين كما في قولك

حتى ... بشرط كون الفعل بعدها مستقبلا غالبا نحو سرت حتى يدخل البلد بمعنى سأدخل فان كان ماضيا لم ينصب نحو سرت حتى دخلت البلد بمعنى دخلت فعلى هذا فحتى في الآية حرف ابتداء لا جارة خلافا لابن عطية والجلال. اهـ كواكب الدرية ص ٦٦

أو ... الناظمة قال ابن عقيل هي عطف بأو لأحد الشيئين أو الأشياء عطلقة لا حد معين مبهم عند المتكلم وهو مفوض لها على حسب ما يريده من أحدهما أو منهم مما قبلها ولذا وجب تقدم فعل أو وصف امكن أن يقع عليها. اهـ كواكب الدرية ص

تنبيه

قال في المفصل الصاني: ومضمر اضمارا من جنسه عملها بدون هذه الأحرف المختصة لأنها عامل ضعيف لا يقدر على العمل مع ضعفه الا بقيام شبه لك عليه مما وجد الاستمرار في تلك المواضع المتقدمة لمناسبة صريحة فيما عداها. اهـ كواكب الدرية ص ٦٩

وَأَوْ
وَالوَاوِ وَالفَا فِي جَوَابٍ
قَدْ عَنَوْا ۞ بِهِ جَوَابًا
بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ
كَلَا تَرُمْ عُلَا وَتَتْرُكَ
التَّعَبْ
وَجَزْمَهُ بِلَمْ وَلَمَّا

وطلا

وهكذا في المفصل لم ضمت البها ما يضمرانها فيه الاصل كلتا ان احداهما لم واللفظ ما الزائدة للنافية ما زادت في معناها منهم ثم ما كفت لم عن العمل والحرفية والاختصاص بالمضارع فنفيه جزمه وقلب معناه ماضيا وهلم جرا فحذف همزة الاستفهام عليهما وما فارقتها في أمرين الاصل ان لما لا تقترن بأداة الشرط. الثاني ان فيها معنى الى زمان الحال الثالث ان منفيها متوقع الثبوت بالنسبة الى المستقبل الرابع انه يجوز حذف مجزومها وان يسكت عليها دون لم الخامس ان لما لا يلتقى بها القسم اصلا ولم يلتقى بها الا الصيغ السادس انها لا تفصل عنه بغير ما فال ولم قد تفصل عنه بغير ما السابع انه لا يجوز دخول الفصل بعدها خلافا لمن قال جاء غير الفصل بعدها. اهـ انظر كواكب الدرية ص ٧٠

---

(١) طه: ٩١ (٢) طه: ٦١ (٣) يونس: ٨٨ (٤) الاعراف: ٥٢ (٥) المنافقون: ١٠ (٦) الزخرف: ٧ (٧) النساء: ٧٣
(٨) المائدة: ٧٧ (٩) الفاطر: ٣٦ (١٠) الاعراف: ١٤٣ (١١) الاخلاص: ٣ (١٢) ص: ٢٤

عرضت عليك كما فعلت كذا والإيجابية وهي التي بمعنى ألا كما في قوله تعالى إن كل نفس لما عليها حافظ في قراءة من شدد الميم كذا قيل والحق أنه لا حاجة الى هذا الاحتراز لانه لم يحفظ دخول كل من الجبية والايجابية على المضارع واختلف هل لما بسيطة أو مركبة من لم وما والحق انها بسيطة كما هو مذهب الجمهور (تنبيه) ذكر الاصل بعد لم ولما ألم وألما وظاهر ذلك أنهما أداتان مستقلتان وليس كذلك بل هما لم وما زيد عليهما همزة الاستفهام ولذلك لم يذكرهما الناظم (قد وجب) صناعة وأما رفعه بعد لم في قوله ◉ يوم الصليفاء لم يوفون بالجار ◉ فضرورة وقيل لغة وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها كما في قراءة بعضهم ألم نشرح لك صدرك بفتح الحاء وخرجت على أن الاصل ألم نشرحن بنون التوكيد الخفيفة ثم حذفت وبقيت الفتحة تدل عليها وفي هذا شذوذ من أحدهما توكيد المنفي والآخر حذف النون لغير وقف ولا ساكنين (و) كذا (لام دلتا) وضعا (على الطلب) للترك في الأولى والفعل في الثانية نحو لا تؤاخذنا ونحو ليقض علينا ربك وأشرت بقولي وضعا الى أنهما قد يدلان على التهديد كما في قولك لولدك لا تطعني وكما في قوله تعالى من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كي في نحو جئته لا ينكرني له على حجة ويجوز حذف اللام في الشعر دون غيره على الصحيح كما في قوله

محمد تفد نفسك كل نفس ◉ اذا ما خفت من أمر تبالا

(تنبيه) الحق أن لا الناهية والدعائية بمعنى غاية الامر أن التعبير بالدعائية في جانب المولى سبحانه وتعالى أولى مراعاة للادب وكذلك لام الامر ولام الدعاء وان تبادر من قول الاصل ولام الامر والدعاء ولا في النهي والدعاء خلاف ذلك ولذلك عدل عنه الناظم الى ما عبر به (كذاك ان) الشرطية بخلاف الزائدة والنافية والمخففة من الثقيلة وتقترن ان الشرطية بلا النافية نحو إن لا تنصروه فقد نصره الله وان لا تغفر لي وترحمني أكن من الخاسرين فاياك أن تتوهم أن ان لا استثنائية كما غلط فيه بعض من يدعي الفضل (وما) الشرطية بخلاف الزائدة والنافية والمصدرية (ومن) الشرطية بخلاف الاستفهامية (واذما) وهي حرف على الاصح و(أي) بتشديد الياء وهي بحسب ما تضاف اليه فان أضيفت الى ظرف فهي ظرف زمان أو مكان وان أضيفت الى ما يعقل فهي لما يعقل وان أضيفت الى ما لا يعقل فهي لما لا يعقل وهكذا و(متى) الشرطية بخلاف الاستفهامية وهي للعموم في الازمان و(أيان) بفتح الهمزة على المشهور وكسرها لغة وهي للعموم في الازمان كمتى وقد تستعمل في الازمان التي يقع فيها الامور العظام وزعم بعضهم أنها للعموم في الاحوال و(أين) وهي للعموم في المكان و(مهما) وهي لما لا يعقل غير الزمان وهي بسيطة (وحيثما) وهي للعموم في المكان كأين (وكيفما) وهي للعموم في الاحوال وقد جزم الناظم في عدها من الجوازم على ما ذهب اليه الكوفيون من الجزم بها والحق ما ذهب اليه البصريون من عدم الجزم بها وان كانت تستعمل في المجازاة فيجازى بها بمعنى لا عملا و(أنى) بتشديد النون وهي للعموم في المكان كأين وحيثما فمثال ان غالبا أشار اليه بقوله (كذلك إن يقم زيد وعمرو قنا) ◉ ومثال ما قوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه الله ◉ ومثال من قوله تعالى ممن يعمل سوءا يجز به ◉ ومثال اذما قول الشاعر

وانك اذما تأت ما أنت آمر ◉ به تلف من اياه تأمر آتيا

ويروى

وانك اذما تأت ما أنت آمر ◉ به تلف من اياه تأمر آتيا

◉ ومثال أي قوله تعالى أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ◉ ومثال متى قول الشاعر

إنك إن جلا وطلاع الثنايا ◉ متى أضع العمامة تعرفوني

◉ ومثال أيان قوله ◉ أيان ما تعدل به الريح تنزل ◉ ومثال أين قوله تعالى أينما تكونوا يدرككم الموت ومثال مهما قوله تعالى مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين ◉ ومثال حيثما قوله

تنبيه ٤

اي قصد الاحتراز التي تجزم فعلين في الماضي ما عدا ثلاثة اشياء ضرب لا يجزم الا متعينا بها وهو حيثما اذ وكيف واجاز بعضهم الجزم بالثلاثة بدون ما وضربه لا يعلمه ما هو منه وبينهما واو وما واجاز الكوفيون حذف من والفاء وفي مرادها وضربه بحرف نفي الأمرات وهو ان وما ولا ومتى وأين وايان اهـ. تشويق الخلان ص ١٣

اعلم!

الجزم باذا شاذ لعدم المناسبة بينهما فصوان الشرطية وذلك أن ادوات الشرط اذا جزم لتضمنها معنى ان الشرطية وهي موضوعة للابهام والشك وكلمة اذا موضوعة للتحقيق فهما متنافيان اهـ. جامع الدروس ٣ ص ١٦٦

اقسام الطلب

الامر هو طلب الاعلى الفعل من الادنى والنهي طلب الاعلى الكف عن الادنى والدعاء طلب الادنى من الاعلى والتمني طلب المفهم والعرض طلب لين ورفق والتحضيض بحث وازعاج والتمني طلب ما لا طمع فيه اهـ

قد وجب

وَلَا وَلَامٍ دَكَّا عَلَى الطَّلَبِ
كَذَاكَ إِنْ وَمَا وَمَنْ وَإِذْمَا
أَيٍّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ مَهْمَا
وَحَيْثَمَا وَكَيْفَمَا وَأَنَّى
كَانَ يَقُمْ زَيْدٌ وَعَمْرٌو قُنَّا

المستقبل او ما فيه عسر والنفي هو الاخبار بالعدم اهـ. حاشية عبادة ٤ ص ٣٤

وحيثما اذما وجب زيادة ما فيها لتأخيها عن الاضافة فيتأتى الجزم فيها واما ما يجتمع الاضافة والجزم لان المضاف اليه هاك مثل الاسم فهو واجب الجزم فكيف يجزم وهو اسم موضوع للدلالة على المكان وتضمن معنى الشرط اذا اتصلت به ما. واجاز الأخفش استعمالها بمعنى الزمان اهـ. تشويق الخلان ص ١٣٢

لو وكذا اذا في الماضي

اي لفظا لا معنى لان معنى الادوات تقلب الماضي للاستقبال بشرطها وجوابا بسواء كان ذلك لفظا وتقديرا على الاصح بدليل وان كنتم بينا فاطهروا وذلك ان جوابه قد يستعمل للمستقبل الواقع شرطا لان اوضح منها في مطلق الزمان جاز ان تقول ان تزرنا نكرمكم ونحو ومن يؤمن بالله يهد قلبه اي يثبته صالحا لان يزيد عنه سماعه فيدخل الماضي والمستقبل كذا في الدماميني اهـ. حاشية الصبان ٤ ص

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحاً في غابر الأزمان

ومثال كيفما تجلس أجلس لم يوجد لها شاهد من كلام العرب بعد الفحص، ومثال أي قول الشاعر (الطويل)

فأصحت أني تأتها تستجر بها ... تجد خطباً جراً وإن تأبى تأحما

ثم ان هذه الادوات منها ما يجزم فعلا واحداً بطريق الاصالة وهو لم ولما وكذا لا واللام الطلبية وانما قلت بطريق الاصالة لان ما ذكر قد يجزم أكثر من فعل بطريق التبع كالعطف ومنها ما يجزم فعلين غالباً وهو إن وما بعدها كما أشار اليه بقوله (واجزم) أيها المتكلم (بإن) الشرطية (و) بـ(ما) أي بان (قد ألحقا) من باقي الادوات المذكورة بعدها (فعلين) ويسمى الاول منهما فعل الشرط والثاني جوابه وجزاءه وشرط إلا (أن لا يكون ماضي المعنى وأن لا يكون طلبا وأن لا يكون جامدا وأن لا يكون مفرونا بقد أو حرف تنفيس أو حرف نفي غير لا ولم) وشرط الثاني أن يكون صالحا لان يكون شرطا فالاولى وجب قرنه بالفاء فاذا وجدت هذه الشروط جزمت الفعلين اما (لفظا) فيهما أو أحدهما (أو محلا) كذلك وأشار بقوله (مطلقا) الى أنه لا فرق بين أن يكون كل من الفعلين مضارعا نحو وان تعودوا نعد أو ماضيا نحو وان عدتم عدنا أو الاول ماضيا والثاني مضارعا نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه أو عكس ذلك وهو قليل والصحيح أنه جائز في الاختيار نحو قوله صلى الله عليه وسلم من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وقول الشاعر

ان تصر موتا أو صلاكا وان تصلوا ... ملا تموتوا نفس الاعداء اركبا

فالصور أربع اجمالا وتسع تفصيلا لان الاولى يحتمل المضارع باعتبار كونه مصحوبا بلم أو غير مصحوب بها فاما أن يكونا مصحوبين بها واما أن يكونا غير مصحوبين بها واما أن يكون الاول مصحوبا بها دون الثاني أو بالعكس والثانية يحتمل صورة واحدة والاخيرة ان تحت كل منهما صورتان باعتبار كون المضارع فيهما مصحوبا بلم أو غير مصحوب بها جملة شع وكلها جائز حتى في صورة الاختلاف على الراجح وانما قلت محلا فيما تقدم لان ما ذكر قد يجزم فعلا وجملة نحو قوله تعالى وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين بل قد يجزم فعلا واحدا نحو يريد الله ان كثر عماله بخيل وعمرو ان أعطي سمالا يلئم فقد صرح كثير بأن مثل ذلك لا يحتاج الى جواب وهو الذي اختاره السعد التفتازاني واختار بعضهم ان الجواب محذوف دل عليه خبر المبتدأ ولما قدم الكلام على الافعال لانها عوامل رتبة العامل التقدم على المعمول شرع في الكلام على الاسماء مبتدئا بالمرفوعات منها لانها العمد فقال

(باب) بيان (مرفوعات الاسماء)

أي الاسماء المرفوعة أو المرفوعات من الاسماء أو مرفوعات هي الاسماء فلا اضافة في كلامه إما من اضافة الصفة للموصوف أو من الاضافة التي على معنى من أو من الاضافة البيانية والمرفوعات جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع لأجمع مرفوعة كما يقتضيه قوله (مرفوع الاسماء) بالقصر وفي الاضافة مما تقدم مرفوعه (سبعة) خبر عن قوله مرفوع الاسماء المقصود به الجنس فلذلك صح الاخبار عنه بالجمع فاندفع ما قد يقال كيف يصح الاخبار في كلامه مع عدم المطابقة وعدة السبعة (نأتي بها) ان شاء الله تعالى مبوبة وقد اعتذر الناظم عن ذكر اسمائها كما صنع الاصل بقوله (معلومة الاسماء) بالمد (من تبويبها) أي فلا حاجة الى ذكرها هنا وبدأ بالفاعل لانه أصل المرفوعات فقال (فالفاعل) لغة من أوجد الفعل واصطلاحا (اسم مطلقا) أي سواء كان صريحا نحو قام زيد أو مؤولا نحو يعجبني أن تقوم وخرج الحرف والفعل والجملة مما لم يقصد لفظها كما اذا قلت صدر عني لا حول ولا قوة الا بالله أي صدر عني هذا اللفظ وهذا الاسم (قد ارتفع) لفظا نحو قال الله أو تقديرا نحو جاءني الفتى أو محلا نحو قال الذي عنده علم من الكتاب وقد يجر من أو الباء الزائدتين نحو ما جاءنا من بشير ولا نذير ونحو كفى بالله شهيدا ويرافعه قيل الاسناد والصحيح أنه (بفعله) أو ما في تأويله كاسم الفاعل نحو مختلف

إلا ان يكون مضارعا مثبتا أو منفيا بلا فيجب زوال يريد بها وما دامت كذلك حتى لا يجوز الرجل اكرم استعمالا لا قيد واحد بقيد واحد. ومن الربط بها قولهم: ومن عاد فينتقم الله منه وقد تخلت عنه الهمزة إذا كان في الجملة الشرطية ان كان الأداة ان وإذا كانت الجملة جملة اسمية غير مقترنة بإذا فقد يأتي نحو: ان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون. اهـ جامع الدروس ٣ ص ١٩٣

وَاجْزِمْ بِإِنْ وَمَا بِهَا قَدْ أُلْحِقَا
بِفِعْلَيْنِ لَفْظًا أَوْ عَلَا مُطْلَقَا
وَلْيَقْتَرِنْ بِالْفَا جَوَابَ لَوْ وَقَعْ
بَعْدَ الْأَدَاةِ مَوْضِعَ الشَّرْطِ امْتَنَعْ

﴿ باب مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ ﴾

مَرْفُوعُ الْأَسْمَاءِ سَبْعَةٌ نَأْتِي بِهَا
مَعْلُومَةُ الْأَسْمَاءِ مِنْ تَبْوِيبِهَا
فَالْفَاعِلُ اسْمٌ مُطْلَقًا قَدِ ارْتَفَعْ ۞ بِفِعْلِهِ

صح بحثي

فهو بالاقتران جعله ما بعده إلى تأويل وهو أربعة المراح ظاهر والمراد به هنا كل اسم مذكور غير ضمير جاء زيد وجاء هند وقال الذين اسود أبوا غير مستتر وجاء هو بها نحو: أقوم معهما فهما زيد قام وضمير بارز متصل نحو: قمت والزيدان قاما وقاموا وقمن وقاما أخواك وقعدن وهو ما حكم الضرير بحذفه لعهد ما يسمه مستتر اه المجرد دليل عليه. اهـ فرائد الضوء ص ٤٥

صح بحثي

والمراد بما في تأويله ما يشبهه في العمل من الدلالة على الحدث المصدري وهو هنا اسم الفاعل اهـ يس التاكيد ص ٤١

اعلم! واذا اضيف المصدر إلى فاعله يعرب لفظا ان كان مرفوعا فهكذا اه ف ص ١٠٠ اهـ جامع الدروس ٣ ص ٢٧٨

---

(١) الزمر: ١٩ (٢) الاسراء: ٨ (٣) الشورى: ٢٠ (٤) الاعراف: ١٢٦ (٥) النحل: ٤٠ (٦) المائدة: ٢١ (٧) النساء: ٧٨ (٨) النحل: ٦٩

تنبيه * مقتضى جمع الى بجرد فيه المبهمان الالف سلامة نظم الواجد في بيت جمعي التصحيح او جبت التذكير في نحو: قام الزيدون. والتأنيث في نحو: قامت الهندات. والف الكثيرين مجردا فيهما الوصفية. اهـ الصبان ج ١ ص ٩٤

ألوانه وأمثلة المبالغة نحو أضراب زيد والصفة المشبهة نحو حسن وجهه وأفعل التفضيل نحو مارأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد والمصدر نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف نحو ومن عنده علم الكتاب والجار والمجرور نحو أفي الله شك وانما اقتصر الناظم على الفعل لانه الاصل (والفعل) أي والحال أن الفعل أو مأفي تأويله (قبله وقع) امالفظا وهو ظاهر أو تقديرا نحو وان أحد من المشركين استجارك أو حكما نحو قم واستقم (والواجب) صناعة (في الفعل) ماضيا كان أو مضارعا (أن يجردا) من علامة التثنية والجمع (اذا الجمع) مذكرا كان (أو) مؤنثا أول (مثنى) كذلك (أسندا) به يتعلق الجار والمجرور قبله وقد فرع على ذلك لكن على اللف والنشر المشوش قوله (فقل أتى الزيدان) والهندان ويأتي الزيدان والهندان (وقل أتى الزيدونا) والهندات ويأتي الزيدون والهندات كما اذا أسند للفرد ماضيا كان أو مضارعا (ك) قولك (جاء زيد) وجاءت هند (و) قولك (يجي) بلاهمز (أخونا) وتجي هند وهذا كله على اللغة الفصحى وهناك لغة قليلة تلحقه علامة التثنية والجمع ويعتبر عن هذه اللغة بلغة أكلوني البراغيث وحكى بعض النحويين أنها لغة طي. وبعضهم أنها لغة أزد شنوأة ومن هذه اللغة قوله

تولى قتال المارقين بنفسه ... وقد أسلماه مبعد وحميم (الطويل)

وقوله نصروك قومي فاعتززت بنصرهم ... ولو أنهم خذلوك كنت ذليلا

وعلى هذه اللغة حمل قوله صلى الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار لكن الصواب حمله على اللغة الفصحى لان هذا الحديث مختصر من حديث مطول وهو ان لله ملائكة يتعاقبون الى آخره فالواو ضمير لاعلامة كما علية ابن مالك (وقسموه) أي الفاعل (ظاهرا) سواء كان مفردا أو مثنى أو مجموعا جمع تصحيح أو تكسير وعلى كل مذكرا كان أو مؤنثا فهذه ثمانية فمثال المفرد بقسميه جاء زيد وجاءت هند ومثال المثنى بقسميه جاء الزيدان وجاءت الهندان ومثال جمع التصحيح بقسميه جاء الزيدون وجاءت الهندات ومثال جمع التكسير بقسميه جاء الزيود وجاءت الهنود (ومضمرا) وهو ما كني به عن الظاهر اختصارا لان الاصل في نحو قولك زيد ذهب زيد ذهب زيد فلما كني بالضمير عن الظاهر وقيل زيد ذهب كان أخصر (تنبيهان) الاول كان التعبير بالواو أولى لانها أجود في التقسيم الثاني لعل النصب في كلامه على نزع الخافض أي الى ظاهر أو مضمر (فالظاهر) هو (اللفظ الذي قد ذكرا) في قوله فقل أتى الزيدان الخ (والمضمر اثنا عشر) بسكون الشين (نوعا فما) منها اثنان للتكلم الاول النا المضمومة للتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا والثاني نا التكلم ومعه غيره مذكرا كان أو مؤنثا مثنى أو جمعا وذلك (ك) ما في قولك (قمت) بضم التا. وقولك (قمنا) ومنها خمسة للمخاطب الاول التا المفتوحة للمفرد المذكر وذلك كقولك (قمت) يازيد والثاني التا المكسورة للمفردة المؤنثة وذلك كقولك (قمتِ) ياهند والثالث التا المضمومة مع الميم والالف للمثنى مذكرا كان أو مؤنثا وذلك نحو قولك (قمتما) يازيدان أو ياهندان والرابع التا المضمومة مع النون للجمع المؤنث وذلك كقولك (قمتن) ياهندات والخامس التا المضمومة مع الميم للجمع المذكر وذلك كقولك (قمتم) يازيدون ومنها خمسة للغائب الاول هو للمفرد المذكر نحو قولك زيد (قام) فان الفاعل فيه ضمير مستتر تقديره هو والثاني هي للمفردة المؤنثة نحو قولك هند (قامت) فان الفاعل فيه ضمير مستتر تقديره هي والثالث الالف للمثنى المذكر نحو قولك الزيدان (قاما) فان الالف فيه هي الفاعل وأخل الناظم كالاصل ببقاما للمثنى المؤنث ولا بد منه ومنه كلتا أتيتا طائعين والرابع الواو للجمع المذكر نحو قولك الزيدون (قاموا) فان الفاعل فيه هو الواو (و) الخامس النون للجمع المؤنث نحو قولك الهندات (قمن) فان الفاعل فيه هو النون وقد مثل أيضا لضمير جمع الذكور المخاطبين لزيادة التوضيح وتتميم البيت وقوله (نحو صمتم بازيدون (عاما) أي حولا وعلم أن الضمير قسمان متصل بعامله وهو ما لا يبتدأ به ولا يلي الا

---

* ورد في الحديث: فاعل الهندات. والف الكثيرين مجردا فيهما الوصفية. اهـ الصبان ج ١ ص ٩٤

* وأما عطف الرفع للفاعل لئلا يكون إلباسا وأما عطف الرفع فقيل: وأما عطفا - النصب للمفعول للثلاثة لانه خمسة والنصب خفيف فأعطوا الثقيل للثقيل والخفيف للكثير فوصل التماثل بينهما. اهـ عبادة ١ ص ١٦٧

* وانما وجب التجرد للاسناد اذا تقدم قام الزيدان وقاموا الزيدون لئلا يتوهم ان الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم ومثله في تثنية الوصف وجمعه فالتزم تقديم المسند

وَالفِعْلَ قَبْلَهُ وَقَعْ
وَوَاجِبٌ فِي الفِعْلِ أَنْ
يُجَرَّدَا
لِذَا الجَمْعِ أَوْ مُثَنًّى أُسْنِدَا
فَقُلْ أَتَى الزَّيْدَانِ
وَالزَّيْدُونَا
كَذَا زَيْدٌ وَيَجِي أَخُونَا
وَقَسَمُوهُ ظَاهِرًا
وَمُضْمَرًا
فَالظَّاهِرَ اللَّفْظَ الَّذِي
قَدْ ذُكِرَا
وَالمُضْمَرَ اثْنَا عَشَرَ نَوْعًا
فَمَا
كَقُمْتُ فَمَا فُتْ قُمْتُمَا
فَتُنْ قُمْتُمْ قَامَ قَامَتْ
قَامَا
قَامُوا وَقُمْنَ نَحْوُ صُمْتُمْ
عَامَا

وقد أعاد الابهام وضد الظاهر بهذه التثنية والجمع - جهيء المضمر علامة التأنيث - دون ما ضمناه كما سيأتي وقد أجمع الفعل الالف مع اسناده الى الضمير. اهـ قشوجي ص ١٢٧ وكذا ابن النجا ص ٥٣

* والفعل قبله وقع

وجب تقديم الفعل على الفاعل لأن الفعل انما تكون أو نفيا امرا ما يكون هو مسند اليه متأخر في الرتبة عنه المنتقل عنه ما وجب كون الفعل مقدما على الفاعل في الذهن وجب تقدمه عليه في الذكر فان قالوا لافرق فالفرق بينهما قولنا جاء زيد وجاء زيد ضرب

في الاختيار ومنفصل عن عامله وهو ما يبتدأ به ويلي إلا في الاختيار فالاول تقدم ذكره في الامثلة المذكورة كما أشار اليه بقوله (وهذه ضمائر) بالتنوين للضرورة (متصلة) بعوامل لانه لا يبتدأ بها ولا تلي الا في الاختيار والثاني أشار اليه بقوله (ومثلها) أي مثل الضمائر المتصلة (الضمائر المنفصلة) عن عواملها فهي اثنا عشر نوعا أيضا منها اثنان للتكلم وخمسة للمخاطب ومنها خمسة للغائب كما تقدم في المتصلة وذلك (كـ) قولك (لم يقم الا أنا أو) قولك لم يقم الا (أنتم) يا زيدون فالاول للتكلم وحده والثاني للجمع المذكر المخاطب (وغير ذين) من بقية أنواع المنفصلة (بالقياس) على المتصلة (يعلم) وذلك كقولك لم يقم الا نحن ولم يقم الا أنت يا زيد ولم يقم الا أنت يا هند ولم يقم الا أنتما يا زيدان أو يا هندان ولم يقم الا أنتن يا هندات وزيد لم يقم الاهو وهند لم يقم الا هي والزيدان أو الهندان لم يقم الا هما والزيدون لم يقم الا هم والهندات لم يقم الا هن ومثل الامع لم في هذه الامثلة انما فتقول انما يقوم أنا وانما يقوم نحن وانما يقوم أنت يا زيد وانما يقوم أنت يا هند وانما يقوم أنتما يا زيدان أو يا هندان وانما يقوم أنتم يا زيدون وانما يقوم أنتن يا هندات وزيد انما يقوم هو وهند انما يقوم هي والزيدان أو الهندان انما يقوم هما والزيدون انما يقوم هم والهندات انما يقوم هن ◎ والحاصل ان الضمير اما للتكلم أو للمخاطب أو للغائب وكل من هذه الثلاثة اما مفرد أو مثنى أو مجموع فهذه تسعة قائمة من ضرب ثلاثة في مثلها وكل من هذه التسعة اما مذكر أو مؤنث فالحاصل بالضرب ثمانية عشر وكل من الثمانية عشر اما متصل أو منفصل فالجملة ستة وثلاثون لكن الفاظ الضمائر المتصلة اثنا عشر فقط وكذلك المنفصلة لان المتكلم باقسامه الستة وضع له لفظان فقط واحد للمفرد مذكرا كان أو مؤنثا والآخر للاربعة الباقية والمخاطب باقسامه الستة وضع له خمسة ألفاظ والغائب كذلك لان المثنى من كل منهما اكتفي بلفظ واحد في المذكر والمؤنث فسقط ستة من ثمانية عشر يبقى اثنا عشر لكل من الضمائر المتصلة والمنفصلة وعلم من كلام الناظم أن الضمائر المستترة من قسم المتصلة ◎ ولما فرغ من الكلام على الفاعل شرع في الكلام على نائب الفاعل فقال

(باب) بيان (نائب الفاعل)

وتعبيره بنائب الفاعل أولى من تعبير الاصل بالمفعول الذي لم يسم فاعله لانه لا يشمل درهما من نحو قولك أعطي زيد درهما ولا يشمل كلا من الظرف والجار والمجرور والمصدر اذا أنيب عن الفاعل لكن أجيب عن الاصل بأن الكلام في المرفوعات فلا يرد درهما من نحو قولك أعطي زيد درهما لانه منصوب وبأنه اقتصر على المفعول لانه الاصل في النيابة وأجيب أيضا بأن المفعول الذي لم يسم فاعله صار عمدة على النائب عن الفاعل وقد بين ذلك بقوله (أقم) أيها المتكلم (مقام) بضم أوله لانه من أقام بخلاف مالو كان من قام فانه يكون بفتح أوله ومقام مضاف و(الفاعل) مضاف اليه وقد وصفه بقوله (الذي حذف) لغرض من الاغراض كالخوف منه أو عليه والابهام على السامع ونحو ذلك (مفعوله) ان وجدته نحو ضرب عمرو ويضرب عمرو فتقيم مقام الفاعل الذي حذف مفعوله (في كل ما له عرف) من الرفع وغيره مما تقدم (أو مصدرا) نحو قوله تعالى فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة (أو ظرفا) زمانيا أو مكانيا فالاول نحو صيم رمضان والثاني نحو جلس أمام الامير (أو) جارا و(مجرورا) نحو سير بزيد وعدل جواز اقامة كل من هذه الثلاثة (ان لم تجد مفعوله المذكورا) والا فلا تجوز اقامة كل منها على الصحيح ثم انك أذا أقمت مقام الفاعل الذي حذف مفعوله كأن قلت ضرب عمرو ويضرب عمرو التبس الاسناد للمفعول بالاسناد للفاعل وحينئذ فلابد من تغيير الفعل المسند لاحدهما تمييزا بينهما والاولى بالتغيير الفعل المسند للمفعول لانه الذي حصل به اللبس كما أشار اليه الناظم بقوله (وأول الفعل) سواء كان ماضيا أو مضارعا بخلاف فعل الامر فانه لا يصح بناؤه للمفعول واحترز بقوله (الذي هنا) أي في باب نائب الفاعل عن الفعل في باب الفاعل لما علمت من أن الاولى بالتغيير انما هو الفعل المسند للمفعول وجملة قوله (يضم) خبر عن الاول ثم ان كان ماضيا كسر ما قبل آخره كما أشار

ووجب التأخير عنه رافعه وعدم جواز حذفه ومنه كون الأصل اتصاله بعامله ومجيء درته كالجزء منه والغناء عنه

إليه بقوله (وكسرما) أي حرف أو الحرف الذي (قبل) الحرف (الاخير) ملتزم بفتح الزاي أي التزمته العرب (في كل) فعل (ماض) وإن كان مضارعا فتح ما قبل آخره كما أشار إليه بقوله (وهو) أي ما قبل الحرف الاخير (في) الفعل (المضارع منفتح) وقد مثل لكل من الماضي والمضارع على اللف والنشر المشوش بقوله (ك) قولك (يدعى) بتشديد الدال وأصله يدتعي بتشديد الدال وأصله إدعي زيد كذا فاذا بنيته للمفعول تقول يدعى كذا (وكذا) قولك (أدعي) بتشديد الدال وأصله إدتعي زيد كذا فاذا بنيته للمفعول تقول أدعي كذا وهذا كله في صحيح العين وأما معتل العين فإن كان ماضيا كباع وقال كسر أوله كما أشار إليه بقوله (وأول الفعل الذي كباعا) من كل فعل ماض معتل العين (منكسر) لفظا وإن كان منضما تقديرا فتقول بيع وقيل وأصله بيع وقول نقلت حركة العين فيهما الى ماقبلها بعد سلب حركته قلبت الواو في الثاني ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ولم تقلب الياء لعدم المقتضي فصار بيع وقيل ولعل الناظم اعتذر عن الاصل في عدم ذكره لذلك بقوله (هو الذي قد شاعا) أي اشتهر فلذلك تركه الاصل وإن كان مضارعا ضم أوله على الاصل ولذلك لم ينبه عليه الناظم فتقول يقال ويباع وأصله يقول ويبيع نقلت حركة العين الى الساكن قبلها ثم قلبت الفا لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ماقبلها الآن فصار يقال ويباع ◎ اعلم أن نائب الفاعل قسمان كما أشار إليه بقوله (وذاك) أي نائب الفاعل (إما مضمر) أو (مظهر) سواء كان متصلا أو منفصلا (بأقسامه) السابقة في باب الفاعل (ثانيهما) وهو الظاهر (ك) ما في قولك (يكرم المبشر) بكسر الشين بصيغة اسم الفاعل (أما الضمير) متصلا كان أو منفصلا (فهو نحو) الضمير في (قولنا دعيت) فالتاء نائب الفاعل وقولنا (أدعى) فالضمير المستتر نائب الفاعل وهذا في المتصل البارز كالتاء أو مستترا وأما المنفصل فهو نحو الضمير في قولنا (ما أدعى إلا أنا) وهذا في الماضي ومثله المضارع وبالجملة فجميع ما تقدم في باب الفاعل يأتي في باب النائب عن الفاعل ◎ ولما فرغ من الكلام على نائب الفاعل شرع في الكلام على المبتدأ والخبر فقال

(باب) بيان (المبتدأ والخبر)

وانما جمعهما في باب واحد لتلازمهما غالبا وخرج بقولنا غالبا نحو أقائم الزيدان وما مضروب العمران لان المبتدأ في ذلك لا خبر له لكن له مرفوع سد مسد الخبر وقد عرف الناظم كلا من المبتدأ والخبر مبتدئا بالاول فقال (المبتدأ) هو (اسم) صريح وهو ظاهر أو مؤول نحو وأن تصوموا خير لكم وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه ومعلوم أن الاسم جنس يشمل المشتق والجامد ويشمل أيضا العلم المنقول كشمر والجملة التي أريد لفظها نحو قوله لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة ولا يشمل الفعل الحرف فان قيل قد وقع الفعل مبتدأ في قولهم ضرب فعل ماض ووقع الحرف مبتدأ في قولهم من حرف جر أجيب بأن ضرب ومن في ذلك ونحوه مما يذكر على ألسنة المعربين اسمان لان المقصود لفظهما لكن الحكم عليهما بالفعلية والحرفية بالنظر لمسماهما وهو ضرب ومن في تركيب آخر والألكان كذبا فان الاسم لا يكون فعلا ولا حرفا وقوله (مجرد) أي أبده النحاة أي أثبتوه أبدا فصل أول خرج به الاسم المنصوب كخبر كان واسم إن والمجرور وخرج به أيضا الاسم الذي لا اعراب له كاسم الفعل على الصحيح من أنه لا محل له من الاعراب واختلف في الرافع للمبتدأ والصحيح أنه الابتداء واختلف أيضا في الرافع للخبر والصحيح أنه المبتدأ قال ابن مالك

وارفعوا مبتدأ بالابتدا ◎ كذاك رفع خبر بالمبتدا

وقيل انهما ترافعا فكل منهما رفع الآخر وقيل ان الابتداء رفعهما معا وقيل ان الابتداء رفع المبتدأ وهما رفعا الخبر فالاقوال أربعة وقوله (عن كل لفظ عامل) غير زائد وشبهه (مجرد) فصل ثان خرج به الفاعل ونائب الفاعل واسم كان واسم إن ومن الفاعل نحو زيد في جواب من قام لأنه وإن كان مجردا عن لفظ عامل لفظا لم يكن مجردا عنه تقديرا فان التقدير قام زيد ولا يخفى أن الجار والمجرور متعلق بما بعده وقيد باللفظ لأن

في كل ماله عرف: من لزوم الرفع الخبر في نحو: امضروبا الصبيان وعدم تعدده كما سيذكره آخر الباب وبالعامل لتأثيثه وتجريده من علامة التثنية والجمع على ما سنوضحه فيهما وصيرورته مبتدأ اذا تقدم ولا يضر تخلف هذه الثلاثة في الظرف والمجرور لان الخبر الآتي في النائب للمفعول به لا يطرد ذلك فيه. اهـ حاشية الوضوح ١ ص ١٦٧.

واعلم: والحاصل لا يبقى له بالا تعلق وكذا الفعل الناقص عند البصريين. اهـ كواكب الدرية ١ ص ٧٣.

وكسر ما قبل الآخير ملتزم
في كل ماض وهو في المضارع
منفتح كيدعى وكادعى
وأول الفعل الذي كباعا
منكسر وهو الذي قد شاعا
وذاك إما مضمر أو مظهر
ثانيهما كيكرم المبشر
أما الضمير فهو نحو قولنا
دعيت أدعى ما أدعى إلا أنا

(باب المبتدأ والخبر)

المبتدأ اسم رفعه مؤبد
عن كل لفظ عامل مجرد

مؤبد: وان تصوموا خير لكم. أي تصومكم خير لكم وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه أي سماعك بالمعيدي خير من رؤيتك اياه. والفعل مؤول بمصدر على تقدير أن والاصل أن تسمع. وقد روي تسمع بالرفع وبالنصب بأن مقدرة كما روي أن تسمع بالثلاثة أن. اهـ جامع الدروس ٢ ص ٢٥٣.

مرفوع: فاعل بسد مسد الخبر.

لانه: أي شبهها بجامد لان الفعل في الفعل لا يرفع الخبر كما ذلك ما دخل عليه. وعلل أيضا بأن الخبر فضلة يحكم به على المبتدأ ويرفع المعرفة فحكم عليه. اهـ ابن حمدون ص ٥٤.

وضم أوله وكسر ما قبل الآخر: المعرف بضم الاول وكسر ما قبل الاخير المشعر بأن المفعول والمبني للفاعل ولو كسر الاول وضم ما قبل الاخر لوصل هذا الغرض لكن الخروج منه الضم الى الكسر اولى منه للكسر لما فيه من طلب الخفة ما قالم يبن الامر للمفعول لأمرين احدهما اللبس وذلك نحو أكرم بكسر الراء ورفع الهمزة امرمن أكرم. والثاني التنبيه للمفعول ضمت الاول فان كسر ما قبل الاخر التبس بالماضي وان فتحته التبس بالمضارع ثانيتهما فساد المعنى وذلك ان الامر يدل على الانشاء والمبني للمفعول يدل على الخبر وهما متنافيان. اهـ ابن حمدون ١ هـ ٤٣.

بعد النقل وعكسه بعكسه وما قيل انه عكس الاول عوض عن المرفوع وهو الفاعل المحذوف فليس بشئ لان المتصل المرفوع

في عرض عنه وهو كان في الموضعية اصه فتح المبين ص ٢٢

المبتدأ ليس مجردا عن غير اللفظ فانه مرفوع بالابتداء على الصحيح كما علمت وانما قلت غير زائد وشبهه ليدخل المجرور بحرف زائد أو شبيه به فالاول كما في قولك بحسبك درهم ومنه قولهم ما جاءني من أحد وقولهم كيف بك اذا كان كذا والثاني كما في قوله ⊛ لعل أبي المغوار منك قريب ⊛ ومنه بحسبك زيد وربّ رجل كريم لقيته ومثله انضاف الواقع بعد لولا في نحو لولاي ولولاك ولولاه على ما قاله سيبويه من أن لولا جارة للضمير مختصة به ⊛ فان قيل حيث كان لا بد من التقييد بغير الزائد وشبهه فلم تركه الناظم كالاصل أجيب بأن العامل متى أطلق انما ينصرف الى ما ليس زائدا ولا شبيها به وتعبيره بالعامل بصيغة الافراد أولى من تعبير الاصل بالعوامل بصيغة الجمع لانه لا يخرج ما دخل عليه عامل أو عاملان وان أجيب عنه بان ال جنسية ⊛ ولما فرغ من تعريف المبتدأ شرع في تعريف الخبر فقال (والخبر) هو (اسم) صريح وهو ظاهر أو مؤول نحو محمد أن يفعل كذا وانما اقتصر على الاسم لانه الاصل في الاخبار والا فالخبر قد يكون جملة أو ظرفا أو جارا ومجرورا كما سيأتي ويحتمل أن المراد بالاسم ما يشمل الاسم حقيقة وهو ظاهر أو حكما وهو الجملة والظرف والجار والمجرور وقوله (ذو ارتفاع) فصل أول خرج به الاسم المنصوب والمجرور بل والاسم الذي لا اعراب له أصلا كما تقدم نظيره وقوله (أسندا) بالبناء للمفعول فصل ثان خرج به المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل واسم كان وخبر ان وتعريف الخبر هو الاسم المرفوع الذي أسند اليه حال كونه (مطابقا في لفظه) من حيث التذكير وضده ومن حيث الافراد وضداه (للمبتدا) فان كان المبتدأ مفردا أي يكون الخبر كذلك (كقولنا زيد عظيم الشان) أي عظيم القدر (و) ان كان المبتدأ مثنى يكون الخبر كذلك كـ (قولنا الزيدان قائمان) وان كان المبتدأ جمعا كان الخبر كذلك وأشار اليه بقوله (ومثله) قولنا (الزيدون قائمون) ثم ان الخبر محقه التأخر عن المبتدأ وقد يكون متقدما عليه كما أشار اليه بقوله (ومنه) أي من المبتدأ والخبر (أيضا) أي كما منه ما تقدم قولنا (قائم أخوانا) فان أصله أخوانا قائم فقدم الخبر على المبتدأ ولا يصح ان يكون قائم مبتدأ وأخوانا فاعلا سد مسد الخبر لان شرط ذلك أن يعتمد الوصف على نفي أو استفهام وما هنا ليس كذلك ⊛ ولما فرغ من تعريف كل من المبتدأ والخبر شرع في أقسام كل منهما مبتدئا بأقسام المبتدأ فقال (والمبتدا) قسمان كما أشار اليه بقوله (اسم ظاهر كما مضى) في الامثلة السابقة (أو مضمر) منفصل أخذا مما يأتي (ك) ما في قولنا (أنت أهل للقضا) أي أنت بما أهل للحكم بين الناس (ولا يجوز) الابتدا بما اتصل ⊛ من الضمير) الا في نحو لولاي ولولاك ولولاه بناء على أن الضمير المتصل في ذلك في محل رفع بالابتداء. وقيل انه في محل جر بلولا (بل بكل ما انفصل) منه وهو ثلاثة أقسام قسم يختص بالمتكلم وهو (أنا) للمتكلم وحده (ونحن) للمتكلم ومعه غيره أو للمعظم نفسه وقسم يختص بالمخاطب وهو (أنت) للمخاطب المفرد المذكر و (أنت) للمخاطبة المفردة المؤنثة و (أنتما) للمخاطب المثنى مذكرا كان أو مؤنثا و (أنتن) لجمع النسوة المخاطبات و (أنتم) لجمع الذكور المخاطبين و (هم) قسم يختص بالغائب وهو (هو) للغائب المفرد و (هي) للغائبة المفردة و (هم) لجمع الذكور الغائبين و (هما) للغائب المثنى مذكرا كان أو مؤنثا (وهن أيضا) لجمع النسوة الغائبات فللمتكلم اثنان وللمخاطب خمسة وللغائب كذلك (فالجميع اثنا عشر) ضميرا (وقد مضى منها) في قوله كأنت أهل للقضا (مثال معتبر) ولم يأت ببقية الامثلة لعلمها بالمقايسة ⊛ ولما فرغ من تقسيم المبتدأ شرع في تقسيم الخبر فقال (ومفردا) وهو هنا ما ليس جملة ولا شبهها وهو قسمان مشتق وجامد فالمشتق هو ما دل على متصف مصوغا من مصدر والجامد بخلافه والاول متحمل لضمير المبتدأ ما لم يرفع الظاهر نحو زيد قائم أبوه بخلاف الثاني الا اذا أول بالمشتق نحو زيد أسد وانما كان الاول مفردا لان الوصف مع مرفوعه لا يكون جملة الا ان أفاد فائدة يحسن السكوت عليها نحو أقائم الزيدان (وغيره) وهو الجملة وشبهها ولا يخفى أن كلا من قوله مفردا وقوله غيره حال متقدم من فاعل قوله (يأتي الخبر) والتقدير ويأتي الخبر حال كونه مفردا وحال كونه غيره واذا أردت بيان كل منهما (فالاول)

وَالْخَبَرُ اسْمٌ ذُو ارْتِفَاعٍ أُسْنِدَا
مُطَابِقًا فِي لَفْظِهِ لِلْمُبْتَدَا
كَقَوْلِنَا زَيْدٌ عَظِيمُ الشَّانِ
وَقَوْلِنَا الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ
وَمِثْلُهُ الزَّيْدُونَ قَائِمُونَا
وَمِنْهُ أَيْضًا قَائِمٌ أَخَوَانَا
وَالْمُبْتَدَا اسْمٌ ظَاهِرٌ كَمَا مَضَى
أَوْ مُضْمَرٌ كَأَنْتَ أَهْلٌ لِلْقَضَا
وَلَا يَجُوزُ الِابْتِدَا بِمَا اتَّصَلْ
مِنَ الضَّمِيرِ بَلْ بِكُلٍّ مَا انْفَصَلْ
أَنَا وَنَحْنُ أَنْتَ أَنْتِ أَنْتُمَا
أَنْتُنَّ أَنْتُمْ وَهُوَ وَهِيَ هُمَا
وَهُنَّ أَيْضًا فَالْجَمِيعُ اثْنَا عَشَرْ
وَقَدْ مَضَى مِنْهَا مِثَالٌ مُعْتَبَرْ
وَمُفْرَدًا وَغَيْرَهُ يَأْتِي الْخَبَرْ ● فَالْأَوَّلُ

● مطابقا في الخبر ●

اعلم ان خبر مبتدأ يجب مطابقته للمبتدا في احد عشر امرا احاد وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا الخ اصه كفاية المستفيد ● مادل على حدث وصاحبه وهما اما اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل تفضيل او اسم المبالغة والمعتمد ان ليس منها اصه عبادة ٢ ص ٣

تنبيه ✱

ما يجب حمله على المتعلق المقدر هنا هو كما قدمناه استقرارا عاما كما تقدم ما كان استقرارا خاصا نحو زيد في الدار ومعك ان ما في الدار ومعك كون خاص لعدم دلالة الدال عليه عند الحذف كما يعلم مما مر اهـ من شرح الاشموني ص ٢٠٣ ج ١

اعلم

ان ما جعل صدر الافعال على المبتدأ والخبر على خلاف القياس لان الافعال مقتضاة وتضمنت معانيها الحدث المجرد الدال على زمان ذلك الحدث فهو نحو جاء زيد لكنهم توسعوا فيها وسموا بها الجمل اذا الجمل وردت مسوقا بها للاسناد تشبيها بالفاعل مكان الفعل وان لا تحمل

اللفظ الذي في النظم مرفوعه
وغيره في أربع محصور
لا غير وهي الظرف
والمجرور ۞ وفاعل مع
فعله للذي صدر
والمبتدا مع ما له من
الخبر
كانت عندي والفتى
بداري
وابني قرا وذا وأبوه
قاري

﴿كان وأخواتها﴾

ارفع بكان المبتدا اسما
والخبر ۞ بها انصبن
ككان زيد ذا بصر
كذاك أضحى ظل
بات أمسى

ما قصة ۞ سميت صدر الافعال ناقصة لانها لا يتم بها مرفوعها كلام تام بل لا بد من ذكر المنصوب ليتم الكلام فمنصوبها حينئذ فضلة بل هو عمدة لانه في الاصل خبر للمبتدا وانما نصب تشبيها له بالمفعول به اي المنصوب به بخلاف غيرها من الافعال التامة فان الكلام يستقل بمرفوعها فمنصوبها فضلة فاذا ذكر فهو من تتمة التركيب اهـ من الدردير ص ٢٧١ ج ١

قوله وما له اي كان مصدرية ظرفية بل كانت مصدرية غير ظرفية لم تعمل حتى يصح ما ذكر بعدها العمل المقدر بل تكون تامة بمعنى وقع وما بعدها منصوب على التمييز اي كم من مجيبين وقع منهم مجيبا اي جوابا صحيحا اذ من المعلوم انه لا يجيبه المدة ولا يجيبه في المدة ولا يتأتى كونها ظرفية غير مصدرية فلا يتجه الظرفية بدون المصدرية اهـ ابن الناظم اسما

هو (اللفظ) المفرد هو (الذي في النظم مر) في قوله كقولنا زيد عظيم الشأن الخ لا يخفى أن الجار والمجرور متعلق بالفعل بعده الذي هو صلة الموصول (وغيره) أي غير المفرد (في أربع محصور) أي لا يخرج عنها وأكد ذلك بقوله (لا غير) بالبناء على الضم وانما كان أربعة لان شبه الجملة شيآن والجملة كذلك كما يعلم من قوله (وهي) أي تلك الأربع (الظرف والمجرور) التامان والتام هو الذي تتم به الفائدة من غير ملاحظة متعلقه بخلاف الناقصين والناقص هو الذي لا تتم الفائدة من غير ملاحظة متعلقه نحو زيد اليوم أو زيد بك أو فيك أو عندك (وفاعل مع فعله الذي صدر) منه أي من مدلوله لان المراد الفاعل الاصطلاحي الذي هو اللفظ وصدور الفعل انما هو من الفاعل الحقيقي وهذا اشارة الى الجملة الفعلية وهي ما صدرت بفعل حقيقة وهو ظاهر أو حكما نحو لن يقوم زيد وظاهر اطلاقه أنه لا فرق بين أن تكون الجملة خبرية أو انشائية فمقتضاه أنه يجوز نحو زيدا اضرب به من غير حاجة الى تقدير القول وهو كذلك عند ابن مالك ولذلك قال في التسهيل ولا يمتنع كونه طلبية خلافا لابن الانباري ولا يلزم بتقدير القول قبل الطلبية خلافا لابن السراج اهـ (والمبتدا مع ما له من الخبر) وهذا اشارة الى الجملة الاسمية وهي ما صدرت باسم حقيقة وهو ظاهر أو حكما نحو ان زيدا قائم فالظرف (كـ) ما في قولك (أنت عندي و) الجار والمجرور كما في قولك (الفتى بداري) وكل من الظرف والجار والمجرور متعلق بمحذوف ولا خلاف في جواز تقديره اسما نحو كائن أو مستقر أو فعلا نحو كان أو استقر وانما الخلاف في الترجيح فبعضهم رجح تقديره اسما لقلة التقدير عليه وبعضهم رجح تقديره فعلا لان الاصل في العمل للافعال والحق كما قاله الموضح في المغني أنه لا يترجح بتقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى (و) الجملة الفعلية كما في قولك (ابني قرا) جملة قرا من الفعل والفاعل الذي هو الضمير المستتر في محل رفع خبر عن المبتدا (و) الجملة الاسمية كما في قولك (ذا أبوه قاري) فجملة أبوه قاري من المبتدا وخبره خبر عن المبتدا الاول الذي هو اسم الاشارة وجملة الفعل والفاعل والمبتدا وخبره في هذين القسمين تسمى جملة صغرى واما الجملة بتمامها فتسمى جملة كبرى لان ضابط الصغرى ما وقعت خبرا عن غيرها وضابط الكبرى ما وقع الخبر فيها جملة ومن ذلك تعلم أن قولك زيد قائم لا يسمى جملة صغرى ولا كبرى وقد تكون جملة صغرى باعتبار وكبرى باعتبار نحو جملة أبوه غلامه منطلق في قولك زيد أبوه غلامه منطلق فباعتبار كونها وقعت خبرا عن غيرها تسمى جملة صغرى وباعتبار كونها وقع الخبر فيها جملة كبرى واما جملة زيد أبوه الخ فتسمى جملة كبرى فقط وجملة غلامه منطلق تسمى صغرى فقط ﴿تنبيه﴾ يشترط لصحة وقوع الجملة خبرا أن تكون مشتملة على الرابط فان لم تكن عين المبتدا في المعنى نحو قوله تعالى محسنة والرابط في الجملة الاولى من كلام الناظم الضمير المستتر وفي الثانية الضمير من أبوه ۞ ولما فرغ من الكلام على المبتدا والخبر شرع في الكلام على العوامل الداخلة عليهما وهي ثلاثة أقسام فالقسم الاول وهو كان وأخواتها والقسم الثاني ما ينصب الاسم ويرفع الخبر وهو ان وأخواتها والقسم الثالث ما ينصبهما معا وهو ظن وأخواتها وقد تكلم عليها الناظم على هذا الترتيب حيث قال

﴿كان وأخواتها﴾

أي نظائرها في العمل وهو استعارة تصريحية وبدأ بكان لانها أم الباب فقال (ارفع بكان المبتدا) حال كونه (اسما) لها في اصطلاح هم ويسمى أيضا فاعلا مجازا والاصح أنها أحدثت فيه رفعا غير الذي كان به (وانصب الخبر) بالنصب على أنه مفعول مقدم (بها) أي بكان (انصبن) بنون التوكيد الخفيفة حال كونه خبرا لها في اصطلاح هم ويسمى مفعولا لها مجازا وذلك (كـ) ما في قولك (كان زيد ذا بصر) أي صاحب بصر (كذاك) أي مثل كان (أضحى) فارفع بها المبتدا اسما لها وانصب بها الخبر وذلك كما في قولك أضحى الفقيه ورعا وكذلك (ظل) فارفع بها المبتدا اسما لها وانصب بها الخبر وذلك كما في قولك ظل زيد صائما وكذلك (بات) فارفع بها المبتدا اسما لها وانصب بها الخبر وذلك كما في قولك بات زيد قائما وكذلك (أمسى) فارفع بها المبتدا

اسمها وانصب بها الخبر وذلك كما في قولك أمسى زيدٌ غنياً (وهكذا أصبح) فارفع بها المبتدأ اسمها وانصب بها الخبر وذلك كما في قولك أصبح البرد شديداً وهكذا (صار) فارفع بها المبتدأ اسمها وانصب بها الخبر وذلك كما في قولك صار زيدٌ غنياً وهكذا (ليس) فارفع بها المبتدأ اسمها وانصب بها الخبر وذلك كما في قولك ليس زيدٌ قائماً ولا يخفى أن ما تقدم يعمل بلا قيد وأما ما سيأتي فيعمل بقيد وهو قسمان قسم يعمل بقيد أن يكون ثم بعد نفي أو ما ألحق به وهو (فتئ وانفك وزال) ماضي يزال (مع برح) فهذه (أربعها) أي أربع هي (ثم بعد نفي) أو ما ألحق به من النهي والدعاء (تنضح) وذلك كما في قولك ما فتئ زيدٌ عالماً وما انفك عمرو مستقيماً وما زال بكرٌ صالحاً وما برح خالدٌ مطيعاً وإنما شرط فيها ذلك لأنها بمعنى النفي فإذا دخل عليها النفي أو شبهه انقلبت اثباتاً فيستفاد منها الاستمرار المقصود حينئذٍ وقسم يعمل بقيد أن يكون بعد ما الظرفية المصدرية وهو ما أشار اليه بقوله (كذاك دام) بشرط أن تكون (بعد ما الظرفية) وإنما سميت ظرفية لنيابتها عن الظرف (وهي التي تكون مصدرية) لكونها آلة في تأويل الفعل الذي بعدها بمصدر وذلك كما في قولك لا أصحبك ما دام زيدٌ متردداً اليك أي مدة دوام تردد زيد اليك فلو لم تكن دام بعد ما المذكورة لم تعمل العمل المذكور بل يكون المنصوب بها حالاً ثم أن هذه الافعال منها ما لا يتصرف أصلاً وهو ليس اتفاقاً ودام على الصحيح ومنها ما يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو زال وأخواته ومنها ما يتصرف تصرفاً تاماً وهو الباقي وحكم المتصرف منها حكمها كما أشار اليه بقوله (وكل ما صرفته مما سبق) من الافعال (من مصدرٍ وغيره) كالامر والمضارع (به التحق) أي التحق به في المذكور ثم مثل لذلك للفك والنشر غير المرتب لانه مثل للثاني بقوله (ك) قولك (كن صديقاً) و (لا تكن مجافياً) للاول بقوله (انظر لكوني مصيباً موافياً) وفي نسخة مصافياً ولما فرغ من الكلام على كان وأخواتها شرع في الكلام على أن وأخواتها حيث قال

﴿ إن وأخواتها ﴾

أي نظائرها كما مر (زيداً بان) لانها أم الباب فقال (تنصب إن المبتدا) حال كونه (اسما) لها في اصطلاحهم (والخبر) ترفعه) حال كونه خبراً لها في اصطلاحهم أيضاً وذلك (ك) قولك (إن زيداً ذو نظر) أي صاحب نظر (ومثل إن) المكسورة الهمزة (أن) المفتوحة الهمزة وذلك كقولك بلغني أن زيداً قائم ومثلها أيضاً (ليت) وذلك كقولك ليت لي مالاً فاحج منه والمثلية انما هي (في العمل) لا في غيره اذ ان المكسورة الهمزة مع اسمها وخبرها كلام تام بخلاف المفتوحة الهمزة فانها مع اسمها وخبرها في حكم المفرد ومعنى أن التوكيد وأما ليت فمعناها التمني كما سيذكره الناظم (وهكذا كأن) بالهمزة وتشديد النون وذلك كقولك كأن زيداً أسد وكذلك (لكن) بتشديد النون وذلك كقولك زيدٌ شجاع لكنه بخيل وكذلك (لعل) وذلك كقولك لعل الحبيب قادم وشرط عمل هذه الحروف أن لا يقترن بما الكافة والا بطل عملها الا ليت ففيها الوجهان ثم ان معنى إن بكسر الهمزة وأن بفتحها التوكيد كما أشار اليه بقوله (وأكدوا المعنى) وجوبا ان كان المخاطب منكراً واستحسانا ان كان متردداً فان كان خالي الذهن لم يؤكد (بأن) بكسر الهمزة (أنا) بفتحها والمراد بالتوكيد تقوية الحكم عند المخاطب ايجابا كان نحو ان زيداً قائم أو سلبا نحو ان زيداً ليس بقائم ومعنى ليت التمني كما أشار اليه بقوله (وليت من ألفاظ من) أي شخص أو الذي (تمنى) فهي للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه بان كان مستحيلا نحو قول الشاعر

ألا ليت الشباب يعود يوماً ... فأخبره بما فعل المشيب

أو ما فيه عسر نحو قولك ليت لي قنطاراً من الذهب ومعنى كأن للتشبيه كما أشار اليه بقوله (كأن) موضوعة (للتشبيه) وهو الالحاق ناقص بكامل في الشرف أو في الخسة فالاول نحو قولك كأن زيداً أسد والثاني كقولك كأن زيداً حمار وذلك انما يكون (في المحاكى) أي في المشابه لغيره ومعنى لكن الاستدراك

المراد ما ذكر تثنيته بقية المشتقات عاملة ذلك العمل لعدم الاشكال فيه حكم دام غير متصرف على ثبوت بعضهم خالف . اهـ

اعلم ان العوامل النصب والرفع قد إن كان المناسب لان يكون عاملها بالاسم أن تعمل الجر لانها الشبيهة اضافة لاضافة متصيغة الشبيهة في اللفظ والمعنى اما اللفظ فلانها تكون حرفية وزيادة وفعلية كما تكون الافعال . واما المعنى فلانها بمنزلة الكلمة وتحقيق وترجيح واستدراك وشبهها . وانما لم تقدم عرضها على ما الحجازية لان ما شبيهة بليس فاعلم وصح ليس هام تشبيهها الا في بعض . اهـ حاشية ابن حمدون لابن

كما أشار اليه بقوله (واستعملوا) أي العرب (لكن في استدراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو باثبات ما يتوهم نفيه فالاول كما في قولك زيد شجاع لكنه ليس بكريم والثاني كما في قولك زيد جبان لكنه كريم ومعنى لعل الترجي والتوقع كما أشار اليه بقوله (ولترج) وهو طلب الامر المحبوب المستقرب الحصول (و) لـ (توقع) وهو الاشفاق من المكروه أي الخوف منه وعلى هذا فالترقع قسيم للترجي وقيل هو أعم منه لكن توقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا ولا يخفى ان الجار والمجرور خبر مقدم و(لعل) مبتدأ مؤخر فالاول (كقولهم لعل محبوبي وصل) الى مقصده والثاني كقولهم لعل زيدا قائم ◎ ولما فرغ من الكلام على أن وأخواتها شرع في الكلام على ظن واخواتها حيث قال:

﴿ظن وأخواتها﴾

أي نظائرها وبدأ بظن لانها أم الباب فقال (انصب بظن المبتدأ مع الخبر) على انهما مفعولان لها على الصحيح وعند الكوفيين نصب الثاني على التشبيه بالحال (و) انصبهما أيضا (كل فعل) يذكر (بعدها) أي بعد ظن (على الاثر) بفتحتين ويجوز في غير النظم كسر الهمزة وسكون الثاء المثلثة وعلى ذلك فما تعلق أو تلم والتعليق هو ابطال العمل لفظا ومحلا بسبب توسط مألوه الصدارة بينها وبين معمولها نحو علمت لزيد قائم والالغاء هو ابطال العمل لفظا لا محلا لضعف العامل بتوسطه أو تأخره والاعمال والالغاء حينئذ على السواء أو تأخره والاهمال حينئذ أرجح فالاول نحو زيد ظننت قائم والثاني نحو زيد قائم ظننت ويمتنع الاهمال مع تقدمه نحو ظننت زيدا قائما وكذلك الفعل (كـ) الفعل في (خلته) أي ظننته وقد ترد لليقين كما في قوله

دعاني الغواني عمهن وخلتني ◎ لي اسم فلا أدعى به وهو أول

وأصل خلت خيلت بفتح الخاء وكسر الياء نقلت حركة الياء الى الخاء بعد سلب حركتها ثم حذفت لالتقاء الساكنين و (حسبته) أي ظننته وقد ترد لليقين كما في قوله

حسبت التقى والجود خير تجارة ◎ رباحا اذا ما المرء أصبح ثاقلا

و (زعمته) أي ظننته وانما بمعنى كفلته فليست مما نحن فيه لانها تتعدى الى مفعول واحد تقول زعمت زيدا أي كفلته و (رأيته) أي علمته وانما بمعنى أبصرته فليست مما نحن فيه لانها تتعدى الى مفعول واحد تقول رأيت زيدا أي أبصرته و (وجدته) أي علمته وانما بمعنى أصبته فليست مما نحن فيه لانها تتعدى الى مفعول واحد تقول وجدت زيدا أي أصبته و (علمته) لا بمعنى عرفته والا تعدت حينئذ لمفعول واحد تقول علمت المسألة أي عرفتها و (جعلته) أي صيرته ونقلته من حالة الى حالة و (اتخذته) أي صيرته ونقلته من حالة الى حالة (وكل ما ◎ من هذه) الافعال (صرفته) كالامر واسم الفاعل واسم المفعول فهو مثلها (فليعلما) أي فليعلمن فالالف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة وكذلك (كقولهم ظننت زيدا منجدا) من الشدة وخلته قائما وحسبته صادقا وزعمته عالما ورأيته مجربا ووجدته نافعا وعلمته صديقا وجعلته متينا واتخذته خليلا (و) كقولهم (اجعل لنا هذا المكان مسجدا) وظن زيدا قائما الى آخرها ولا يخفى أن هذا القسم أعني ظن وأخواتها حقه أن يذكر في المنصوبات ولكن ذكر في المرفوعات استطرادا وهكذا اخبر كان واسم ان ◎ ولما أنهى الكلام على ما يعرب استقلالا أخذ في الكلام على ما يعرب تبعا وهو أربعة النعت والعطف والتوكيد والبدل وقد بدأ بالنعت لانه كالجزء من متبوعه حيث قال:

﴿باب بيان (النعت)﴾

وهو لغة وصف الشيء بما هو فيه واصطلاحا التابع الذي يتم متبوعه ببيان صفة من صفاته أو صفات ما يتعلق به فهو قسمان الاول يسمى نعتا حقيقيا وهو الرافع لضمير المنعوت والثاني يسمى سببيا وهو الرافع للظاهر المضاف الى السبب الرافع لضمير المنعوت كما أشار الى ذلك بقوله (النعت) بمعنى التابع المخصوص (اما رافع

واستعملوا لكن في استدراك ولترج وتوقع لعل كقولهم لعل محبوبي وصل

﴿ظن وأخواتها﴾ انصب بظن المبتدا مع الخبر وكل فعل بعدها على الاثر كخلته حسبته زعمته رأيته وجدته علمته جعلته اتخذته وكل ما من هذه صرفته فليعلما كقولهم ظننت زيدا هذا وانجعل لنا هذا المكان مسجدا

﴿باب النعت﴾ النعت اما رافع

اعلم

وفائدة المنعت التفرقة بين المشترك بين الاسم ثم إن كان المرصوف معرفة فمفائدته التوضيح وإن كان نكرة فمفائدته التخصيص اهـ

جامع الدروس ٣ ص ٢٣٣

لِلْمُضْمَرِ
يَعُودُ لِلْمَنْعُوتِ أَوْ لِلْمُظْهَرِ
فَاوَّلَ الْقِسْمَيْنِ مِنْهُ أَتْبِعْ
مَنْعُوتَهُ مِنْ عَشَرٍ وَلَا رَبِعْ
فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ
الْإِعْرَابِ
مِنْ رَفْعٍ أَوْ خَفْضٍ أَوِ
انْتِصَابِ
كَذَا مِنَ الْإِفْرَادِ
وَالتَّذْكِيرِ
وَالضِّدِّ وَالتَّعْرِيفِ
وَالتَّنْكِيرِ
كَقَوْلِنَا جَاءَ الْغُلَامُ
الْفَاضِلُ
وَجَاءَ مَعَهُ نِسْوَةٌ حَوَامِلُ
وَثَانِي الْقِسْمَيْنِ مِنْهُ أَفْرِدْ
وَإِنْ جَرَى الْمَنْعُوتُ غَيْرَ
مُفْرَدِ
وَاجْعَلْهُ فِي التَّأْنِيثِ
وَالتَّذْكِيرِ
مُطَابِقًا لِلْمُظْهَرِ الْمَذْكُورِ
مِثَالُهُ قَدْ جَاءَ حُرَّتَانِ
مُنْطَلِقٌ زَوْجَاهُمَا الْعَبْدَانِ
وَمِثْلُهُ أَتَى غُلَامُ سَائِلٍ
زَوْجَتُهُ عَنْ دِينِهَا
الْمُحْتَاجِ لَهْ

(لمضمر) مستتر (يعود للمنعوت) وذلك هو النعت الحقيقي (أو) لرافع (لمظهر) أو لضمير بارز ثم إن المنعوت له عشرة أحوال الرفع والنصب والجر والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير ولا يجتمع كلها في وقت واحد ألا ترى أنه لا يكون الاسم الواحد مرفوعا ومنصوبا ومجرورا في حالة واحدة ولا مفردا ومثنى ومجموعا كذلك ولا مذكرا ومؤنثا معا ولا معرفا ومنكرا كذلك وإنما يجتمع منها في الوقت الواحد أربعة واحد من أوجه الاعراب الثلاثة وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من التعريف والتنكير ولذلك لا يتبع النعت المنعوت في جميع العشرة سواء كان حقيقيا أو سببيا وإنما يتبعه الاول في الاربعة المذكورة كما أشار الى ذلك بقوله (فأول القسمين) وهو الرافع لمضمر مستتر يعود الى المنعوت الذي هو الحقيقي (منه) أي من النعت ولفظ أول منصوب على أنه مفعول مقدم بقوله (أتبع) بقطع الهمزة (منعوته من عشر) بسكون الشين للضرورة (لا ربع) أي في أربعة من عشرة كما علمت مما سبق وقد أبدل من قوله في أربع قوله (في واحد من أوجه الاعراب) الثلاثة وقد بينها بقوله (من رفع أو خفض أو انتصاب) وأتى في ذلك بمعنى الواو لأنه بيان لأوجه الاعراب الثلاثة كما علمت فان جعل بيانا للواحد منها كانت أو على بابها (كذا) في واحد (من الإفراد) والضد (و) في واحد من (التذكير) والضد) وضد الافراد التثنية والجمع وضد التذكير التأنيث (و) كذا في واحد من (التعريف والتنكير) فتلخص أنه يتبع منعوته في أربعة من عشرة وذلك (كقولنا جاء الغلام الفاضل) فان النعت فيه تبع منعوته في واحد من أوجه الاعراب وهو الرفع وفي واحد من الإفراد والتثنية والجمع وهو الافراد وفي واحد من التذكير والتأنيث وهو التذكير وفي واحد من التعريف والتنكير وهو التعريف فقد تبعه في أربعة من عشرة (و) كقولنا أيضا (جاء معه نسوة حوامل) فان النعت فيه تبع منعوته في واحد من أوجه الاعراب وهو الرفع كما في الذي قبله وفي واحد من الافراد والتثنية والجمع وهو الجمع وفي واحد من التذكير والتأنيث وهو التأنيث وفي واحد من التعريف والتنكير وهو التنكير وأما الثاني فيتبعه في اثنين من خمسة في واحد من أوجه الاعراب الثلاثة وفي واحد من التعريف والتنكير ولا يتبعه في شيء من الخمسة الباقية بل يلزم الافراد وإن كان المنعوت مثنى أو مجموعا كما أشار الى ذلك بقوله (وثاني القسمين) وهو الرافع للظهر أو للضمير البارز (منه) أي من النعت ولا يخفى أن الواو داخلة على قوله (أفرد) بقطع الهمزة والتقدير وأفرد ثاني القسمين منه (وإن جرى المنعوت) حال كونه (غير مفرد) بأن كان مثنى أو مجموعا لأن النعت كالفعل وهو ملازم للافراد اذا اسند للظاهر الا على لغة أكلوني البراغيث كما أشار الى ذلك ابن مالك بقوله

وجرد للفعل اذا ما أسندا ۞ لاثنين أو جمع كفاز الشهدا

وقد يقال سعدا وسعدوا ۞ والفعل للظاهر بعد مسند

ويتبع الظاهر الذي رفعه في واحد من التذكير والتأنيث كالفعل المسند للظاهر كما أشار اليه بقوله (واجعله) أي ثاني القسمين (في) واحد من (التأنيث والتذكير) لا فيهما معا كما لا يخفى والجار والمجرور متعلق بقوله (مطابقا) أي موافقا (للظهر المذكور) فان كان الظاهر المذكور نعتا ذكر النعت وإن كان المنعوت مؤنثا (مثاله قد جاء حرتان ۞ منطلق زوجاهما العبدان) فتطلق مفرد وإن كان المنعوت غير مفرد ومطابق للظاهر في التذكير وإن كان المنعوت مؤنثا وإن كان الظاهر المذكور مؤنثا أنث النعت وإن كان المنعوت مذكرا كما أشار الى ذلك بقوله (ومثله أتى غلام سائله ۞ زوجته) أي زوجة ذلك الغلام (عن دينها المحتاج له) أي اليه والشاهد في قوله سائله فانه مطابق للظاهر في التأنيث وإن كان المنعوت مذكرا وإياك أن تتوهم أنه تبع منعوته في الافراد لان كونه مفردا هنا ليس بطريق التبعية وإنما هو أمر اتفاقي ۞ ولما فرغ من الكلام على النعت شرع في الكلام على العطف حيث قال

ومنها ما ينعت ولا ينعت به كالعلم ومنها ما لا ينعت وينعت به كالمحلى نحو مررت بفارس اى فارس ولا يقال جاءني فارس والله اعلم اهـ شرح الشمني ص ٢٣٠ ج ٢

منها ما ينعت به كالاسم المشار نحو مررت برجل هذا وبهذا العالم ونحو ذلك ومنها ما لا ينعت به كالموصول الا الذي فانه ينعت به كالاسم المشار نحو مررت برجل الذي قام أبوه وكالمحلى بأل الجنسية نحو مررت بالرجل فهو بمعنى كالذي ومنها ما لا ينعت ولا ينعت به كالمضمر فلا يقال مررت بفارس أنت ولا بأنت ولا بالمكسات في نحو ذهبت فمكسكا جاء مع ضمير منه نحو جاءني الذي عليه الزكاة الرجل وغير نحو مررت برجل

﴿ باب) بيان (العطف ﴾

وهو لغة الثني والرجوع وأما اصطلاحا فهو قسمان عطف بيان وهو التابع الموضح أو المخصص لمتبوعه الجامد غير المؤول بالمشتق وعطف نسق وهو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف الآتية وقد بين ذلك بقوله (وأتبعوا) أي العرب أو النحاة (المعطوف) وهو التابع المخصوص وقوله (بالمعطوف ◉ عليه) متعلق بالفعل قبله وكذلك قوله (في اعرابه المعروف) من رفع أو نصب أو خفض أو جزم ولا فرق في ذلك بين الاسماء والافعال كما أشار اليه بقوله (وتستوي الاسماء والافعال في ◉ اتباع كل) منهما (مثله) فتعطف الاسماء على الاسماء وتعطف الافعال على الافعال وبحل ذلك في عطف النسق (إن يعطف بـ) أحد هذه الحروف التي هي (الواو) وهي لمطلق الجمع ويقال للجمع المطلق فودي التارتين وأحد عند النحويين وأما عند الفقهاء ففرق بينهما ولذلك جعلوا مطلق الماء شاملا لأي ماء كان حتى المستعمل والمتنجس وجعلوا الماء المطلق خاصا بما يسمى ماء بلا قيد فالفرق بين العبارتين اصطلاحي فقهي (والفاء) وهي للترتيب مع التعقيب لكن التعقيب في كل شيء بحسبه فيقال دخلت مكة فالمدينة أذا لم يكن بينهما الا مسافة الطريق ويقال أيضا تزوج زيد فولد له اذا لم يكن بين التزوج والولادة الا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدماته ولا يرد قوله تعالى أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى وكذلك قوله تعالى خلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما لأن التقدير والله أعلم في الاول فصيرت مدة فجعلته غثاء أحوى وفي الثاني فصيرت مدة خلقنا العلقة مضغة فصيرت مدة خلقنا المضغة عظاما و (أو) وهي بعد الطلب للتخيير ان امتنع الجمع بين المتعاطفين كما في قولك تزوج هندا أو أختها وللاباحة ان جاز الجمع بينهما كما في قولك جالس الحسن أو ابن سيرين وبعد الخبر للابهام ان كان المتكلم عالما بالحكم لكنه أبهم على السامع كما في قوله تعالى وانا أو اياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين وللشك ان كان المتكلم متردد في الحكم كما في قولك جاء زيد أو عمرو اذا لم تعلم السامع شاكا (وأم) وهي قسمان متصلة ومنفصلة فالمتصلة هي المسبوقة بهمزة الاستفهام نحو أعندك زيد أم عمرو أو بهمزة التسوية نحو قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ومثل همزة التسوية في معناها كما أدري وما أبالي وليت شعري والمنفصلة وتسمى المنقطعة هي التي لم تسبق بشيء من ذلك بل وقعت بين جملتين مستقلتين وهي مختصة بالجمل وعطفها للمفرد قليل بل قيل ليست عاطفة أصلا لا مفردا ولا جملة (ونما) بضم المثلثة وهي للترتيب مع التراخي بحيث يكون بين المتعاطفين زائدا على ما لا بد منه بينهما أخذا مما مر وقد ترد بمعنى الواو كما في قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبمعنى الفاء كما في قول الشاعر

كهز الرديني تحت العجاج ◉ جرى في الانابيب ثم اضطرب

و (حتى) وهي للتدريج والغاية بشرط كون ما بعدها غاية لما قبلها في شرف أو عدمه وبشرط أيضا كونه جزأ له وكونه ظاهرا ومفردا ﴿ تنبيه ﴾ انما لم يقل الناظم في بعض المواضع كما صنع الاصل حيث قال وحتى في بعض المواضع لان ذلك لا يختص بحتى بل غيرها كذلك لان كل حرف من هذه الحروف له مواضع غير العطف لكن أجيب عن الاصل بانه انما خص حتى بذلك مع أن غيرها كذلك لان العطف بها قليل على أنه يحتمل رجوع قوله في بعض المواضع لجميع الحروف لا لخصوص حتى (وبل) بعد نفي أو نهي أو ايجاب أو أمر وهي في الاولين لاثبات الحكم لما قبلها ونفيه لما بعدها وفي الاخيرين تصرف الحكم الى ما بعدها وتصيره ما قبلها في حكم المسكوت عنه بحيث يحتمل ثبوت الحكم له وعدمه وعلى كما ذكر أنه لا يعطف بها بعد الاستفهام فلا يقال أضربت زيدا بل عمرا (ولا) بعد أمر أو ايجاب اتفاقا أو نداء على الراجح نحو يا ابن أخي لا ابن عمي وهي للنفي الحكم عما بعدها واثباته لما قبلها (ولكن) بعد نفي أو نهي وهي للاستدراك و (اما) بكسر الهمزة على القول بأنها عاطفة وهو أو قبلها زائدة والتحقيق أنها ليست بعاطفة بل لمجرد التفصيل والعاطف الواو قبلها

اعلم ! اعطاء الاسم على الاسم والفعل على الفعل وعكسه مثال ابن عقاء وشرط عطف الفعل على مثله اتحاد زمانهما في الاستقبال والمضي سواء اتحد لفظهما في الفعلية أو اختلف نحو ان اشيمك تكرمني ازرك وتكرمني وشرط عطف الاسم على الفعل وعكسه كونه اسما في محل الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة نحو فالمغيرات صبحا فاثرن به نقعا الآيات العاديات يوري الحي سالمات ومخرج الميت من الحي ا هـ كواكب الدرية ٢ ص ٩١

﴿ فائدة ﴾

حصر نصة النصة عند سيبويه ومنه يأتي الطرد والجرة ومنه قراءة منهم ابن جهين قاله في الارتشاف ايضا.

النصة بعد المركب الاضافي للعلم لانه المقصود بالحكم وما عداه جيء به بالمضاف اليه لمزيد التوضيح فلا يكون له الا بعد ليل ما لم يكن المضاف لفظ كل فالنصة للمضاف اليه لانه لولاه لم يصح الاضافة اذا لم يكن جزءا لمعنى التعريف ا هـ حاشية الصبان ٣ ص ٢٥٣

◉ قد تدخل على ما ينبغي عدم دخولها عليه

﴿ باب العطف ﴾

وأتبعوا المعطوف بالمعطوف عليه في اعرابه المعروف وتستوي الأسماء والأفعال في اتباع كل مثله أن يعطف بالواو والفا أو ثم وأما حتى وبل ولا ولكن إما

① نحو ان ادن اقرب ام بعيد ما تعدون ـ والبيت شعر وليد سمع من العرب لم يعل على الصحيح بعد المثلث من الهرم لم يعل على الصحيح بعد المثلث من قدم

② قد تدخل على الواو وقد نفاها في الاعراف حيث قال : فالهكم من نفس واحدة وجعل ... ا هـ

﴿ تنبيه ﴾

ما ذكرناه قد رد على الوطواط في الاتم اذ وقعت بعد نفي اوجب فهي للتقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها نحو ما جاء زيد بل عمرو ولا تضرب بكرا بل خالدا فهي لتقرير القتل لاخير وضده لثم وهو الرفع في نحو ما زيد قائما بل قاعد ولبسلب حكم ما قبلها حتى كانه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشيء وجعل ذلك الحكم لما بعدها ان وقعت بعد ايجاب او امر نحو جاءني زيد بل عمرو واضرب بكرا بل خالدا واعلم انها لا تعطف بها بعد الاستفهام نحو أجاءك زيد بل عمرو وهل قام بكر بل خالد ا هـ توضيح المقاصد ص ٦٣٤

وهو مثل أو في معانيها فتكون بعد الطلبية للتخيير ان امتنع الجمع بين المتعاطفين نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء للاباحة ان جاز الجمع بينهما نحو قولك تعلم أما فقها واما نحوا وبعد الخبر للابهام ان كان المتكلم عالما بالحكم لكنه أبهم على السامع نحو قولك جاءني أما زيد واما عمرو وللشك ان كان المتكلم متردداً في الحكم نحو قرأت أما سورة كذا واما سورة كذا اذا لم تعلم أيهما قرأت وقد مثل الناظم لبعض الحروف السابقة حيث قال ونزلك (كذا) نحو لك (جاء زيد ثم عمرو) وكقولك (أكرم زيدا وعمرا بالقا والمطعم) بفتح الميم وسكون الطاء المهملة (و) كقولك (فئة) اى جماعة (لم يأكلوا) من الطعام (أو) لم (يحضروا) موضعه (حتى يفوت أو يزول المنكر) بفتح الكاف ولا يخفى ان العطف في هذا البيت من قبيل عطف الفعل على الفعل وفي البيت قبله من قبيل عطف الاسم على الاسم ◉ ولما فرغ من الكلام على العطف أخذ في الكلام على التوكيد فقال:

(باب بيان التوكيد)

بالواو وبالهمز وبالالف والاول هو الافصح وهو الذي جاء به القرآن قال تعالى ولا تقضوا الايمان بعد توكيدها وهو لغة التقوية وأما اصطلاحا فهو قسمان لفظي ومعنوي فاللفظي اعادة اللفظ الاول بنفسه او بمرادفه وسيأتي الكلام عليه والمعنوي تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره ويختص بالاسم كما أشار اليه بقوله (وجائز في الاسم) دون غيره من الفعل والحرف (أن يؤكدا) بالنا للمفعول (فيتبع المؤكد) بكسر الكاف على أنه اسم فاعل (المؤكدا) بفتح الكاف على أنه اسم مفعول (في) واحد من (أوجه الاعراب) الثلاثة فيتبعه في الرفع ان كان مرفوعا وفي النصب ان كان منصوبا وفي الخفض ان كان مخفوضا (و) يتبعه أيضا في (التعريف) فيكون تابعا لمؤكد معرف (لا) لمؤكد (منكر) لان ألفاظ التوكيد كلها معارف فلا تتبع المنكر (فهو) هو (عن مؤكد خلا) عند البصريين وأما قوله ◉ باليت عدة حول كله رجب ◉ فشاذ ويكون بالفاظ معلومة عند العرب فلا يعدل عنها الى غيرها وتلك الالفاظ المعلومة منها ما هو مشهور ومنها ما هو غير مشهور فالمشهور ما ذكره بقوله (ولفظه المشهور فيه) أي في التوكيد (أربع) من الالفاظ وهو (نفس وعين ثم كل أجمع) والاولان يؤكد بهما لرفع المجاز والاخير ان يؤكد بهما للاحاطة والشمول ولذلك لا يؤكد بهما الا ما له اجزاء ينفصل بعضها عن بعض حقيقة وهو ظاهر أو حكما وهو ما يصح أن يكون الحكم ثابتا لبعض أجزائه دون بعض كما في قولك اشتريت العبد كله فان أجزاء العبد وان لم ينفصل بعضها عن البعض الآخر حقيقة لكن ينفصل حكما لجواز أن يشتري نصفه دون نصفه الآخر وغير المشهور ما ذكره بقوله (وغيرها) أي غير الاربع المذكورة (توابع) بالتنوين للضرورة (لا أجمعا) ولكونها توابع لا تجمع لا تتقدم عليه ولا يؤكد بها استقلالا وشذ قوله

(الراجز)

باليتني كنت صبيا مرضعا ◉ تحملني الذلفاء حولا أكتعا
اذا بكيت قبلتني أربعا ◉ اذا أظل الدهر أبكي أجمعا

ثم بين ذلك الغير بقوله (من أكتع) وهو من تكتع الجلد اذا اجتمع (وأبتع) وهو من البتع وهو طول العنق (وأبصع) وهو من البصع بالصاد المهملة وهو العرق المجتمع في التأكيد بكل من هذه الثلاثة اشارة الى أن المؤكد اجتمعت أجزاؤه ولم يتخلف منها شيء وتقديم الناظم أبتع على أبصع مجاراة لكلام الاصل والاصح العكس فآخرها أبتع والاصل أفراد النفس عن العين (ك) قولك (جاء زيد نفسه) وقد يجمع بين النفس والعين لكن بشرط تقدم النفس على العين كقولك جاء زيد نفسه عينه (و) اذا أكدت بكل (قل أري) أي أعلم أو أبصر (جيش الامير) أي جنده (كله) وجملة (تأخرا) في محل المفعول الثاني لأرى ان كانت علمية وفي موضع الحال ان كانت بصرية (و) اذا أكدت باجمعين وتوابعها فقل (طفت حول القوم أجمعينا) حال كونها (متبوعة بنحو أكتعينا) كأبصعين وأبتعين وهذا في الجمع المذكر وتقول في الجمع المؤنث جاءت النساء جمع كتع بصع بتع وتقول في نحو الجيش جاء الجيش أجمع

تتمة

يجوز عطف الفعل على مثله إذا اتحدا في الزمان ولو اختلفا لفظا ومعنى نحو يشير بها ويومئ بها - المغايرة في اللفظ والمعنى ظاهرة والاتحاد في الزمان لان الاشارة والايماء يقعان في زمن واحد - ويجوز عطف الفعل على مضارع رفع منفصل من غير فاصل ضعيف وان رجح النصب في قولك قمت وزيد يكلم عمرا معه او قبله لتوسيط غير فاصل مرجح للنصب على قبله - حضر بنت اليوم مذنبة مدللة لان لحمل المتكلم قد يعني عما هو الواجب

كجاء زيد ثم عمرو أكرم
زيدا وعمرا بالقا والمطعم
وفئة لم يأكلوا أو يحضروا
حتى يفوت أو يزول المنكر

(باب التوكيد)

وجائز في الاسم أن
يؤكدا
فيتبع المؤكد المؤكدا
في أوجه الاعراب
والتعريف لا
منكر فعن مؤكد خلا
ولفظه المشهور فيه أربع
نفس وعين ثم كل أجمع
وغيرها توابع لا أجمعا
من أكتع وأبتع وأبصعا
كجاء زيد نفسه وقل
أرى
جيش الامير كله تأخرا
وطفت حول القوم
أجمعينا
متبوعة بنحو أكتعينا

ما للنكرة

اذا لم يجز تأكيد النكرة الا اذا كان تأكيدها مفيدا بحيث تكون النكرة المؤكدة محدودة والتأكيد من الفاظ الاحاطة والشمول نحو اعتكف الاسبوع كلها ولا يقال صمت دهرا كله ولا سرت شهرا نفسه لان الاول قد يفهم والثاني مستحيل بما لا يفيد الشمول اهـ والاجود في طلاق عدة البصريين جامع الدروس ٣ ص ٢٣٤

أكتع أبصع أبتع وتقول في نحو القبيلة جاءت القبيلة جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء ● ولما أنهى الكلام على التوكيد المعنوي أخذ في الكلام على التوكيد اللفظي فقال (وإن توكد كلمة) بكسر الكاف وسكون اللام كما هو أحد اللغات فيها (أعدتها) أي أعدت تلك الكلمة (بلفظها) أو بمرادف فيها وهذا القسم يكون في الاسم والحرف والفعل فالأول كقولك قام رجل رجل والثاني كقول الشاعر (الطويل)

لا لا أبوح بحب بثنة انها ● أخذت علي مواثقا وعهودا

والثالث (كقولك انتهى انتهى) ولا يخفى ما في ذلك من حسن الاختتام حيث أشار الى انتهاء الباب ● ولما فرغ من الكلام على التوكيد أخذ في الكلام على البدل فقال

(باب) بيان (البدل)

وهو لغة العوض واصطلاحا التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه كما حده بذلك ابن مالك ويكون في الاسم والفعل كما يعلم من قوله (إذا اسم أو فعل) بدرج الهمزة (لمثله تلا) أي تبع مثله من الاسم والفعل (والحكم للثاني) أي والحال أن الحكم للثاني (وعن عطف) بالحرف (خلا) أي والحال أنه خلا عن عطف واحترز بقوله والحكم للثاني عن النعت والتوكيد وعطف البيان فان الحكم فيها للأول لا للثاني وبقوله وعن عطف خلا عن عطف النسق فانه وان كان الحكم فيه للثاني كالأول لكن لم يخل عن العطف وجواب اذا الجملة قوله (فاجعله) أي الاسم أو الفعل وانما أفرد الضمير لان العطف بأو وهي لأحد الشيئين أو الاشياء. فكأنه قال فاجعل أحدهما (في اعرابه) من رفع ونصب وخفض في الاسم أو رفع ونصب وجزم في الفعل (كالأول) أي مثل الاول منهما حال كونك (ملقبا) بكسر القاف المشددة بصيغة اسم الفاعل (له) أي لاحدهما (بلفظ البدل) أي بلفظ هو البدل ● ولما ذكر حكم البدل شرع في بيان أقسامه فقال (كل) من كل أي بدل كل من كل وضابطه أن يكون المراد بالثاني عما أريد بالأول وانما لم يعبر الناظم بما عبر به الاصل في هذا القسم أعني قوله بدل الشيء من الشيء لان ذلك لا يختص ببدل الكل من الكل بل يشمل غيره اذ بدل البعض من الكل يصدق عليه انه بدل الشيء من الشيء لكن أجيب عن الاصل بأن المراد بالشيء المساوي لا مطلق الشيء. وما عبر به الناظم هو ما عبر به الجمهور وعبر ابن مالك بدل المطابق وهو أولى لصلاحيته لاسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر (وبعض) من كل أي وبدل بعض من كل وضابطه أن يكون الثاني جزأ من الاول قليلا كان ذلك الجزء أو كثيرا أو مساويا (واشتمال) أي وبدل اشتمال وضابطه أن يشتمل المبدل منه على البدل وان لم يكن كاشتمال الظرف على المظروف (وغلط) أي وبدل غلط وليس المراد ان البدل نفسه غلط بل المراد أنه بدل عن لفظ وقع غلطا وضابطه أن لا يقصد ذكر الاول بل يسبق اليه لسانه (كذاك اضراب) أي بدل اضراب ويسمى بدل البداء وضابطه أن يقصد ذكر الاول ثم بعد الاخبار به يبدو له أن يخبر بالثاني وحينئذ (فالخس انضبط) أي فالبدل انضبط هذه الخمس وقد أغفل الناظم سادسا وهو بدل النسيان وضابطه أن يقصد ذكر الاول ثم يتبين فساد ذلك القصد فيقصد ذكر الثاني لا يقال يكفي بدل الغلط عن بدل النسيان لانا نمنع ذلك اذ الغلط في اللسان والنسيان في الجنان وقد مثل الناظم لما ذكره من الاقسام على اللف والنشر المرتب حيث قال فالاول أعني بدل الكل من الكل (كذا) كقولك (جاءني زيد أخوك و) الثاني أعني بدل البعض من الكل كقولك (أكل عندي رغيفا نصفه) ولا بد في هذا القسم كالذي بعده من ضمير مطابق للبدل منه مذكور كما مثل الناظم أو مقدر كما في قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا أي من استطاع منهم (و) الثالث أعني بدل الاشتمال كقولك (قد وصل الي) بتشديد الياء (زيد علمه الذي كرس) أي درسه (و) الرابع والخامس والسادس أعني بدل الغلط وبدل الاضراب وبدل النسيان (قد ركبت اليوم بكرا النجرس) ● (أن قلت بكرا دون

وإن توكد كلمة أعدتها بلفظها كقولك انتهى انتهى

(باب البدل)

إذا اسم أو فعل لمثله تلا والحكم للثاني وعن عطف خلا فاجعله في اعرابه كالأول ملقبا له بلفظ البدل كل وبعض واشتمال وغلط كذاك اضراب فالخمس انضبط

كقولك زيد أخوك وأكل عندي رغيفا نصفه وقد وصل الى زيد علمه الذي درس وقد ركبت اليوم بكرا النجرس

و ان الفرق بينه وعطف البيان ... بالتابوع وعطف البيان ترضيها له وكشفا عن المراد منه. اهـ حاشية الدروس ص٤٣٤

وبقارقة عطف البيان البدل في ثمان مسائل بل زيد ثلاث اخر كما في حاشية الصبان ص٣٠٠

● والصبح لا أظهر بحسب مضمون قصة لبشة لانها انما علم الصبح والصباح ان لا اظهر منهما اهـ

بعضه من كل ●

شرط صحته الاستغناء عنه بالمبدل منه فيجوز ضربت زيدا رأسه ولا يجوز قطع زيدا رأسه لانه لا يقال قطع زيد على معنى قطع رأسه اهـ العدلية

قصد) بان سبق اليه لسانك (٥) بلفظ الفرس فى المثال المذكور (غلط) أى بدل غلط (أو قلته) أى بكرا (قصدا) بان قصدته أولا ثم بدا لك أن تخبر بالفرس (٥) بلفظ الفرس (اضراب فقط) أى بدل اضراب لا غلط ويسمى بدل البداء كما علمت أو قلته قصدا ثم تبين لك فساد ذلك القصد فقصدت ذكر الفرس فلفظ الفرس بدل نسيان وهذه الامثلة كلها فى بدل الاسم من الاسم ومثال بدل الفعل من فعل ما ذكره فى قوله (والفعل) أى وبدل الفعل (من فعل ك) قولك (من يثب من يثب) ما جاء به النبى عليه السلام (يدخل جنانا) على ايمانه (يدخل جنانا لم ينل) به (فيها تعب) فمن شرطية ويثب من فعل الشرط ويثب جواب الشرط ويدخل جنانا بدل من يثب وهو بدل كل من كل لان المراد بالثواب دخول الجنان ولم ينله فيها تعب بدل من يدخل جنانا وهو بدل اشتمال لان دخول الجنان يشتمل على عدم نيل التعب فيها وقد مثل بعضهم لبدل الكل من الكل بقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب (٥) ولبدل البعض من الكل بما اذا قلت ان تصل تسجد له يرحمك ولبدل الاشتمال بقول الراجز

ان على الله أن تبايعا ● تؤخذ كرها أو تجئ طائعا

ولبدل الغلط والاضراب والنسيان مما اذا قلت ان تأتنا تسألنا نعطك فان قلت تأتنا من غير قصد بان سبق لسانك اليه فسألنا بدل غلط وان قلت تأتنا قصدا بان قصدته أولا ثم بعد الاخبار به بدا لك أن تخبر بسألنا فتسألنا بدل اضراب ويسمى بدل البداء كما تقدم وان قلت تأتنا قصدا ثم تبين لك فساد ذلك القصد فقصدت ذكر تسألنا فتسألنا بدل نسيان ● ولما أنهى الكلام على مرفوعات الاسماء شرع فى الكلام على منصوباتها فقال:

﴿باب (منصوبات الاسماء)﴾

أى الاسماء المنصوبة أو المنصوبات من الاسماء أو منصوبات هى الاسماء فلا اضافة فى كلامه اما من اضافة الصفة للموصوف أو من الاضافة التى على معنى من أو من الاضافة البيانية وقد بينها بقوله (ثلاثة من سائر الاسماء خلت) أى مضت حال كونها (منصوبة) فلا حاجة الى ذكرها هنا والمراد بهذه الثلاثة خبر كان واسم ان ومفعولا ظن (وهذه) المذكورات هنا (عشر تلت) أى تلت الثلاثة المتقدمة (وكلها) أى كل هذه العشرة (تأتى على ترتيب) أى ترتيب كل (أولها فى الذكر مفعول به) والضمير فى به يعود الى الموصوف المحذوف والتقدير اسم مفعول به (وذلك) أى المفعول به هو (اسم جاء) حال كونه (منصوبا) لفظا كما فى قولك ضربت زيدا أو محلا كما فى قولك ضربت هذا أو تقديرا كما فى قولك ضربت الفتى وحال كونه قد (وقع ● عليه) أى تعلق به (فعل) لغوى وهو الحدث اثباتا (ك) قولك (احذروا أهل الطمع) أو نفيا كقولك لا تحذروا أهل التقوى وهو قسمان لانك لما كما أشار اليه بقوله (فى ظاهر ومضمر قد انحصر) فلا يخرج عنهما (وقد مضى التمثيل للذى ظهر) أى فى قوله احذروا أهل الطمع (وغيره) أى غير الذى ظهر (قسمان أيضا) أحدهما (متصل) وذلك (ك) قولك (جاءنى زيد (و) كقولك (جاءنا) عمرو (و) الآخر (منفصل مثاله) أى مثال المنفصل (اياى) حيث (أو ايانا ● حيث) من التحية (أكرم بالذى حيانا) هذا لف غير مرتب المثال وانما هو تتميم لانحصار الناظم فى تمثيل كل من المتصل والمنفصل على ضميرى المتكلم ولم يذكر غيرهما لعلمه بالمقايسة كما أشار اليه بقوله (وقس بذين) أى بهذين الضميرين أعنى اياى وايانا (كل مضمر فصل) من ضمائر المخاطب كما فى قولك اياك يا زيد أكرمت واياك يا هند أكرمت واياكما يا زيدان أو يا هندان أكرمت واياكم يا زيدون أكرمت واياكن يا هندات أكرمت وضمائر الغائب كما فى قولك زيد اياه أكرمت وهند اياها أكرمت والزيدان أو الهندان اياهما أكرمت والزيدون اياهم أكرمت والهندات اياهن أكرمت (و) قس (بالذين قبل) أى بالضميرين اللذين ذكرا قبل ذلك فى المتصل (كل) مضمر (متصل) من ضمائر المخاطب كما فى قولك أكرمتك يا زيد أكرمتك يا هند أكرمتكما يا زيدان أو يا هندان أكرمتكم يا زيدون أكرمتكن

(٥) لان مضاعفة الصاد من لفظ الاشام مع صل بعضهم بهذه الآية بدل اشتمال ← عليه لفظ الاشام وصل باول جزء منه الصاد وهو صل بالمضاعفة منوع مما اشتمل عليه العامل اهـ بهامش قديمى ص ٤٣

قصد قلط
أو قلته قصدا فاضراب
فقط
والفعل من فعل كمن
يثب من يثب
يدخل جنانا لم ينل فيها
تعب

﴿باب منصوبات
الاسماء﴾

ثلاثة من سائر الاسما
خلت
منصوبة وهذه عشر
تلت
وكلها تأتى على ترتيب
أولها فى الذكر مفعول به
وذلك اسم جاء منصوبا
وقع
عليه فعل كاحذروا
أهل الطمع
فى ظاهر ومضمر قد
انحصر
وقد مضى التمثيل للذى
ظهر
وغيره قسمان أيضا متصل
كجاءنى وجاءنا ومنفصل
مثاله اياى أو ايانا
حيث أكرم بالذى حيانا
وقس بذين كل مضمر
فصل
وبالذين قبل كل متصل

حاشية

وعلامة المنفصل به هو الذى يصح ان يخبر عنه باسم منصول صلح مصوغ منه لفظ فعله فتقول فى الآية تلة زيد مضروبا والمتصل بخلافه كما فى الدردير

(١) الفرقان ٦٨

ضربا . فالضرب مفعول حقيقة لأنه نفس الشئ الذى فعلته بخلاف قولك : ضربت زيدا . فان زيدا ليس نفس الشئ الذى فعلته -

واعلم أنه اذا فعلت ضربت زيدا
واما ضرب مفعول به الفعل
الذى هو ضربت اهـ

هندات وضمائر الغائب كما فى قولك زيدٌ أكرمته وهندٌ أكرمتها والزيدان أو الهندان أكرمتهما والزيدون أكرمتهم والهندات أكرمتهن وحينئذ (فكل قسم منهما) أى من المتصل والمنفصل (قد انحصر ۞ ما جاء من أنواعه) أى من أنواع كل قسم منهما (فى اثنى عشر) اثنان للتكلم وخمسة للخاطب وخمسة للغائب وجملتها اثنا عشر واعلم أن الضمير فيما تقدم انما هو الكاف والهاء فى المتصل وايا فى المنفصل واللواحق لها حروف خطاب وغيبة وتكلم وتثنية وجمع على الصحيح لكن الضمير فى هاء الغائبة مجموع الهاء والالف للزوم الالف وحكى السيرافى أنه لا خلاف فى ذلك كما قال فى التسهيل ۞ ولما تكلم على المفعول به أخذ يتكلم على المصدر فقال

(باب) بيان (المصدر)

وهو اسم الحدث الجارى على فعله بخلاف اسم المصدر فانه اسم الحدث الغير الجارى على فعله نحو توضأ وضوءا واغتسل غسلا وليس المراد هنا ببيان المصدر من حيث هو وانما المراد ببيانه من حيث انه ينصب مفعولا مطلقا وهو اما مؤكد لعامله نحو ضربت ضربا أو مبين لنوعه نحو ضربت ضرب الامير أو لعدده نحو ضربت ضربتين وقد ذكر الناظم ضابطا للمصدر توضيحا للمتعلم حيث قال (وان ترد تصريف نحو قاما) أى تحويله الى صيغ مختلفة (فقل) فى مضارعه (يقوم ثم قل) فى مصدره (قياما) وقل فى أمره قم وفى اسم الفاعل منه قائم (فما يجئ) حال كونه (ثالثا) فى تصريف الفعل (فهو) أى (المصدر) وهذا انما هو بحسب ما جرى فى العرف من تقديم الماضى وتأخير المضارع والتثليث بالمصدر والا فقد يجئ المصدر أولا كما اذا نطقت أولا بالمصدر ثم بالماضى وهكذا وقد يجئ ثانيا كما اذا نطقت أولا بالماضى ثم بالمصدر وهكذا وقد يجئ رابعا كما اذا نطقت بالماضى ثم بالمضارع ثم بالامر ثم بالمصدر وهكذا وقد ذكر حكمه بقوله (وينصبه بفعله مقدر) وهو قسمان لفظى ومعنوى فالاول ما وافق فعله فى اللفظ والمعنى والثانى مما وافقه فى المعنى فقط كما أشار اليه بقوله (فان يوافق) أى المصدر (فعله الذى جرى) فى الذكر (فى اللفظ) من حيث الحروف لا الحركات والسكنات (و) فى (المعنى فلفظيا يرى) وهذا هو القسم الاول (أو وافق) فعله (فى المعنى فقط) أى دون اللفظ (وقد روى) أى المصدر (بغير لفظ الفعل فهو معنوى) وهذا هو القسم الثانى واذا عرفت ذلك (فقم قياما من قبيل الاول) وهو اللفظى (وقم وقوفا من قبيل ما يلى) وهو المعنوى وهذا التقسيم انما يتمشى على ما ذهب اليه المازنى من أن المعنوى منصوب بالفعل المذكور معه وأما على ما ذهب اليه غيره من أنه منصوب بفعل مقدر من لفظه فيكون المصدر لفظيا أبدا لان فعله لا يكون الا من لفظه ۞ ولما تكلم على المصدر أخذ يتكلم على الظرف فقال

(باب) بيان (الظرف)

وهو لغة الوعاء واصطلاحا ما ذكره بقوله (هو اسم وقت أو) اسم (مكان) قد (انتصب ۞ كل) منهما (على تقدير) معنى (فى) وهو الظرفية (عند العرب) لان العبرة بهم دون غيرهم ومحل ذلك (اذا أتى ظرف المكان) بحال كونه (مبهما) بان دل على مكان غير معين كأمام وخلف ووراء الى آخر الامثلة الآتية فى اسم المكان واحترز بذلك عما اذا كان ظرف المكان مختصا بان دل على مكان معين كمسجد ودار ونحو ذلك فانه لا ينصب على الظرفية الا على سبيل التوسع وأما ظرف الزمان فلا يشترط أن يكون مبهما كما أشار اليه بقوله (ومطلقا فى غيره) أى غير ظرف المكان (فليعلما) فلا فرق بين أن يكون مبهما أو مختصا والاول هو ما دل على زمان غير معين نحو لحظة وحين وضابطه كل ما لا يصلح جوابا لمتى أو كم وعلم من ذلك أن المعدود من قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثانيا ولما ذكر فيما تقدم أن الظرف منتصب احتاج الى بيان ما انتصب به فقال (والنصب) للظرف (مكانيا كان أو زمانيا (بالفعل الذى به) أو بمعنيه (جرى) فالمكانى (ك) قولك (سرت ميلا و) الزمانى كقولك (اعتكفت شهرا) جمع شهر (وليلة) وهى من غروب الشمس الى طلوع الفجر

فكل قسم منهما قد انحصر
ما جاء من أنواعه فى اثنى عشر

(باب المصدر)

وان ترد تصريف نحو قاما
فقل يقوم ثم قل قياما
فما يجئ ثالثا فالمصدر
وانصبه بفعله مقدر
فان يوافق فعله الذى جرى
فى اللفظ والمعنى فلفظيا يرى
أو وافق المعنى فقط وقد روى
بغير لفظ الفعل فهو معنوى
فقم قياما من قبيل الاول
وقم وقوفا من قبيل ما يلى

(باب الظرف)

هو اسم وقت او مكان انتصب
كل على تقدير فى عند العرب
اذا أتى ظرف المكان مبهما
ومطلقا فى غيره فليعلما
والنصب بالفعل الذى به جرى
كسرت ميلا واعتكفت شهرا أو ليلة

تنبيه : الظرف قسمان متصرف وغير متصرف فالمتصرف ما يستعمل تارة ظرفا وتارة غير ظرف نحو اليوم ومكان فان كل واحد منهما يستعمل ظرفا نحو : سرت يوم الجمعة وجلست مكانا ويستعمل مبتدأ نحو : يوم الجمعة يوم مبارك ومكانك حسن وفاعلا نحو : جاء يوم الجمعة سر أو

وغير متصرف ما لا يستعمل الا ظرفا او شبهه نحو فوق من قولك جلست فوق الدار . والمراد بشبهه ان لا تخرج من

(أو يوما) وهو من طلوع الفجر الى غروب الشمس (أو سنينا) جمع سنة (أو مدة) وهي القطعة من الزمان (أو جمعة) وهي الاسبوع (أو حينا) وهو اسم لزمان تهم (أو قم صباحا) وهو من نصف الليل الى الزوال (أو مساء) بفتح الميم والمد وهو من الزوال الى نصف الليل (أو سحر) وهو آخر الليل قبل الفجر وهو بلا تنوين اذا اردت به سحر ليلة بعينها وبالتنوين اذا اردت به ذلك (أو غدوة) وهو من وقت صلاة الصبح الى طلوع الشمس (أو بكرة) وهي من طلوع الفجر عند أهل الشرع ومن طلوع الشمس عند أهل اللغة وقوله (الى السفر) متعلق بقم وهو راجع لجميع ما بينهما (أو) قم اليه (ليلة الاثنين أو) قم اليه (يوم الاحد) أو صم غدا) وهو اسم لليوم الذي بعد يومك (أو سرمدا) وهو الزمان المستقبل الذي لا نهاية له (أو الابد) وهو مرادف للسرمد وكذلك الامد وان أغفله الناظم وقد تم تمثيل ظرف المكان بقوله (واسم المكان نحو) قولك زيد (سر أمامه) والامام بفتح الهمزة مرادف لقدام وسيأتي (أو) سر (خلفه) وخلف بفتح الخاء المعجمة ضد امام أو سر (وراءه) ووراء بالمد مرادف لخلف أو سر (قدامه) وقدام بضم القاف وتشديد الدال المهملة ضد خلف أو سر (يمنه) ويمين ضد شمال أو سر (شماله) وشمال بكسر الشين ضد يمين أو سر (تلقاءه) أي مقابله (أو) سر (فوقه) وهو المكان العالي (أو) سر (تحته) وهو ضد فوق أو سر (ازاءه) بكسر الهمزة الاولى مع المد وهو بمعنى تلقاءه (أو) سر (معه) بسكون العين وهو اسم لمكان الاجتماع (أو) سر (حذاءه) بالمد أو قريبا منه (أو) سر (عنده) وهو اسم للمكان القريب من المكان (أو) سر (دونه) وهو اسم للمكان الاسفل (أو) سر (قبله) وهو اسم للمكان المتقدم (أو) سر (بعده) وهو اسم للمكان المتأخر أو سر (هناك) وهذا اسم اشارة للمكان البعيد أو سر (ثم) بفتح المثلثة وهو بمعنى هناك أو سر (فرسخا) وهو اثنا عشر الف خطوة أو سر (بريدا) وهو اربعة فراسخ (وهنا) اسم للمكان القريب (قف موقفا سعيدا) وفي ذلك اشارة الى مفعل وهو من معتل الفاء فقط كوقف يكون بكسر العين ومن معتل اللام وحدها كرمى أو مع الفاء كوقى يكون بفتح العين كرمى ووقى ومن الاجوف كباع يكون بكسر العين لكن بدخول النقل كبيع ومن الصحيح يكون بفتح العين ان كانت عين مضارعه مضمومة كما في أكل وطلع ومفتوحة كما في شرب وذهب فتقول مأكل ومطلع ومشرب ومذهب نحو مكان المراد منه الزمان أو المكان أو المصدر فان كانت عين مضارعه مكسورة كما في ضرب وكسب مكان بفتح العين في المصدر وبكسرها في اسمي الزمان والمكان فتقول مضرب ومكسب بالفتح ان أردت بكل منهما المصدر وبالكسر ان أردت به اسم الزمان أو المكان وهذا كله في الثلاثي ويكون من غير الثلاثي كاسم المفعول نحو مكرم ومدحرج بضم الميم وفتح الراء فيهما ◉ ولما تكلم على الظرف أخذ يتكلم على الحال فقال :

(باب) بيان (الحال)

وهو لغة ما عليه الشخص من خير أو شر واصطلاحا ما ذكره الناظم بقوله (الحال) هو (وصف) ما سمي كان أو جملة أو ظرفا أو مجرورا (ذو انتصاب) لانه فضلة والنصب اعراب الفضلات والمراد بالفضلة ما ليس جزأ من الكلام لا ما يستغنى الكلام عنه ولا يرد نحو قوله تعالى وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين واحترز بذلك عن الخبر في نحو قولك زيد ضاحك (آتي) بمد الهمزة على انه اسم فاعل لا بقصرها على انه فعل ماض لحال كونه (مفسر المبهم الهيآت) المحسوسة كانت كما في قولك جاء زيد راكبا أو غير محسوسة كما في قولك تكلم زيد صادقا واحترز بذلك عن التمييز في نحو قولك لله دره فارسا وكذلك نعت النكرة المنصوب في نحو قولك رأيت رجلا راكبا (موانما يؤتى به) حال كونه (منكرا) لئلا يتوهم نكونه نعتا اذا كان صاحبها منصوبا وحمل نحو عليه وما جاء معرفة في الظاهر اما بالاضافة نحو جاء زيد وحده أو بال نحو ارسلها العراك أو بالعلمية نحو جاءت الخيل بداد فان بداد علم جنس على التبديل فهو مؤول بالنكرة فوحيدة بمعنى

الظرفية الذي باستعماله بحرف الجر ومن لما مر والمجرور الآتي ١٠ هـ

قوله متعلقا اسميا ◉

اي ما كان مشتقا من مصدر عامله على سبيل الذي ينصب بفعله المشتق منه فلو كان من غير ما اشتق منه عامله وجب جره . كما اذا تعلق بجلس مقدرا في مثل هذا .

أَوْ يَوْمًا أَوْ سِنِينَا
أَوْ مُدَّةً أَوْ جُمُعَهْ أَوْ حِينَا
أَوْ قُمْ صَبَاحًا أَوْ مَسَا
أَوْ سَحَرْ
أَوْ غَدْوَةً أَوْ بُكْرَةً إِلَى
السَّفَرْ
أَوْ لَيْلَةَ الاِثْنَيْنِ أَوْ يَوْمَ
الْأَحَدْ
أَوْ صُمْ غَدًا أَوْ سَرْمَدًا
أَوِ الْأَبَدْ
وَاسْمَ الْمَكَانِ نَحْوُ سِرْ
أَمَامَهُ
أَوْ خَلْفَهُ وَرَاءَهُ قُدَّامَهُ
يَمْنَهُ شِمَالَهُ تِلْقَاءَهُ
أَوْ فَوْقَهُ أَوْ تَحْتَهُ إِزَاءَهُ
أَوْ مَعَهُ أَوْ حِذَاءَهُ
أَوْ عِنْدَهُ
أَوْ دُونَهُ أَوْ قَبْلَهُ
أَوْ بَعْدَهُ
هُنَاكَ ثُمَّ فَرْسَخًا بَرِيدًا
وَهُنَا قِفْ مَوْقِفًا سَعِيدًا

﴿بَابُ الْحَالِ﴾

الْحَالُ وَصْفٌ
ذُو انْتِصَابٍ آتِي
مُفَسِّرُ الْمُبْهَمِ الْهَيْآتِ
وَإِنَّمَا يُؤْتَى بِهِ مُنَكَّرَا

اعلم !

يعني ان الحال يكون وصفا وهو ما دل على معنى وصاحبها القائم وهيئته وضمنوه فقيدوها بكونها مصدرا على خلاف الاصل إذ للعلة فيه على صاحبها للمعنى وقد كثر مجيء الحال مصدرا منكرة لكنه ليس بمقيس فيجيء على خلاف الاصل ١٠ هـ

شرح ابن عقيل ص ٦١

منفردا او للعراك بمعنى معتركة وبهاد بمعنى متبددة (وغالبا) أي في الغالب (يؤتى به) حال كونه (مؤخرا) بعد صاحبه ولو منصوبا وانما كان الغالب أن يؤتى به مؤخرا لانه فضلة وشان الفضلات التاخير وذلك (كـ) قولك (جاء زيد) لحال كونه (راكبا ملفوفا ● وقد ضربت عبده) حال كونه (مكتوفا) فقد اتى في ذلك منكرا ولا يكون الا كذلك نظرا للحقيقة او مؤخرا كما هو الغالب {تنبيه} يصح أن يكون قوله ملفوفا حالا من زيد وأن يكون حالا من الضمير في قوله راكبا وعلى الاول تكون حالا مترادفة وعلى الثاني تكون حالا متداخلة (وقد يجيء) أي الحال (في الكلام) على خلاف الغالب (أولا) كما في قولك كيف جاء زيد فكيف حال وقد جاء أولا لانه قبل صاحبه وتقديم الحال هنا واجب لان كيف لها الصدارة لتضمنها الاستفهام والغالب أن يكون الحال مشتقا متنقلا (وقد يجيء) حال كونه (جامدا) لفظا (مؤولا) بمعنى كما في قوله تعالى فانفروا ثبات أي متفرقين وقد يجيء غير منتقل كما في قوله تعالى هو الحق مصدقا فمصدقا حال غير منتقل بل لازم للحق (وصاحب الحال الذي تقرر) فيما تقدم (معرفة) حقيقة وقد تقدم في الامثلة السابقة أو حكما بان كان نكرة مؤخرة عن الحال كما في قوله

لمية موحشا طلل ● يلوح كانه خلل (البيت)

أو مخصصة بوصف كما في قوله تعالى ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا بنصب مصدقا كما قرئ به أو باضافة كما في قوله تعالى في أربعة أيام سواء أو بعمومه كما في قولك عجبت من ضرب الخليفة شديدا أو مفيدة للعموم بان وقعت بعد النفي كما في قوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا لها منذرون جملة لها منذرون حال من قرية لكونها نكرة مفيدة للعموم لوقوعها بعد النفي أو شبه النفي وهو النهي كما في قولك لا يبع شخص على آخر مستهلا وهذا كله انما هو باعتبار الغالب (وقد يجيء) حال كونه (منكرا) حقيقة بان كان نكرة ليست في معنى المعرفة كما في قولك صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا وصلى وراءه رجال قياما ولا بقاس عليه ● ولما أنهى الكلام على الحال شرع في الكلام على التمييز فقال:

(باب) بيان (التمييز)

ويقال المميز والتفسير والمفسر والتبيين والمبين وهو لغة فصل الشيء عن غيره قال تعالى وامتازوا اليوم أيها المجرمون أي انفصلوا من المؤمنين و(تعريفه) اصطلاحا (اسم) صريح فلا يكون جملة وهذا مما فارق به التمييز فيه الحال (ذو انتصاب) ويجوز جره بمن الا تمييز العدد والفاعل في المعنى كذلك قال ابن مالك

واجرر بمن ان شئت غير ذي العدد ● والفاعل المعنى كطب نفسا تفد

وخرج بهذا القيد المرفوع وكذا المجرور لكن لا مطلقا فان منه ما ليس بتمييز كما في قولك مررت برجل ومنه ما هو تمييز كما في قولك ثلاثة رجال وقفيز برا أي ذلك الاسم (لنسبة) في جملة ويسمى ذلك تمييز الجملة وضابطه ما رفع ابهام نسبة في جملة (أو) لذات جنس قدرا) ويسمى تمييز المفرد وضابطه ما رفع ابهام اسم قبله بحمل الحقيقة فالتمييز نوعان احدهما تمييز الجملة والآخر تمييز المفرد والاول قد يكون محولا اما عن الفاعل (كـ) ما في قولك (انصب زيد عرقا) فان الاصل انصب عرق زيد فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه واتى بالمضاف تمييزا فصار انصب زيد عرقا (و) كما في قولك (قد علا) زيد (قدرا) فان الاصل قد علا قدره فحول الاسناد كما تقدم واما عن المفعول كما في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فان الاصل وفجرنا عيون الارض فحول للتعلق بالمضاف الى المضاف اليه الى آخر ما تقدم (و) اما عن المبتدا كما في قولك (لكن انت أعلى منزلا) فان الاصل منزلك أعلى فحذف المضاف وانفصل الضمير واتى بالمضاف تمييزا فصار انت أعلى منزلا والتمييز هنا يصح أن يكون فاعلا لو حمل أفعل التفضيل فعلا فيصح أن يقال علا منزلك فهو فاعل في المعنى وحكمه النصب كما قال ابن مالك في الفيته

والفاعل المعنى انصبن بافعلا ● مفضلا كانت أعز وأعلا

تنبيه // قد تحذف الحال للقرينة كما في قوله تعالى واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل ربنا تقبل منا اي قائلين ذلك اهـ الصبان ص ١٨٣

ولما التزم تنكيره لئلا يتوهم كونه نعتا لذي الحال كره مشتق وصاحبه معرفة واجازه يونس والبغداديون تعريفه لفظا بلا تاويل فالجاز واجاء زيد الراكب اهـ شرح الاشموني ج ١ ص ١٧٢

وغالبا يؤتى به مؤخرا
كجاء زيد راكبا ملفوفا
وقد ضربت عبده مكتوفا
وقد يجيء في الكلام أولا
وقد يجيء جامدا مؤولا
وصاحب الحال الذي تقررا
معرف وقد يجي منكرا

{باب التمييز}

تعريفه اسم ذو انتصاب
مفسرا لنسبة او ذات جنس
قدرا
كانصب زيد عرقا
قدرا ولكن انت أعلى منزلا

خاتمة // يتعلق الحال والتمييز في نحو امور ويتعلق قائد في نحو امور فاما الامور المتعلق بها الحال فهي ... انظر الاشموني ج ١ ص ١٧٢

---

(١) النساء ٧٦ (٢) البقرة ٩٦ (٣) البقرة ٨٩ (٤) ص ٢٨ (٥) الجزء ٤ (٦) يس ٢٩ (٧) البقرة ١٣ وقد

وقد لا يكون فاعلا في المعنى وهو ما أفعل التفضيل بعضه نحو أنت أفضل فقيه وحكمه الجر بالاضافة كما مثل الا اذا كان أفعل التفضيل مضافا الى غيره فينصب نحو أنت أكرم الناس رجلا وقد لا يكون محولا عن شيء أصلا نحو امتلأ الحوض ماء. ولله دره فارسا وأكرم به أبا (و) الثاني قد يكون واقعا بعد العدد الصريح (ك) ما في قولك (اشتريت أربعا سماجا) أو الكنائي كما في قولك كم عبدا ملكت وقد يكون واقعا بعد المقادير كما أشار اليه بقوله (أو اشتريت ألف رطل سماجا) وهذا مقدار وزني (أو بعته مكيلة أرزا) وهذا مقدار كيلي (أو) بعته (قدر باع أو) قدر (ذراع خزا) وهذا مقدار مساحي وعلم من ذلك أن العدد ليس من جملة المقادير وهو قول المحققين لانه ليس المراد به المقدار وانما المراد به الحقيقة فاذا قلت عندي عشرون رجلا فالمراد عندي نفس الرجال لا مقدارهم ولذلك لا يصح أن تقول عندي بمقدار عشرين رجلا الا على معنى آخر بخلاف المقادير فاذا قلت عندي رطل زيت فالمراد عندي بمقدار الرطل لا حقيقته ولذلك يصح أن يقول عندي بمقدار رطل زيت (وواجب التمييز) عند البصريين (أن ينكرا) خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في قوله ● وطلت النفس باقيس عن عمرو ● لامكان حمل أل على الزيادة (و) واجبه أيضا (أن يكون) أي التمييز (محللا) أي لا غالبا فقط كما في الحال (مؤخرا) عن صاحبه فلا يجوز تقديمه عليه ● ولما فرغ من الكلام على التمييز أخذ في الكلام على الاستثناء فقال

﴿ باب (الاستثناء) ﴾

المناسب حمله على المستثنى لأن الكلام في المنصوبات والمستثنى هو الاسم الواقع بعد الا أو احدى أخواتها وعلى هذا في كلام الناظم استخدام لانه ذكر اللفظ أولا بمعنى ثم أعاد عليه الضمير بمعنى آخر فانه لا يصح أن يكون عائدا للاستثناء بمعنى المستثنى وانما يصح أن يكون عائدا له بمعنى المصدر لكن على تقدير مضاف والتقدير (أخرج به) أداة (من الكلام) السابق (ما) أي شيأ أو الشيء الذي (خرج من حكمه) أي لم يتسلط عليه الحكم رأسا والا لزم التناقض لانه يصير داخلا خارجا في الكلمة المشرقة يجب على المتكلم بها أن يلاحظ أن الحكم بنفي الالوهية منصب على غير المولى سبحانه وتعالى والا كفر والعياذ بالله تعالى (و) هو (كان خرج من حكمه لكن (كان في لفظ) قد (اندرج) ولو بحسب ما يفهم منه عرفا فشمل ذلك الاستثناء المنقطع فانك اذا قلت جاء القوم فهم من ذلك عرفا مجيء ما يتعلق بهم كالحمير فاذا قلت الا حمارا فقد أخرجت به من الكلام السابق ما خرج من حكمه ولكن في اللفظ قد اندرج بحسب ما يفهم منه عرفا (ولفظ الاستثنا). أي اللفظ المفيد للاستثناء (الذي له حوى) أي جمع (الا) وهي لا تكون الا حرفا (وغير) بالرفع (وسوى) كرضا و (سوى) كهدى و (سوا) بالقصر للضرورة والاصل بالمد كساء وبناء ولا يكون كل من غير وسوى بلغاتها الاربع الا اسما و (خلا) و (عدا) و (حاشا) وقد يقال حشا كما سيأتي وكل من هذه الثلاثة يتردد بين الحرفية والفعلية (فع) بسكون العين للضرورة أي مع الاستثنا. (الا انصب) وجوبا (ما أخرجته) الا (من) كلام (ذي تمام) بان يذكر فيه المستثنى منه (موجب) بفتح الجيم بان لم يسبقه نفي ولا شبهه وذلك (ك) قولك (قام كل القوم الا واحدا ● و) كقولك (قد رأيت القوم الا خالدا) وكقولك مررت بالقوم الا زيدا فالمستثنى في الاحوال الثلاثة منصوب بالا على الاستثناء وجوبا (وان يكن) أي ما أخرجته الا (من) كلام (ذي تمام) بان يذكر فيه المستثنى منه لكنه غير موجب بان (اتى) ولو حكما بان تقدم عليه نفي أو شبهه (فأبدلن) بنون التوكيد الخفيفة المستثنى من المستثنى منه (والنصب فيه ضعفا) فالارجح الابدال (هذا اذا) كان الاستثناء متصلا بان (استثنيته من جنسه) فيترجح حينئذ الابدال ويضعف النصب (وما سواه) وهو الاستثناء المنقطع بان استثنيته من غير جنسه (كحكمه بمكه) فيترجح حينئذ النصب ويضعف الابدال عند بني تميم وأما أهل الحجاز فيوجبون النصب ولتنبهم جاء التنزيل قال تعالى فما لهم به من علم الا اتباع الظن أجمعت السبعة على النصب فالمتصل (ك) قولك (لن يقوم القوم الا جعفر)

وكاشتريت أربعا سماجا
أو اشتريت ألف رطل سماجا
أو بعته مكيلة أرزا
أو قدر باع أو ذراع خزا
وواجب التمييز أن ينكرا
وأن يكون مطلقا مؤخرا

﴿ باب الاستثناء ﴾

أخرج به من الكلام ما خرج
من حكمه وكان في لفظ اندرج
ولفظ الاستثنا الذي له حوى
الا وغير وسوى سوى سوا
خلا عدا حاشا لفع الا انصب
ما أخرجته من ذي تمام موجب
كقام كل القوم الا واحدا
وقد رأيت القوم الا خالدا
وان يكن من ذي تمام انتفى
فأبدلن والنصب فيه ضعفا
هذا اذا استثنيته من جنسه
وما سواه حكمه بمكه
كلن يقوم القوم الا جعفر

ما لك عليس

بالرفع على الابدال ويجوز الا جعفرا بالنصب على الاستثناء لكن الابدال أرجح (والنصب في) المنقطع كقولك لن يقوم القوم (الا بعيرا) على الاستثناء (أكثر) من الرفع على الابدال عند بني تميم كما علمت وهذا كله اذا لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه والا وجب النصب سواء كان الاستثناء متصلا أو منقطعا فتقول ما قام الا زيدا القوم وما فيها الا حمارا أحد ولا يجوز الاتباع لان التابع ما دام تابعا لا يتقدم على المتبوع (وان يكن) أي ما أخرجته الا (من) كلام (ناقص) بأن لم يذكر فيه المستثنى منه ويسمى الاستثناء حينئذ مفرغا (فالا قد ألغيت) لفظا وان كان لها تأثير بمعنى (والعامل) قد (استقلا) بالعمل في المستثنى وذلك (ك) قولك (لم يقم الا أبوك أولا) بتشديد الواو (و) كقولك (لا أرى الا أخاك مقبلا) ولا يقع الاستثناء المفرغ في الايجاب الا ان أفاد كقولك صمت الا يوم الجمعة ولما ذكر حكم المستثنى بالا ذكر حكم المستثنى بالبواقي حيث قال (وخفض مستثنى على الاطلاق) أي من غير تفصيل (يجوز) أي لا يمتنع (بعد السبعة البواقي) وانما قدرنا الجواز بعدم الامتناع ليصدق بالوجوب فان خفض المستثنى واجب بعد غير وسوى بلغتها لانه مضاف اليه ويعطى غير وسوى بلغتها ما يعطاه الاسم الواقع بعد الا من وجوب النصب بعد الكلام التام الموجب نحو قام القوم غير زيد بنصب غير لكن على الحال ومن رجحان الاتباع بعد الكلام التام غير الموجب الى آخر ما تقدم وأما بعد خلا وعدا وحاشا فالخفض جائز على تقدير الحرفية والنصب جائز أيضا على تقدير الفعلية تقول قام القوم خلا زيد بالجر وخلا زيدا بالنصب وعدا زيد بالجر وعدا زيدا بالنصب وحاشا زيد بالجر وحاشا زيدا بالنصب وهذا كله عند التجرد عن ما وأما عند الاقتران بها فيتعين النصب لان المصدرية لا يليها حرف الجر لانها لا توصل الا بالجمل والجر مع ما شاذ لا يعول عليه ولعل الناظم نظر الى الجمل النصب جائزا حيث قال (والنصب أيضا جائز لمن يشا ● بما خلا) نحو قام القوم ما خلا زيدا (و) بـ(ما عدا) نحو قام القوم ما عدا عمرا (و) بـ(ما حاشا) نحو قام القوم ما حاشا بكرا وبقي على الناظم كالاصل من أدوات الاستثناء ليس ولا يكون فالاول كما في حديث ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر والثاني كما في قولك ائتوني لا يكون زيدا فالمستثنى بهما يجب نصبه لكونه خبرا لهما ● ولما أنهى الكلام على الاستثناء شرع في الكلام على لا العاملة عمل ان فقال

(باب) بيان (لا العاملة عمل ان)

واحترز بذلك عن الزائدة كما في قوله تعالى ما منعك أن لا تسجد والناهية كما في قوله تعالى لا تقربوا الزنا والدعائية كما في قوله تعالى لا تؤاخذنا والعاملة عمل ليس كما في قولك لا رجل قائما بل رجلان أو رجال (وحكم لا بحكم ان في العمل) فتنصب الاسم وترفع الخبر لكن لا تختص بالنكرة المباشرة لها كما أشار اليه بقوله (فانصب بها منكرا بها اتصل) بخلاف المعرف والمنكر الذي لم يتصل بها فان كلا منهما يرفع مع التنوين كما سيأتي في كلامه (مضافا أو مشابه المضاف) بخلاف ما لو كان مفردا وأراد به هنا ما ليس مضافا ولا مشابها للمضاف فانه يبنى كما سيذكره فالمضاف (ك) قولك (لا غلام) رجل (حاضر مكاني) ومشابه المضاف وهو ما تعلق به شيء من تمام معناه كقولك لا قبيحا فعله محمود ولا طالعا جبلا موجود ولا خيرا من زيد حاضر ولا ثلاثة ولا ثلاثين هناك ولما كان مقتضى ما تقدم أنه يتعين احدهما ولا يجوز الغاؤها ولو تكررت استدرك عليه بقوله (لكن اذا تكررت) كما في قولك لا غلام رجل ولا عبد امرأة حاضر ان (أجريتها ● كذاك) أي مثل ذاك (في الاعمال أو ألغيتها) فيجوز حينئذ الاعمال والالغاء (وعند أفراد اسمها) بان لم يكن مضافا ولا مشابها ولا مثنى أو مجموعا (ألزم البنا) له على ما ينصب به لو كان معربا فان كان ينصب بالفتح يبنى على الفتح وان كان ينصب بالياء يبنى على الياء وهكذا لكن يجوز في جمع المؤنث السالم أن يبنى على الفتح للخفة وروى بالوجهين قوله ولا لذات الشيب وعلة بنائه عند الافراد تركبه مع لا تركب خمسة عشر كما أشار اليه بقوله (مركبا) وبهذا قول سيبويه والجمهور

---

* استثناء: اخراج ومعنى تم اخرجه هذا حقيقة الاخراج عند أئمة اللسان سيبويه وغيره وهو الذي لا يصح غيره اهـ من كتاب الدرة ص ٣١

* مبدأ بالالف لانها اصل احوالها مدلت كان الدعي البداءة بها صوتيه فتحته الصعب على كل حال كالكسرة والضمة ولا يكون ذلك الا في الالف

وَالنَّصْبَ فِي الْأَبْعِيرًا أَكْثَرُ
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ نَاقِصٍ فَإِلَّا
قَدْ أُلْغِيَتْ وَالْعَامِلُ
اسْتَقَلَّا
كَلَمْ يَقُمْ إِلَّا أَبُوكَ أَوْلَا
وَلَا أَرَى إِلَّا أَخَاكَ مُقْبِلَا
وَخَفْضُ مُسْتَثْنًى عَلَى
الْإِطْلَاقِ
يَجُوزُ بَعْدَ السَّبْعَةِ الْبَوَاقِي
وَالنَّصْبُ أَيْضًا جَائِزٌ لِمَنْ
يَشَا
بِمَا خَلَا وَمَا عَدَا وَمَا حَشَا
(بَابُ لَا الْعَامِلَةِ عَمَلَ إِنَّ)
وَحُكْمٌ لَا كَحُكْمِ إِنَّ فِي
الْعَمَلِ
فَانْصِبْ بِهَا مُنَكَّرًا بِهَا
اتَّصَلْ
مُضَافًا أَوْ مُشَابِهَ الْمُضَافِ
كَلَا غُلَامَ حَاضِرٍ مَكَانِي
لَكِنْ إِذَا تَكَرَّرَتْ
أُجْرِيَتْهَا
كَذَاكَ فِي الْأَعْمَالِ
أَوْ أُلْغِيَتْهَا
وَعِنْدَ إِفْرَادِ اسْمِهَا أَلْزِمْ
بِنَا
مُرَكَّبًا

* فائدة سماعية *

اعلم ان لا النافية للجنس انما تدل على نفي الجنس فقط اذا كان اسمها واصفا غير كان مضافا او مضاهيا للمضاف كما مثل او مطلقا كما في المدارس والابطال فيها احتمل ان تكون لنفي الجنس والوحدة ان تكون لنفي الوحدة خاصة منه الى

جامع الدروس ج ٣ ص ٢٣٦

ف الاعراف : ١١ ك الاسراء : ٣٣ ك البقرة : ٢٨٤

والجمهور وقيل علة بنائه فى الحالة المذكورة تضمنه معنى من الاستغراقية بدليل ظهورها فى قوله

فقام يذود الناس عنها بسيفه ◉ وقال ألا لا من سبيل الى هند

ولا يخفى أن قول الناظم وعند افراد اسمها الخ شامل للحالتى التكرار وعدمه فتقول عند عدم التكرار لا رجل فى الدار ببناء رجل فقط وتقول عند التكرار لا أخ ولا أب موجودان فتلتزم بناء كل من الأخ والاب (أو رفعه) بحال كونه (منونا كـ) قولك (لا أخ ولا أب) برفع كل من الأخ والأب مع التنوين (وانصب أبا ◉ أيضا) اذا بنيت الأخ فتقول لا أخ ولا أبا فيكون الاب حينئذ معطوفا على محل الاخ أما اذا رفعت الاخ فلا تنصب الأب كما ذكره بقوله (وان ترفع أخا لا تنصبا) فيمتنع أن تقول لا أخ ولا أبا لانه لا وجه للنصب حينئذ ويجوز بناء الاخ ورفع الأب منونا وعكسه فيجوز أن تقول لا أخ ولا أب ولا أخ ولا أب فتلخص أن الاوجه ستة واحد ممتنع وهو رفع الأول ونصب الثانى والخمسة الباقية جائزة وهذه الأوجه تجرى فى لاحول ولا قوة الا بالله وقد أخذ محترز التكبير والاتصال بقوله (وحيث عرفت اسمها) بأن أتيت به معرفة (أو فصلا) عنها (فارفعه) ونونه (والتزم تكرارا لا) عند غير المبرد وابن كيسان فالاول (كـ) قولك (لا على حاضر ولا عمر) أى حاضر (و) الثانى كما فى قولك (لا لنا عبد ولا مايذخر) من المال ◉ ولما أنهى الكلام على لا شرع فى الكلام على النداء فقال

﴿ باب النداء ﴾

وهو طلب الاقبال بيا أو احدى أخواتها وتعبير الأصل بالمنادى أولى من تعبير الناظم بالنداء لأن المقصود انما هو المنادى كما يصرح به قوله (خمس) بلا هاء ويجوز أن يقال خمسة (تنادى) بكسر الدال أو فتحها فالاول على أنه مبنى للفاعل والثانى على أنه مبنى للمفعول (وهى مفرد علم) والمراد بالمفرد هنا وفى باب لا السابق ما ليس مضافا ولا شبيها به ولو مثنى أو مجموعا والمراد بالعلم ما كان تعريفه سابقا على النداء (ومفرد منكر قصدا يؤم) أى يؤم قصدا (ومفرد منكر سواه) أى سوى ما يؤم قصدا (كذا المضاف) لغير كاف الخطاب فلا يقال يا غلامك مثلا (والذى ضاهاه) أى شابهه فى كونه تعلق به شىء من تمام معناه وفى كونه عاملا فيما بعده وفى كونه مطولا (فالاول) وهما المفرد العلم والمنكر المقصود (فيهما البناء لازم ◉ على الذى فى رفع كل قد علم ◉ من غير تنوين على الاطلاق) فان كان كل منهما يرفع بالضم بنى على الضم وان كان كل منهما يرفع بالالف بنى على الالف وهكذا ومن هذا يعلم أن عبارة الناظم أولى من قول الاصل فاما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان على الضم من غير تنوين لكن أجيب عن الاصل بأنه أراد بالضم ما يشمل نائبه وقوله من غير تنوين لا يحتاج اليه اذ من المعلوم أن المبنى لا ينون وانما ذكره توضيحا وعلل كونه من غير تنوين فى حالة الاختيار وأما فى حالة الاضطرار فينون أما مع الضم تشبيها بمرفوع ممنوع من الصرف أضطر الى تنوينه واما مع النصب تشبيها بالمضاف لطوله بالتنوين وكلاهما مسموع عن العرب فمن الأول قوله

سلام الله يا مطر عليها ◉ وليس عليك يا مطر السلام

﴿ ومن الثانى قوله ﴾

ضربت صدرها الى وقالت ◉ يا عديا لقد وقتك الأواقى

(والنصب فى الثلاثة البواقى) وهى المنكر غير المقصود والمضاف والمضاهى للمفرد العلم (كـ) قولك (يا علىّ) والمنكر المقصود كقولك (يا غلاما فى انطلق) اذا أردت غلاما معينا والمنكر غير المقصود كقول الواعظ (يا غافلا عن ذكر ربه أفق) من غفلتك وهذا المثال يصلح أن يكون من قبيل الشبيه بالمضاف لانه تعلق به شىء من تمام معناه والمضاف كقولك (يا كاشف البلوى) والاضافة فى هذا المثال غير محضة (ويا أهل الثنا) والاضافة فى هذا المثال محضة فأشار بتكرار المثال الى أنه لا فرق بين الاضافتين (و) الشبيه بالمضاف كقولك (يا لطيفا بالعباد الطف بنا) وكقولك يا حسنا وجهه وكقولك يا طالعا جبلا

أو رفعه منونا
كلا أخ ولا أب وانصبن
أبا ◉ أيضا وان ترفع
أخا لا تنصبا
وحيث عرفت اسمها
أو فصلا
فارفع ونون والتزم
تكرارا لا
كلا على حاضر ولا عمر
ولا لنا عبد ولا مايدخر

﴿ باب النداء ﴾

خمس تنادى وهى مفرد
علم
ومفرد منكر قصدا يؤم
ومفرد منكر سواه
كذا المضاف والذى
ضاهاه
فالاول البنا لازم
على الذى فى رفع كل
قد علم
من غير تنوين على
الاطلاق
والنصب فى الثلاثة
البواقى
كيا على يا غلاما
فى انطلق
يا غافلا عن ذكر ربه
أفق
يا كاشف البلوى
ويا أهل الثنا
ويا لطيفا بالعباد الطف
بنا

وكقولك

وكقولك يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك وأما إذا ناديت جماعة عدتهم كذلك فإن كانت غير معينة كان ذلك من قبيل النكرة غير المقصودة فتنصب كلا من المعطوف والمعطوف عليه وإن كانت معينة كانت من قبيل النكرة المقصودة فتضم الأول وتنصب الثاني أو ترفعه فتقول يا ثلاثة وثلاثين أو والثلاثون كما تقول يا زيد والحرث بضم زيد ونصب الحرث أو رفعه وهذا إذا لم تعدبا وإلا تعين الضم والتجرد عن أل فتقول يا ثلاثة ويا ثلاثون ● ولما أنهى الكلام على النداء شرع في الكلام على المفعول لأجله فقال

﴿ باب المفعول لأجله ﴾

ويسمى المفعول من أجله والمفعول له وقد بين ذلك بقوله (والمصدر) القلبي (انصب) جوازا (إن أتى) أي المصدر (بيانا ● لعلة الفعل الذي قد كانا) أي وجد (وشرطه) زيادة على ما ذكر (اتحاده) أي المصدر (مع) بكون العين للضرورة (عامله ● فباله من وقته وفاعله) ولو تقديرا فخرج بالشرط خمسة الأول أن يكون مصدرا فخرج غير المصدر فلا يجوز أن تقول جئتك السمن والعسل والثاني أن يكون قلبيا فخرج غير القلبي فلا يجوز أن تقول جئتك قراءة للعلم ولا قتلا للكافر والثالث أن يكون علة للفعل الذي قبله فخرج غير العلة نحو ضربت ضربا فانه مفعول مطلق والرابع أن يكون مشاركا لعامله في وقته فخرج غير المشارك له فيه فلا يجوز أن تقول تأهبت اليوم سفرا أغدا والخامس أن يكون مشاركا لعامله في فاعله فخرج غير المشارك له فيه فلا يجوز أن تقول جئتك محبتك أباي وانما قلنا ولو تقديرا ليدخل قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فانه في تقدير يجعلكم ترون البرق خوفا وطمعا ثم هذه الشروط المجواز النصب لا لوجوبه كما أشرنا اليه قال ابن مالك وإن شرط ففي ● فاجرره بالحرف الخ والمستوفي للشروط المذكورة (ك) قولك (قم لزيد ابتغاء شره) بالاشباع (و) كقولك (اقعد علبا ابتغاء بره) بالاشباع ● ولما أنهى الكلام على المفعول لأجله شرع في الكلام على المفعول معه فقال

﴿ باب المفعول معه ﴾

أي الذي وقع الفعل بمصاحبته وقد بينه بقوله (عرفه) أي المفعول معه (اسم) صريح ولو مثنى أو مجموعا وخرج بذلك الفعل نحو

لا تنه عن خلق وتأتي مثله ● عار عليك إذا فعلت عظيم

والجملة نحو سرت والشمس طالعة فليس كل منهما مفعولا معه وخرج بالاسم (بعد واو) الدالة على المعية بلا تشريك في الحكم وخرج بذلك الاسم بعد غير الواو نحو جئت مع زيد وبعد الواو التي لم تدل على المعية نحو اشترك زيد وعمرو وقد (فيرا) أي بين الاسم المذكور (من كان معه فعل غيره جرى) أي الشيء الذي كان جرى معه فعل غيره والمراد بالفعل هنا الفعل اللغوي وهو الحدث ولا بد أن يكون هذا الاسم مشبوها بجملة فعلية أو اسمية فيها معنى الفعل وخرجوه فالأول كما في قولك سرت والنيل والثانية كما في قولك أنا سائر والنيل فخلا يجوز هذا لك وأباك ثم الجملة المقدرة كالملفوظة نحو قولهم كيف أنت وقصعة من ثريد فان التقدير كيف تكون وقصعة من ثريد فحذف الفعل وانفصل الضمير واذا أردت تبيان حكمه (فانصبه) أي الاسم المذكور (بالفعل الذي به اصطحب) أي الذي اقترن به (أو) بـ (شبه فعل) كاسم الفاعل فالأول (ك) قولك (استوى) أي ارتفع (الماء والخشب) أي مع الخشب وهو المقياس الذي يعرف به مقدار ارتفاع الماء وقت زيادته (و) الثاني (ك) قولك (الأمير قادم هو العسكرا) أي مع العسكر وهو جند الأمير واعلم أن الاسم بعد الواو له خمس حالات الأولى ترجح العطف وذلك اذا أمكن بلا ضعف في اللفظ نحو جاء الأمير والجيش فترجح العطف في ذلك لأنه الأصل وقد أمكن بلا ضعف في اللفظ والمعنى (و) الثانية ترجح المفعولية وذلك اذا لم يمكن العطف الا بضعف في اللفظ (نحو) قولك (سرت والأمير للقرى) فترجح المفعولية في ذلك لأن العطف على ضمير الرفع المتصل من غير فصل ضعيف قال ابن مالك

والمصدر / لان المصدر يعم العامية والصفات لانكون عللا لأفعال غالبا / قلبيا / لدنه / العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه

وأفعال القلوب ليست كذلك اهـ

والناصب للمفعول لأجله / اختلف الناصب للمفعول فقال المبرد والسيرافي منصوبا بالفعل قبله نقدم بتقدم العلة وقال الزجاج والكوفيون بمحذوف والمفعول مطلق ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير من أجل أكرمك أكرمتك اهـ وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لانه مشارك له في المعنى وفي خالفه في الاشتقاق مثل قصدت زيدا من أجل أكرمك اهـ شرح التصريح اهـ

﴿ باب المفعول لأجله ﴾

وَالمَصْدَرَ انْصِبْ إِنْ أَتَى بَيَانَا
لِعِلَّةِ الفِعْلِ الَّذِي قَدْ كَانَا
وَشَرْطُهُ اتِّحَادُهُ مَعَ عَامِلِهِ
فِيمَا لَهُ مِنْ وَقْتِهِ وَفَاعِلِهِ
كَقُمْ لِزَيْدٍ اتِّقَاءَ شَرِّهِ
وَاقْعُدْ عَلِيًّا ابْتِغَاءَ بِرِّهِ

﴿ باب المفعول معه ﴾

عَرِّفْهُ اسْمٌ بَعْدَ وَاوٍ فَمَرَا
مَنْ كَانَ مَعَهُ فِعْلُ غَيْرِهِ جَرَى
كَانْصِبْهُ بِالفِعْلِ الَّذِي بِهِ اصْطَحَبْ
أَوْ شِبْهِ فِعْلٍ كَاسْتَوَى المَا وَالخَشَبْ
وَكَالأَمِيرِ قَادِمٌ وَالعَسْكَرَا
وَنَحْوِ سِرْتُ وَالأَمِيرَ لِلقُرَى

فائدة / قال العارض اذا اجتمعت العوامل قدم المعمول المطلق ثم المعمول به الذي تصل اليه العامل بنفسه ثم الذي تصل اليه بواسطة الحرف ثم المفعول فيه الزماني ثم المكاني ثم المفعول له ثم المفعول معه كضربت ضربا زيدا بسوط نهارا تأديبا وطلوع الشمس اهـ باختصار والظاهر ان هذا الترتيب امر لابد منه اهـ حاشية الصبان اهـ ص ١٤١

فائدة / ذهب ابن الحسن الاخفش الى ان هذا الباب سماعي فخصب غيره الدانه يقيس كل اسم استكمل الشروط السابقة وهذا الصحيح ولان

وان على ضمير رفع متصل ۞ عطفت فافصل بالضمير المنفصل
أو فاصل ما ولا فصل يرد ۞ في النظم فاشيا وضعفه اعتقد

وفي المعنى نحو قولك كن أنت وزيدا كالأخ فترجيح المفعولية في ذلك أيضا لان العطف يستلزم أن يكون زيدا مأمورا وأنت لا تريد أمره وانما تريد أن تأمر المخاطب بأن يكون معه كالأخ والثالثة تعين المفعولية وذلك اذا لم يمكن العطف أصلا نحو استوى الماء والخشبة فتعين المفعولية في ذلك لان العطف يستلزم أن الخشبة ترتفع وليس مرادا وانما المراد أن الماء ارتفع حال كونه مساحيا للخشبة والرابعة تعين العطف وذلك اذا لم يمكن المفعولية نحو اشترك زيد وعمرو فتعين العطف في ذلك لانه لم يوجد فيه شرط المفعولية والخامسة امتناع كليهما وذلك اذا لم يمكن العطف ولا المفعولية نحو قوله ۞ علفتها تبنا وماء باردا ۞ وقوله

اذا ما الغانيات برزن يوما ۞ وزججن الحواجب والعيونا

فيمتنع كل من العطف وكونه مفعولا معه ويتعين كونه مفعولا لفعل محذوف والتقدير في الاول وسقيتها ماء باردا وفي الثاني وكحلن العيونا ۞ ولما أنهى الكلام على منصوبات الاسماء شرع في الكلام على مخفوضات الاسماء. فقال

﴿باب مخفوضات الأسماء﴾

والاضافة في ذلك لبيان الواقع اذ لا يخفض الا الاسماء. وقد تكلم عليها بواسطة الكلام على خافضها حيث قال (خافضها ثلاثة أنواع) بتنوين ثلاثة وجعل أنواع بدلا منها ۞ ولما كان تقسيم الاصل المخفوضات الى ثلاثة أقسام انما هو من حيث خافضها قسم الناظم نفس الخافض لكن صنيع الاصل مناسب بالترجمة والانواع الثلاثة هي (الحرف والمضاف والاتباع) وقد اجتمعت الثلاثة في البسملة وقد جرى الناظم كالاصل على رأي الاخفش والسهيلي من أن التابع المجرور مخفوض بالتبعية وهو رأي مرجوح والراجح انه مخفوض بما جر به المتبوع وقيل انه يخفض بالمجاورة نحو هذا جحر ضب خرب فانه روي بجر خرب لمجاورته للمجرور وعلى الرفع أكثر العرب وقيل أيضا انه يخفض بالتوهم نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بجر قاعد على توهم الباء في قائما والراجح أن الاول على رواية الجر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة وأن الثاني منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم وبالجملة فالراجح أن الخافض ينحصر في نوعين فقط وهما الحرف والمضاف وقد بين الحرف بقوله (أما الحروف) الكائنة (ههنا) أي في هذا الباب (فهي) (من) وهي لابتداء المسافة وللبيان وللتبعيض وغير ذلك قال ابن مالك

بعض وبين وابتدى في الامكنة ۞ بمن وقد تأتي لبدء الازمنة
وزيد في نفي وشبهه فجر ۞ نكرة كما لباغ من مفر

و (الى) وهي لانتهاء المسافة وللمصاحبة (باء) وهي للالصاق حقيقة نحو به داء أو حكما نحو مررت بزيد وللتعدية الخاصة وهي تصيير الفاعل مفعولا كما تقول في ذهب زيد ذهبت بزيد بمعنى أذهبته أي صيرته ذاهبا وأما التعدية العامة وهي ايصال معنى الفعل الى الاسم فليست مختصة بالباء بل مشتركة بين حروف الجر التي ليست بزائدة ولا شبيهة بها (وكاف) وأشهر معانيها التشبيه وهو الحاق ناقص بكامل في الشرف أو في الخسة فالاول نحو زيد كالبدر والثاني نحو زيد كالحمار ۞ وأركانه أربعة مشبه ومشبه به وأداة تشبيه ووجه شبه و (في) ومن معانيها الظرفية وهي حلول شيء في شيء وهي قسمان حقيقة وضابطها أن يكون المظروف احتواء للظروف نحو الماء في الكوز ومجازية وضابطها أن يفقد كل من الاحتواء والتحيز نحو قولك النجاة في الصدق أو يفقد الاول دون الثاني نحو قولك زيد في البرية أو يفقد الثاني دون الاول نحو قولك في صدر فلان علم (ولام) ومن معانيها الملك أن وقعت بين ذاتين ودخلت على من يملك نحو المال للخليفة فان دخلت على ما لا يملك كانت لشبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص نحو الجل للفرس وان وقعت بين معنى وذات

﴿باب مخفوضات الأسماء﴾
خافضها ثلاثة أنواع
الحرف والمضاف
والاتباع
أما الحروف ههنا فمن الى باء وكاف في ولام

ا الى ا لها ثمانية معان: الاول: انتهاء الغاية مطلقا الثانية: مصاحبة الثالثة: للتبيين الرابعة: بمعنى اللام الخامسة: بمعنى في السادسة: بمعنى عند السابعة: بمعنى عن الثامنة: للتوكيد زائدة

ا فائدة ا

وانما سميت حروف الجر لانها تجر ما قبلها الى ما بعدها تجر ما قبلها فيكون المراد المعنى المصدري وانما لانها تجر الحرف فيكون المراد الجر الاعرابي المخصوص. اهـ شرح عصام ص ٢٠٣

ا الباء ا لها خمسة عشر معنى ١. السبب ٢. الظرفية ٣. سببية ٤. التعليل ٥. الاستعانة ٦. التعدية ٧. القسم ٨. الالصاق ٩. المصاحبة ١٠. التبعيض ١١. المجاوزة ١٢. معاقبة على ١٣. القسم ١٤. معاقبة الى ١٥. التوكيد اهـ

ا ما ا لها ثلاثة معان: ١. نكرة موصوفة ٢. موصولة ٣. مصدرية

ا من ا لها اثنا عشر معنى ١. ابتداء الغاية ٢. التبعيض ٣. بيان الجنس ٤. بدل ٥. التعليل ٦. الفصل ٧. الغاية ٨. الاستغراق ٩. مرادفة عن ١٠. مرادفة في ١١. مرادفة الباء ١٢. مرادفة عند ١٣. مرادفة على ١٤. مرادفة اللام ١٥. مرادفة قبل ١٦. مرادفة بعد ١٧. مرادفة منذ ١٨. مرادفة في ١٩. مرادفة من ٢٠. مرادفة عن ٢١. مرادفة مع اهـ شرح الشذور ص ٢١٧ - ٢٣٠

كانت للاستحقاق نحو الحمد لله و (عن) ومن معانيها المجاوزة وتكون حقيقة في الاجسام نحو رميت عن القوس ومجازية في المعاني نحو أخذت العلم عن فلان و (على) ومن معانيها الاستعلاء ويكون حقيقة نحو صعدت على الجبل ومجازا نحو عليه دين وأمر نحو توكلت على الله فهو بمعنى الاضافة والاسناد أي أضفت توكلي واسندته الى الله اذ لا يعلو على الله شيء لا حقيقة ولا مجازا كما قاله الفارسي في شرح الالفية (كذاك) أي مثل ذاك (واو) في الحلف نحو والله لأفعلن كذا ◎ وشرط ثلاثة الاول أن يحذف فعل القسم فلا يقال أقسم والله كما يقال أقسم بالله والثاني أن لا يستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله أخبرني كما يقال بالله أخبرني والثالث أن لا تدخل على الضمير فلا يقول لك كما يقال بك وكذلك (با) تختص في الحلف نحو بالله لأفعلن كذا ولا يشترط فيها شيء مما ذكر في الواو وكان الاولى تقديم الباء على الواو لأن الباء هي الاصل لكن قد يقال قدمت الواو لكثرة دورانها على الالسنة (وتا في الحلف) نحو تالله لأفعلن كذا وحكي ترب الكعبة وهو شاذ ولا يأتي مختصرا بلفظ الجلالة ويشترط فيها الشروط السابقة في الواو وقد تبدل التاء ثاء فيقال هالله بقطع الهمزة ووصلها مع اثبات الالف وحذفها ويعلم من كلام الرضي أن معنى حروف القسم الالصاق فكان القسم لصق بالمقسم به كلصوق الباء للرجل وكذا (رب) و (منذ) نحو رأيته منذ يوم الخميس أو منذ يوم الجمعة وكذا (رب) وهي للتقليل قليلا وللتكثير كثيرا ويشترط تصديرها وتأخير العمل وتنكير المجرور بها وما حين تقاله بعضهم

خليلي للتكثير رب كثيرة ◎ وتنكير مجرور بها هكذا نقل

تصدير هاشرط وتأخير عامل ◎

ويعلم من اشتراط تنكير مجرورها انها لا تجر الضمير وقد تجره قليلا بشرط أن يكون ضمير غيبة مفردا مذكرا بدا مفسرا بتمييز مطابق للمعنى نحو ربه رجلا ربه رجلين ربه رجالا ربه امرأة ربه امرأتين ربه نساء وهي حرف جر شبيه بالزائد فمجرورها في محل رفع على الابتداء في نحو رب رجل صالح عندي وفي محل نصب في نحو رب رجل صالح لقيته وفي محل رفع أو نصب في نحو رب رجل صالح لقيته كما في قولك هذا لقيته وكذا (واو رب المحذوف) نحو وليل أي ورب ليل في قول امرئ القيس (الطويل)

وليل كموج البحر أرخى سدوله ◎ عليّ بأنواع الهموم ليبتلي

وما ذكره الناظم كالاصل من أن واو رب إنما تحذف وتبقى مجرورة هو قول المبرد والكوفيين والصحيح ان الجار هو رب المحذوفة لا الواو ثم مثل الناظم لبعض الحروف السابقة حيث قال وكذلك (ك) نحو لك (حثت للحبوب) أي (انتباق) منه ◎ ولما تكلم على حروف الخفض شرع يتكلم على الاضافة وهي خاتمة الكتاب فقال

(باب الاضافة)

وهي لغة الاسناد واصطلاحا نسبة تقييدية بين شيئين تقتضي انجرار ثانيهما وقد بين أحكامها بقوله (من المضاف) الذي هو الاول من المتضايفين (أسقطن التنوينا) اذا كان منونا فلا يجتمع التنوين والاضافة ومما أحسن قول بعضهم

كالتنوين ورأت اضافة ◎ فأبين تراني لا تحل مكانا

(أو نونه) التي تلي الاعراب وذلك (ك) نحو لك (أهلكم) هم (أهلونا) فان الاصل أهلون لكم أهلون لنا فحذف التنوين من الاول وحذفت النون من الثاني وحذفت اللام فيهما للتخفيف فصار أهلكم أهلونا (واخفض به) أي بالمضاف على الصحيح وقيل بالاضافة وقيل بالحرف المنوي (الاسم الذي له) أي للمضاف (تلا) أي تبع وذلك الاسم هو المضاف اليه (ك) قولك (قاتلا غلام زيد) باضافة قاتلا الى غلام ثم اضافة غلام الى زيد ثم قتلا (بالنا) للمحمول (وهو) أي وذلك الاسم الذي هو المضاف اليه (على) ثلاثة أقسام كما قاله ابن مالك تبعا لطائفة فاما أن يكون على (تقدير في) وذلك اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف (أو) على تقدير (لام)

ع عنه ٥ لها عشرة معان:
١ مجاوزة وهي الاصل وغلب عركذا
٢ سببية: لتركبن طبقا عن طبق
٣ استعلاء كعلى: ظانا يجلى عن نفسه
٤ تعليل: وما نحن بتاركي الهتنا عن قتلك
٥ ظرفية: ولقد نطقت عن الرباعة
٦ مطابقة بعد وهو الذي يقبل الشهادة عن عباد ٥
٧ مجاوزة الباء: وما يطق عن الهوى
٨ الاستعانة: رميت عن القوس
٩ البدل: فعدى عن اقتدى
١٠ الزيادة للفرق بين مزاحم المتوسع في تفسيرها اثنا عشر معنى ذكرها ابن هشام في المغني وزاد عليها بعضهم اثنين فصارت خمسة عشر

عن علي
كذاك وأو با وتا في
الحلف
منذ مذ رب واو رب
المحذف
كزرت من مصر الى
العراق
وجئت للمحبوب
بانتباق

(باب الاضافة)

من المضاف أسقطن
التنوينا
أو نونه كأهلكم أهلونا
واخفض به الاسم الذي
له تلا
كقاتلا غلام زيد
قتلا
وهو على تقدير في أو لام

تنبيه ◎ يقتضي كون الاضافة بتقدير احد معاني الحروف الثلاثة ان تكون معناها عند ما كان مع ذكر الحرف فليس معنى غلام زيد غلام لزيد كما يوهمه قولهم هنا

ع عامل الجر المضاف اليه هو المضاف للمعروف المقدر بناء على الصحيح اهـ كراب الدرة

ع خاتمة ◎ ذهب بعضهم ان الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر وهو باطل ◎ وذهب بعضهم الى ان الاضافة بمعنى اللام على كل حال ◎ وذهب سيبويه والجوهري الى ان الاضافة لا تقدر وان تكون بمعنى اللام او من وهو ضعيف لا تدخل على الجار فيه بمعنى اللام تقسما اهـ

الملك والاختصاص أو الاستحقاق وذلك اذا كان المضاف اليه مالكا للمضاف أو مختصا به أو مستحقا له
(أو) على تقدير (من) التبعيضية وذلك اذا كان المضاف اليه جنسا للمضاف وذلك (ك) قولك (مكر الليل) أى مكر فى الليل (أو غلام) زيد (أو عبد زيد) أى غلام لزيد أو عبد لزيد (أو اناء زجاج) أى اناء من زجاج وهو معروف (أو ثوب خز) أى ثوب من خز وهو نوع من الحرير (أو ك) قولك (باب ساج) أى باب من ساج وهو نوع من الخشب واقتصر الجمهور على قسمين ولذلك اقتصر عليهما فى الاصل (وقد مضت) وتقدمت (أحكام كل تابع) حال كونها (مشروطة) أى سبق الكلام عليها مشروطا (فى) الكلام على (الاربع التوابع) التى هى النعت والعطف والتوكيد والبدل وحينئذ فلا حاجة الى التكلم عليها هنا ولذلك لم يتكلم عليها الاصل فى هذا الباب ● ثم استعان الناظم حيث قال (فبالهدى) والاضافة فى ذلك لتشريف المضاف اليه (الطف بنا) وبسبب لطفك بنا (نتبع) ● سبل (بسكون الباء للضرورة والافصل كطرق لفظا ومعنى فكأنه قال طرق (الرشاد والهدى) أى الاهتداء والعطف فى ذلك للتفسير (فى) بسبب ذلك (نرتفع) الى المراتب العالية ● ثم أرخ تأليفه بقوله (وفى) شهر (جمادى سادس) شهور السنة التى هى تمام (السبعينا) الكائنة (بعد انتها) وفراغ (تسع) أى تسعمائة (من السنينا) فى شهر جمادى من سنة سبعين وتسعمائة من الهجرة الشريفة (قد تم نظم هذه المقدمة) وهو (فى ربع ألف) بيت عدة أبياته مائتان وخمسون حال كونه (كافيا) من أحكمه) أى أتقنه يقال أحكمت الشىء اذا أتقنته وقد أبدل من الناظم السابق قوله (نظم الفقير) الى الله تعالى أخذا من قوله تعالى يا أيها الناس أنتم الفقراء الى الله (الشرف العمريطى) نسبة لعمريط قرية من شرقية بلبيس (ذى العجز) عن الاشياء اذ لا قدرة للعبد على شىء من الاشياء (و) ذى (التقصير) فى الطاعات (و) ذى (التفريط) فى العبادات وانما اعترف الناظم بالعجز والتقصير والتفريط لان ذلك شأن العارفين ثم قال (والحمد لله مدى الدوام) كناية عن التأبيد (على جزيل الفضل والانعام) والاضافة فى ذلك من اضافة الصفة للموصوف (وأفضل الصلاة والتسليم) كائن (على النبى المصطفى الكريم) أى البالغ فى الكرم الغاية القصوى (محمد و) على (صحبه) والصحب اسم جمع لصاحب لا جمع له على الصحيح لان فعلا ليس من صيغ الجموع عند سيبويه خلافا للاخفش (و) على (الآل) والآل اسم جمع لا واحد له من لفظه ثم وصف كلا من الصحب والآل بقوله (أهل التقى و) أهل (العلم و) أهل (الكمال) والتقى اسم من التقوى وهى امتثال المأمورات واجتناب المنهيات وانما ختم الناظم مقدمته بالحمد والصلاة والتسليم على النبى والصحب والآل كما بدأها بذلك رجاء قبولها لان الله أكرم من أن يقبل الطرفين ويرد ما بينهما ● وهذا آخر ما يسره الله تعالى على هذه المقدمة مع تراكم الاكدار ولكن الحمد لله على ما جرت به الاقدار وها انا أرجو من الله قبوله وأن يجعل الى أعلى الدرجات وصوله نسأله سبحانه وتعالى أن يختم لنا بالايمان مع النظر لوجهه الكريم فى دار الجنان وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وكان الفراغ من جمعه يوم الاثنين المبارك فى شهر رجب المبارك من شهور سنة ألف ومائتين وتسع وعشرين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية وبالله التوفيق لا رب غيره ولا أرجو الا خيره نسأله اللهم توبة صادقة تسطع على بواطننا وظواهرنا أنوارها ويزول بها عنا آثار المعاصى وغبارها آمين

أو من كمكر الليل
أو غلام
أو عبد زيد أو اناء زجاج
أو ثوب خز أو كباب
ساج
وقد مضت أحكام
كل تابع
مشروطة فى الاربع
التوابع
فبالهدى الطف بنا فنتبع
سبل الرشاد والهدى
فنرتفع
وفى جمادى سادس
السبعينا
بعد انتها تسع من
السنينا
قد تم نظم هذه
المقدمة
فى ربع ألف كافيا من
أحكمه
نظم الفقير الشرف
العمريطى
ذى العجز والتقصير
والتفريط
والحمد لله مدى الدوام
على جزيل الفضل
والانعام
وأفضل الصلاة
والتسليم
على النبى المصطفى الكريم
محمد وصحبه والآل
أهل التقى والعلم والكمال

﴿ يقـــول الفقير اليه تعالى رئيس لجنة التصحيح ﴾

حمدا لمن فتح أبواب كرمه لمن لاذ بجنابه ورفع قدر من انتصب لبث العلوم رجاء رضاه وفضل ثوابه ونظمهم فى سلك أحبابه ولذذهم بكريم خطابه وصلاة وسلاما على أبلغ من خطب وأفصح من أبان عن ضميره وأعرب الرسول الارفع المفضل على الخلق أجمع سيدنا محمد وآله الأطهار وأصحابه الكملة الأخيار (وبعد) فلما كان متن ابن آجروم من أهم المتون حفظا وفهما فى بابه ومختصرا لطيفا فائقا على أترابه نظمه الشرف العمريطى ليسهل حفظه على المبتدئين ويعم نفعه المنتهين وقد تميز عن أصله بما قال ناظمه

وقد حذفت منه ماعنه غنى ◉ وزدته فوائدا بها الغنى

متمما لغالب الأبواب ◉ لجاء مثل الشرح للكتاب

ولقد كملت بهجته ◉ وتمت بركته ◉ بشرح (فتح رب البرية على الدرة البهية ◉ نظم الآجرومية) الذى وضعه عليه شيخ الاسلام ◉ وبركة الأنام الشيخ ابراهيم البيجورى الذى جعل الله النفع فى كل مؤلفاته وانه لشرح سهل لطيف واف بالمراد من المتن وفوق المراد نفع الله به كما نفع بأصله انه سميع قريب وكان نهاية طبعه بالمطبعة المعروفة المذكورة أعلاه منتهى شهر

شعبان سنة ١٣٦٠

من الهجرة النبوية على

صاحبها أفضل الصلاة

والسلام آمين

آمين

فهرست

﴿شرح العلامة البيجورى على الدرة البهية نظم الآجرومية لشرف الدين يحيى العمريطى﴾

صحيفة		صحيفة	
٦	باب الكلام	٣٨	باب النعت
١١	باب الاعراب	٤٠	باب العطف
١٣	باب علامات الاعراب	٤١	باب التوكيد
١٥	باب علامات النصب	٤٢	باب البدل
١٦	باب علامات الخفض	٤٣	باب منصوبات الاسماء
١٩	باب علامات الجزم	٤٤	باب المصدر
٢١	فصل المعربات		باب الظرف
٢٢	باب المعرفة والنكرة	٤٥	باب الحال
٢٤	باب الافعال	٤٦	باب التمييز
٢٧	باب اعراب الفعل المضارع	٤٧	باب الاستثناء
٣١	باب مرفوعات الاسماء	٤٨	باب لا العاملة عمل ان
٣٣	باب نائب الفاعل	٤٩	باب النداء
٣٤	باب المبتدأ والخبر	٥٠	باب المفعول لأجله
٣٦	كان وأخواتها		باب المفعول معه
٣٧	ان وأخواتها	٥١	باب مخفوضات الاسماء
٣٨	ظن وأخواتها	٥٢	باب الاضافة

﴿تمت﴾

مكتبة أحمد هاريا جنا الدخل